المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض
المعهد العالي للعلوم الأمنية
برنامج مكافحة الجريمة
إدارة أجهزة أمنية

دور المسجد في خدمة المجتمع المحلي

"دراسة مسحية خاصة بمنطقة عسير"

استكمالاً لنيل درجة الماجستير في مكافحة الجريمة

إعداد
سعيد بن عبد الله بن علي بن حمومن

إشراف
الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الضحيان
عميد القبول وشئون الطلاب بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
في الجنوب وأستاذ الإدارة المشارك بقسم العلوم الإدارية

١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
المعهد العالي للعلوم الامنية
برنامج مكافحة الجريمة

قرار باجازة رسالة في صيغتها النهائية

ان لجنة مناقشة الرسالة المقدمة من الطالب: سعيد بن عبدالله بن علي بن حموض

بعنوان: "دور العمدة في خدمة المجتمع المحلي - دراسة مسحية خاصة بمنطقة عسير"

بعد اطلاعها على الرسالة في صيغتها النهائية: تقرر مايلي:

اجازة الرسالة المقدمة من الطالب: سعيد بن عبدالله بن علي بن حموض

بعنوان: "دور العمدة في خدمة المجتمع المحلي - دراسة مسحية خاصة بمنطقة عسير"

في صيغتها النهائية، وقبولها كمتطلب تكميلي من متطلبات

للحصول على درجة الماجستير في برنامج مكافحة الجريمة تخصص ادارة جنائية امنية

توقيع أعضاء اللجنة

الاسم: د. عبدالرحمن بن ابراهيم الشاعر التوقيع:

الاسم: د. سعد الدين عشاري التوقيع:

الاسم: د. علي شتوي الشعلان التوقيع:

رئيس

قسم

د. عبدالرحمن محمد عبدالرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

المعهد العالي للعلوم الأمنية

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
المعهد العالي للعلوم الأمنية
برنامج مكافحة الجريمة

إن لجنة مناقشة الرسالة المقدمة من الطالب: سعيد بن عبدالله بن علي بن عوض

بعنوان: "دور العمدة في ضبط المجتمع المحلي - دراسة ميدانية خاصة بمنطقة عسير"

بعد مناقشة الرسالة في (٢ / ٦ / ١٤١٤هـ الموافق: ١٦ / ١١ / ١٩٩٣م) قد أوصت بما يلي :-

- ☑ اجازة الرسالة كما هي .
- ○ اجازة الرسالة بعد إجراء التعديلات المرفقة .
- ○ عدم اجازة الرسالة .

توقيع أعضاء اللجنة

الاسم: د. علي مرشد السلامه	الاسم: د. سعد الدين عشماوي	الاسم: د. عبدالرحمن بن إبراهيم الضحيان
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:

٢ / ٦ / ١٤١٤هـ

رئيس
قسم
د. عبدالرحمن محمد عبدالرحمن

المعهد العالي للعلوم الأمنية

الإهداء

إلى " عمدة " القوم وعميدهم في عسير وباني نهضتها الحضارية الكبرى .

إلى أميرها الأمين وشاعرها الإنسان المبدع . الحاكم الصالح والبار بأهله وأبناء منطقته ووطنه الكبير بما قدمه ويقدمه من عمل نافع وجليل ، دون كلل ، (آناء الليل وأطراف النهار).

أهدي هذا الجهد المتواضع محبة صادقة وتحية تقدير وشكرا وافرا . عرفانا وولاءا إلى صاحب السمو الملكي الأمير

خالد الفيصل بن عبد العزيز أمير منطقة عسير

حفظه الله ورعاه .

سعيد بن عبدالله بن حموض

" شكر وتقدير "

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على ما أنعم به علينا . يطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير والامتنان لكل من ساهم في انجاح موضوع هذا البحث في جميع مراحله المختلفة ولكل من تعاون مع الباحث بأي شكل وبأية صورة .

وأولهم صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز- أمير منطقة عسير على تفضله الكريم بإتاحة الفرصة لي ولزملائي من امارة منطقة عسير للالتحاق بهذا البرنامج وهي عادة سموه الدائمة في كل ما من شأنه رفعة وطنه ومواطنيه وتهيئة الفرص المتاحة لموظفي امارة منطقة عسير للنهل من شتى فروع المعرفة والعلم والرفع من مستوياتهم العلمية .

كما أقدم شكري وتقديري إلى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر ابن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم الذي كان لسموه دور مشكور في إتاحة الفرصة وتشجيعه المستمر حينما كان يعمل سموه نائبا لأخيه سمو أمير منطقة عسير .

كما أشكر سعادة وكيل امارة منطقة عسير المكلف الأستاذ/ محمد بن علي ابن زيد لتعاونه وتشجيعه الدائم والمستمر . ولا أنسى جهود وحرص سعادة وكيل امارة منطقة عسير المساعد الأستاذ / صالح بن عبدالله العواد (رحمه الله تعالى) لمتابعته وحثه الدائم والمستمر وتعاونه الكريم مع الباحث. وكان له الفضل بعد الله في دعم الباحث في جميع مراحل البحث المختلفة .

كما يطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير والاحترام لسعادة الأستاذ الدكتور / عبدالرحمن بن إبراهيم الضحيان عميد القبول وشؤون الطلاب بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الجنوب وأستاذ الإدارة المشارك بقسم العلوم الإدارية ، المشرف على البحث على بذله جهده وعلمه

الكبير في دعم البحث في كل مراحله وتوجيهه المستمر • وكان لكريم أخلاقه وتعامله الطيب وتواضعه الجم وخلقه الرفيع أكبر الأثر على البحث والباحث • فالله يجزيه أحسن الجزاء على كل ما قدمه• كما أقدم شكري وتقديري البالغ لسعادة الدكتور فاروق بن عبدالرحمن مراد رئيس المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب • وسعادة الدكتور / سعد الدين عشماوي عميد المعهد العالي للعلوم الأمنية، وسعادة الدكتور / عبدالرحمن محمد عبدالرحمن رئيس قسم العلوم الإدارية بالمعهد لجهودهم ودعمهم المستمر لكافة طلاب المعهد لما فيه المصلحة والمنفعة •

كما يطيب لي أن أقدم الشكر والتقدير لجميع مديري الإدارات الحكومية وموظفيها في منطقة عسير والى كافة مشائخ ونواب وعمد منطقة عسير • وأخص منهم عمد مدينتي أبها وخميس مشيط الذين أبدوا تعاونا مع الباحث أثناء الدراسة المسحية •

كما أقدم شكري وتقديري لكل من ساعد في توفير المعلومات وقدم جزءا من جهده ووقته والله أسأل أن يجزيهم جميعا أحسن الجزاء • والحمد لله رب العالمين •

الباحث

سعيد عبدالله حموض

أبها - ١٤١٤هـ•

قائمة المحتويات

قائمة بالجداول في هذا البحث

أولا : قائمة بجداول الاستبانة رقم (١) الخاصة بعينة العمد في منطقة عسير :

ثانيا : قائمة بجداول الاستبانة رقم (٢) الخاصة بعينة السكان في منطقة عسير:

١

الفصل الأول

موضوع البحث وخطواته

- مقدمة .
- مشكلة البحث .
- تساؤلات البحث .
- أهداف البحث .
- الدراسات السابقة .
- مصطلحات البحث .
- منهج البحث .
- أدوات البحث .
- مجالات البحث .

مقدمــة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد ..

فتتناول هذه الدراسة " دور العمد في خدمة المجتمع المحلي ، مع دراسة مسحية خاصة بمنطقة عسير .

أن للعمد مكانتهم الرسمية والاجتماعية داخل المملكة العربية السعودية ، ومن خلال التنظيمات المحددة لواجباتهم ومهامهم .

وإدراكا من الباحث لأهمية تناول دور هذه الفئة من الرسميين العاملين ضمن الإدارة المحلية ، فإن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة هذا الدور الذي يقوم به العمد وتقييمه ، ومعرفة ما هية وظائف العمد والواجبات والنشاطات التي يقومون بها ، وإبراز أهمية هذا الدور من الناحية الأمنية بصفتهم من رجال الأمن الذين يساهمون في حفظ النظام واستتباب الأمن ، وكذلك إبراز الأنشطة والخدمات التي يقدمها العمد على الصعيد الإجتماعي لسكان الأحياء التي يشرفون عليها ، وتلبية حاجات هؤلاء السكان وتلمسها .

وهذه الدراسة تسعى الى تقييم أداء دور العمد ، والخروج بنتائج تساعد على تطويره ، وذلك من خلال الدراسة المسحية المواكبة لهذه الدراسة .

وقد سبق أن قامت دراسات علمية وبحوث حول الإدارة المحلية والتنظيمات المحلية في المملكة العربية السعودية وخصوصا عن " الإمارة والبلديات " ونأمل أن تكون هذه الدراسة مكملة لما سبق طرحه في هذا المجال .

وقد تم اختيار موضوع هذه الدراسة لما لمسه الباحث بصفة شخصية

من خلال التعامل المباشر مع بعض العمد في مختلف المناطق داخل المملكة العربية السعودية والأهمية التي استشعرها للدور الذي يقومون بادائه • وكذلك من خلال ما يتردد على لسان كثير من الناس حول هذه الفئة المسئوله وتباين هذه الآراء حول أداء عمل العمد سلبا وايجابا •

وقد تناولت الدراسة النظرية والمسحية الفصول التالية :

الفصل الأول : موضوع البحث وخطواته ومنهجه •

الفصل الثاني : أنظمة العمد في المملكة العربية السعودية •

الفصل الثالث : مؤشرات الدور الأمني والاجتماعي للعمد في المجتمع المحلي •

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية " مجتمع الدراسة " •

الفصل الخامس : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها •

نأمل أن تكون هذه الدراسة ذات فائدة ونفع كبير لمصلحة الوطن والمواطن •

والله الموفق ،،،

الباحث •

موضوع البحث وأهميته :

موضوع البحث يتعلق بالدور الذي يقوم به العمد في خدمة المجتمع المحلي مع دراسة مسحية خاصة بمنطقة عسير ٠

وعند الحديث عن العمد ودورهم داخل المملكة العربية السعودية نجد أن المنطقة الغربية من المملكة " مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، وجدة، والطائف" من أقدم المناطق التي ظهر بها عمد للأحياء ٠ وذلك لأسباب عدة ، منها :

أن المجتمعات المحلية في هذه المدن تعتبر من أوائل المجتمعات المتعلمة والمتمدنة في المملكة العربية السعودية نظرا لوجود الأماكن المقدسة بها في مكة المكرمة والمدينة المنورة ٠ وقرب مدينة جدة منهما وهي الميناء الرئيسي لقاصدي بيت الله الحرام وكذلك موقع هذه المدن أو الأقليم " الحجاز " على مفترق الطرق بين الشام واليمن ومصر ٠ وتوافد القادمين للحج والعمرة من هذه البلدان من مختلف أنحاء المعمورة ، وما يحملونه من أفكار عن الإدارة المحلية في بلدانهم ٠

ولقب " العمد " موجود في أكثر بلدان العالم ، وفي بعض البلدان العربية لا يزال هذا اللقب يحتفظ بنفس مسماه كما في مصر مثلا٠ وفي بلدان عربية أخرى يطلق عليه " مختار " أو " شيخ الحارة " ٠

وفي أوربا والولايات المتحدة الأمريكية يوجد نفس المسمى "عمد" مع الاعتبار بأن كل بلد من هذه البلدان بما فيها العربية ٠ تختلف مهام العمد ووظائفهم وتنظيماتهم وفقا لأنظمة الحكم والقوانين المحلية لتلك البلدان إذ أن هناك في بعض البلدان من يكون عمدة لمدينة أو ولاية أو مقاطعة مثل " عمدة نيويورك " وعمدة لندن ، وعمدة باريس وعمدة موسكو ٠

وقد حددت الأنظمة الخاصة بالعمد في المملكة العربية السعودية وظائف العمد ومهامهم في مواد يتبين منها تغطية هذه الأنظمة لمفهوم الأمن بمعناه الشامل .[(١)]

وتتجسد أهمية موضوع هذا البحث في جانبين هما :

١- الأهمية العلمية .

٢- الأهمية الوطنية .

أولا : الأهمية العلمية لموضوع البحث :

١- ارتباط موضوع الدراسة بدراسات الحكم والإدارة المحلية . وهي دراسات تحظى داخل المملكة العربية السعودية بنصيب من اهتمام الباحثين العلمي .

٢- ارتباط موضوع الدراسة بميدان التنظيم الإداري . وبميدان دراسات الدور في علم الإدارة وعلم الاجتماع . ولا شك أن هذه الدراسات ذات قيمة علمية تساعد الباحثين على تفسير الكثير من الظواهر .

٣- لم يسبق قيام دراسة علمية لموضوع العمد سوى ما عرض عن ذلك من تحقيقات صحفية في بعض الصحف والمجلات المحلية .

ثانيا : الأهمية الوطنية لموضوع البحث :

١- الدور البارز للعمد في الاهتمام بالأمور والمسائل المتعلقة بالأمن وما يقع في دائرة اختصاص كل منهم من حوادث وجرائم وتصرفات مشبوهة

---

(١) القرار الملكي رقم م/٧ في ١٤٠٦/٤/١٠هـ . الصادر بناءا على قرار مجلس الوزراء رقم (٦٣) وتاريخ ١٤٠٦/٣/٥هـ . جريدة أم القرى، العدد ٣٠٩ في يوم ١٤٠٦/٤/٢٩هـ . ص ٣ .

وتبليغ الجهات المختصة بها فور وقوعها وتقديم كل ما من شأنه تسهيل مهمة رجال الأمن والتحقيق ، والتحري عن مجهولي الهوية الموجودين بصورة غير نظامية ، والفارين من وجه العدالة ، والإبلاغ عن مكان إقامتهم والجهات التي تعاونهم أو تؤويهم ٠

٢- دور العمد في مرافقة ممثلي السلطة المكلفين بدخول المنازل وتفتيشها والتأكد من استنادهم الى أوامر صادرة من جهات الاختصاص ٠

٣- مساعدة الدوريات الأمنية وتقديم العون لها ولموظفي الحكومة الموفدين في مهام رسمية ، مثل موظفي الاحصاء ٠

٤- دور العمد في دائرة اختصاص كل منهم في التبليغ عن المستحقين لمعاشات الضمان الاجتماعي أو الجمعيات الخيرية من أرامل وأيتام ومسنين لا عائل لهم ، ومتابعة ذلك لدى جهات الأختصاص ٠

٥- تصديق العمد على الأوراق التي تطلبها الدوائر الحكومية والجهات الرسمية مثل أوراق الكفالات والشهادات وطلب التعاريف ٠

٦- إبلاغ الجهات المختصة في حالة حدوث حرائق ، أو أعطال للكهرباء ، أو الهاتف والماء وغيرها ٠ وكذلك في حماية هذه المرافق من العبث وسوء الاستخدام٠[١]

---

(١) المرجع السابق ٠ انظر الملحق رقم (٥)

مشكلة البحث :

الدور : هو مجموعة من معايير السلوك أو القواعد التي تحكم وضعا معينا في البناء الاجتماعي . وتتكون هذه المعايير من مجموعة من التوقعات التي يكونها الآخرون والتي لا تضم فقط كيف يؤدي الدور . وإنما تضم أيضا كيف يعامل الفرد الآخرين أثناء تأديته لدوره ومشاعره في هذا الوقت . وتوقعات شاغل الدور عن سلوك الآخرين تجاهه .(١)

والدور هو مجموعة واجبات وحقوق يرتبط بها عدد من التوقعات أو المستهدفات وكلما كانت التوقعات تنجزها أو تحققها واجبات الدور المحددة للقائم به كلما توقعنا مزيدا من الفاعلية لهذا الدور في إنجاز أهدافه وبالتالي كلما تدعمت الثقة في القائم بالدور واكتسب مركزا متميزا في اطار التنظيم الذي يشغل هو دائرة أو موقعا فيه .

وتنحصر المشكلة في هذه الدراسة في الفجوة أو المسافة القائمة بين العمد وهم طرف يقوم بأداء الدور في مجال اختصاصهم . وبين توقعات المستهدفين بهذا الدور . وهم سكان المجتمع المحلي . والمشكلة هي في اتساع المسافة أو التباعد ما بين أداء العمد لأدوارهم وتوقعات الجمهور المستهدف من سكان المجتمع المحلي . لأن هذا التباعد يؤدي إلى ظهور مشكلات ذات أوجه مختلفة ومنها :ـ

١ـ فقدان الثقة في الدور الذي يقوم به العمدة في الحي الذي يشرف عليه .

---

(١) الجوهري ، محمد ، الخريجي ، عبدالله ، طرق البحث الاجتماعي ، القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ، ص ١٨٣ .

٢ـ عدم لجوء السكان إلى العمدة أو التعاون معه إلا في أضيق المجالات ·

٣ـ تعطيل بعض أوجه النشاطات أو الواجبات الملقاة على عاتق العمدة ·

٤ـ فقدان الدور الرائد للعمدة في مجال الخدمات والنشاطات الاجتماعية داخل الحي الذي يشرف عليه ·

لذلك فإن هذه الدراسة تحاول الكشف عن وجود الفجوة أو التباعد في علاقة العمد بسكان أحيائهم ومعرفة أسباب ذلك وما يترتب عليه من آثار سلبية · وايجاد الطرق العلاجية من خلال نتائج هذه الدراسة التي نأمل أن تساعد في إيجاد الحل السليم لهذه المشكلة ·

—— ·· —— ·· ——

تساؤلات البحث :

١- ما العلاقة بين المعوقات التنظيمية والإدارية وبين تدني أداء العمد لأدوارهم ؟

٢- ما مدى العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والثقافية للعمد وبين تدني أدائهم لأدوارهم ؟

٣- هل هناك علاقة بين درجة وعي المجتمع المحلي بأهمية دور العمد وبين تحقيق أدوارهم ؟

٤- ما مدى العلاقة بين انفصال دور العمد عن مهامهم الأساسية وبين غياب مفهوم الأمن بمعناه الشامل ؟

٥- هل هناك علاقة بين اتساع المسافة بين دور العمد الفعلي وتوقعات المجتمع من هذا الدور وبين ضعف ثقة الجمهور في دور العمد ؟

٦- ما نوع المصاعب والعوائق التي تحول دون أداء العمد لأدوارهم ؟

٧- ما أدوات الاتصال التي تزيد من الفاعلية في أداء العمد لأدوارهم وتزيد من تعاون سكان المجتمع المحلي مع العمد ؟

أهداف البحث :

١- الوقوف على الوضع الحالي للعمد ومعرفة دورهم ، ورأي العمد والسكان في ذلك الدور ، وأهمية ذلك ،

٢- إبراز الدور الذي يقوم به " العمد " لتحقيق أهداف خدمة المجتمع المحلي ،

٣- الكشف عن مدى مقابلة الدور الذي يؤديه " العمد " لتوقعات الجمهور المستهدف بالخدمة ،

٤- الكشف عن العوامل التنظيمية والإدارية والبنائية التي يمكن أن يكون لها دور في تعويق تحقيق العمد لأدوارهم المستهدفة على النحو الذي يتوقعه الجمهور منهم ،

٥- ابراز بعض السبل الكفيلة بتمكين العمد من أداء أدوارهم على النحو الذي يحقق خدمة المجتمع المحلي ،

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى :

الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية بحث ميداني في واقع المديريات العامة للشؤون البلدية والقروية ٠

اعداد :

ثامر بن ملوح المطيري ـ خالد حسن زروق ٠

د٠ عبدالعظيم الحسن محمد (١)

موضوع الدراسة :

بحث ميداني يتعلق بواقع المديريات العامة للشئون البلدية والقروية في المملكة العربية السعودية ٠ وغرض الدراسة : استطلاع وتقويم الدور الذي تقوم به المديريات العامة للشؤون البلدية والقروية بعد مضي عقد من الزمان على إنشائها ٠

منهج وأدوات الدراسة :

كان المنهج عبارة عن دراسة استطلاعية للدور الذي تقوم به المديريات العامة للشئون البلدية والقروية في المملكة العربية السعودية خلال عشر سنوات وتقويمه ٠

واستخدمت لكل جزء من الأجزاء الثلاثة المكونة لمجتمع البحث أداة

---

(١) المطيري ، ثامر ، وزروق ٠ خالد ، ومحمد،عبدالعظيم ، الادارة المحلية في المملكة العربية السعودية ، بحث ميداني في واقع المديريات العامة للشئون البلدية والقروية ، الرياض ، مطبوعات معهد الإدارة العامة، ١٤١٠هـ ، ٢٥٣ ، ص

مختلفة ، فقد تم استخدام استبانة مطولة بعض الشيء للمديريات العامة ، وكانت استبانة البلديات والمجتمعات القروية أقصر منها وبنموذج موحد ، لتشابه المهام بالنسبة للبلديات والمجمعات القروية ،

أما الجزء الثالث الممثل في رئاسة الوزارة فقد استخدمت معه المقابلات الشخصية المفتوحة نسبيا ، والتي قام بها أحد أعضاء فريق البحث لضمان دقتها ولمعالجة ما قد يستجد من متغيرات ، وضمت كل استبانة عددا من الأسئلة ، بواقع سبعة وعشرين سؤالا للمديريات العامة ،

واحتوت استبانة البلديات والمجمعات القروية على واحد وعشرين سؤالا وكان أكبر عدد من الأسئلة من النوع المقفول لتيسير الإجابة على المستجوبين وتسهيل عملية التحليل عن طريق الحاسب الآلي ،

وحللت نوعية الأسئلة المفتوحة يدويا ، وقد تم عمل اختبار تجريبي لهذه الدراسة على أحد برامج معهد الإدارة المنفذة وأعيد تصميمها على ضوء نتائج هذا الاختبار ،

وتم استخدام أسلوب القياس التسلسلي باستخدام مقياس "ليكرت" لسهولة استيعاب المستجوبين له بالاضافة إلى مزاياه الأخرى ،

— •• — •• —

أهم النتائج والتوصيات ذات الصلة بموضوع دراستنا :ـ

١ـ ضرورة العمل على تدعيم التوجه نحو اللامركزية الإدارية عن طريق زيادة صلاحيات الأجهزة المحلية بما يمكنهم من إدارة الخدمات ، وتنفيذ المشروعات لامركزيا ٠

٢ـ مراجعة الأنظمة واللوائح والتعليمات التي تحكم سير العمل بما يتناسب وعهد التنمية الذي تعيشه المملكة وينسجم مع توجهاتها التنموية على المدى البعيد ٠

٣ـ إجراء مسح شامل لجميع العاملين بأجهزة الإدارة المحلية بهدف تحديد الاحتياجات التدريبية بالنسبة لهم وإتاحة فرص التدريب التي تفي باحتياجهم وذلك بالحاقهم بالدورات التدريبية التي تناسبهم ٠

٤ـ وضع الضوابط الكافية التي تضمن العدالة في توزيع الاعتمادات المالية لميزانيات المديريات والبلديات والمجمعات على النحو الذي يمكنها من تقديم الخدمات المحلية ٠

٥ـ حث المديريات العامة وأجهزة الإدارة المحلية الأخرى على الاهتمام بزيادة الوعي والتعليم لدى السكان المحليين بدورهم في مساندة المشروعات التنموية واستقطاب تعاونهم ومشاركتهم تعمير وتطوير مناطقهم ٠

٦ـ أن يهتم البحث العلمي المستقبلي في مجال الإدارة العامة بمشكلات الإدارة المحلية على وجه الخصوص والتصدي لها بإيجاد الحلول الملائمة ٠

مجالات الاستفادة من هذه الدراسة :ـ

لقد كانت هذه الدراسة الميدانية ذات أثر وفائدة في مجال دراستنا ، وذلك لتناول هذه الدراسة جانبا مهما من جوانب الإدارة المحلية في المملكة، وعلاقة ذلك بمجال دراستنا عن دور العمد في خدمة المجتمع المحلي • فكلتا الدراستين تهدفان إلى تطوير المجتمع المحلي وتنظيمه ، وخدمته •

وقد أنارت هذه الدراسة الميدانية القيمة الطريق في مجال دراستنا لتسليطها الضوء على جانب مهم له علاقة بخدمة المواطن وتلبية احتياجاته ، وتنمية المجتمع بشكل عام في المدينة والقرية على حد سواء •

ولأن هدف هذه الدراسة استطلاع الدور الذي تقوم به المديريات العامة للشؤون البلدية والقروية في المملكة خلال عشر سنوات مضت وتقويمه • فإن دراستنا تهدف أيضا إلى استطلاع وتقييم دور العمد في خدمة المجتمع المحلي •

ونأمل أن تكون دراستنا مكملة لما سبق طرحه من دراسات علمية سابقة ومنها هذه الدراسة المهمة في مجالات الإدارة المحلية على مستوى المملكة العربية السعودية •

الدراسة الثانية :

مبادىء في الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية.

د.يوسف هاني خاشقجي ، د.عبدالمعطي محمد عساف [١] .

موضوع الدراسة :

تتناول هذه الدراسة أهمية الإدارة المحلية في عملية التنمية الشاملة، وحتمية التطوير الاداري ، وضرورة الانسجام بين إصدار القوانين أو المراسيم الخاصة ببناء متطور للإدارة المحلية ، وبين ظروف ومقتضيات التطوير . وهذه الدراسة تقدم تصورا نظريا مقارنا عن عملية التنظيم للإدارة المحلية .

وتنقسم هذه الدراسة الى قسمين رئيسيين :-

القسم الأول : يتضمن الدراسات النظرية والمقارنة حول الأسس التنظيمية والمبادىء النظرية والمقارنة ، حول الأسس التنظيمية والمبادىء النظرية المختلفة المتعلقة بالإدارة المحلية . سواء ما تعلق منها بتشكيل الهيئات المحلية . أو باختصاصاتها . وسير العمل فيها وعلاقاتها بالسلطة المركزية وأسس تمويلها .

---

(١) خاشقجي ، هاني يوسف ، عساف ، عبدالمعطي محمد ، مبادىء الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية . جدة : مطبعة النور النموذجية ، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م ، ٢٧٤ ص.

القسم الثاني: يتضمن دراسة تطبيقية لنظام الإدارة المحلية في المملكة عن تشكيل المجالس المحلية واختصاصاتها وسير العمل فيها وتمويلها والعلاقة بين السلطة المركزية والإدارة المحلية ، ثم تطرقت هذه الدراسة إلى التركيب الإداري للهياكل التنظيمية للأجهزةالمحلية وكذلك التخطيط على المستوى المحلي السعودي •

منهج الدراسة وأدواتها :

والمنهج في هذه الدراسة عبارة عن :

أولا : دراسات نظرية وصفية حول الأسس والمبادىء النظرية المتعلقة بالإدارة المحلية بشكل عام • مع إلقاء الضوء على بعض النماذج المقارنة •

ثانيا : عرض تاريخي لمراحل تطور الأنظمة والمجالس المحلية في المملكة • وما استجد في هذا الخصوص • مع دراسة تطبيقية في الفصل السادس توضح الواقع كما هو ، دون الاستناد إلى النصوص التنظيمية الواردة في نظامي المقاطعات والبلديات ، نظرا للفجوة الواضحة بين تلك النصوص والواقع التطبيقي •

وكانت الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة : الاعتماد على الدراسات النظرية والأسس والمبادىء الخاصة بدراسات الإدارة المحلية • وكذلك على النصوص التنظيمية واللوائح الخاصة بالإدارة المحلية في المملكة فيما عدا الفصل السادس من القسم الثاني من الدراسة الذي اشتمل على الدراسة الميدانية حول الهياكل التنظيمية للأجهزة المحلية • واشتمل الجانب التطبيقي على جهازي الإمارة والبلدية في المملكة كنماذج لأنظمة الإدارة المحلية •

مجالات الاستفادة من هذه الدراسة :-

هذه الدراسة الثانية من الدراسات السابقة التي استعان الباحث بها في موضوع الدراسة وهذه الدراسة لها أهمية وفائدة كبيرتان وذلك لتناولها في قسمها الثاني جانبا مهما من جوانب الإدارة المحلية في المملكة حيث أبرزت هذه الدراسة (أهمية الإدارة العامة في عملية التنمية الشاملة وحتمية التطوير الإداري والإنسجام بين إصدار القوانين أو المراسم الخاصة ببناء متطور للإدارة المحلية وظروف ومقتضيات التطوير)[١] .

وقد كانت هذه الدراسة مهمة وذلك لارتباطها بموضوع دراستنا في مجال الإدارة المحلية . إذ أنها اعطتنا معلومات وتفاصيل موسعة وذات قيمة عن الإدارة المحلية وأهمية التطوير . وكذلك عن مفهوم الإدارة المحلية وأهميتها وتشكيلات مجالسها وسير العمل فيها واختصاصاتها وطرق تمويلها وعلاقة هذه المجالس بالسلطات المركزية .

وفي قسمها الثاني تعرفنا عن كثب على الإدارة المحلية في المملكة وتشكيلات مجالسها المحلية من خلال دراسة نظامي المقاطعات " الإمارات " و " البلديات والقرى " واختصاصاتها وسير العمل فيها وهياكلها التنظيمية وعلاقاتها بالسلطة المركزية وفي الجانب التطبيقي من هذه الدراسة تم التعرف على الواقع الفعلي لبعض من جوانب الإدارة المحلية وكيفية عملها .

---

(١) مرجع سابق ، ص ١٤ .

واستفدنا من هذه الدراسة في معرفة أهمية التخطيط على المستوى القومي والمحلي وعلاقة هذه الخطط الوطنية والإقليمية والمحلية بأجهزة التخطيط المحلية وأقسامها ٠

ومن هنا تتضح أهمية هذه الدراسة باعتبار أنها افردت قسما منها للحديث عن الإدارة المحلية في المملكة وتطبيقاتها ٠

وكان لهذه الدراسة فائدة في مجال دراستنا عن دور العمد في خدمة المجتمع المحلي ٠ فعمل العمد له علاقة بعمل الإدارات المحلية ٠ من خلال أدائهم لدورهم الأمني والاجتماعي داخل المجتمع المحلي ٠

— ٠٠ — ٠٠ —

مصطلحات البحث

١ـ الدور :

سلوك متوقع من الفرد في الجماعة تحدده الثقافة السائدة وقد يكون الدور مفروضا أو مكتسبا [(١)] ٠

فهو نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانه داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين يتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص نفسه [(٢)] ٠

٢ـ العمدة :

لغة : عميد الأمر : قوامه ٠ والعميد ٠ السيد المعتمد عليه في الأمور٠ أو المعمود اليه ٠

قال الشاعر :

إذا ما رأت شمسا عب الشمس ، شمرت

إلى رملها والجلهمي عميدهــا

والجمع عمداء ، وكذلك العمدة الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث فيه سواء ٠

ويقال للقوم : أنتم عمدتنا الذين يعتمد عليهم ٠

وعميد القوم وعمودهم : سيدهم ٠ وفلان عمدة قومه إذا كانوا يعتمدونه فيما يحزبهم ٠

---

(١) جامعة الدول العربية ، ادارة العمل الاجتماعي : معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها ٠ القاهرة : ابريل ١٩٨٣م ٠ رقم ٧٥٦ ص ١٢٥ ٠

(٢) محمدي ، علي محمد ، وآخرون ، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥م ٠

وكذلك هو عمدتنا . والعميد : سيد القوم .

ومنه قول الأعشى :

حتى يصير عميد القوم متكئا

يدفع بالراح عنه نسوة عجل

ويقال : استقام القوم على عمود رأيهم . أي على الوجه الذي يعتمدون عليه .
واعتمد فلان ليلته اذا ركبها يسري فيها - واعتمد فلان فلانا في حاجته
واعتمد عليه .[1]
والعمدة ما يعتمد عليه . ورئيس العسكر . ورئيس القرية أو المدينة .[2]

والعمد ونوابهم كما جاء تعريفهم في المادة الأولى من نظام العمد :

هم من رجال الأمن الذين يساهمون في حفظ النظام واستتباب الأمن .
ويقومون بتنفيذ أوامر أجهزة الأمن ومعالجة مصالح السكان ضمن الاختصاصات
المحددة في هذا النظام والأنظمة الأخرى .[3]

---

(١) ابن منضور ، لسان العرب ، جزء ٤ من ش إلى ع ص ٣٠٩٦ . القاهرة : دار المعارف . (د.ت).

(٢) مجمع اللغة العربية . المعجم الوسيط . الجزء الثاني . الطبعة الثالثه .
القاهرة : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . ص ٦٤٩ " عمد " .

(٣) مرجع سابق .

٣ ـ المجتمع المحلي :

مجموعة من الناس يقيمون عادة على رقعة من الأرض ، وتربطهم علاقات دائمة نسبيا ، وليست من النوع العارض الوقتي ، ولهم نشاط منظم ، وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جماعية تشعرهم بأن كلا منهم ينتمي لهذا المجتمع ٠

ومن أهم خصائص المجتمع المحلي تميزه ، وصغره ، وتجانسه واكتفاؤه الذاتي ٠[١]

ويعرف الاستاذ المشرف على البحث المجتمع المحلي بأنه : الإطار الجغرافي والسكاني الذي تحدده السلطة المركزية في كل دولة لمناطق أو أقاليم دولتها ٠

والمجتمع المحلي في هذه الدراسة هو : مجتمع العينة المختارة وهما :

- جغرافيا : مدينتا أبها وخميس مشيط بمنطقة عسير ٠
- وسكانيا : عينة طبقية عشوائية ممثلة من سكان المدينتين المذكورتين ٠[٢]

---

(١) جامعة الدول العربية ، ادارة العمل الاجتماعي ، معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها ٠ القاهرة : ابريل ١٩٨٣م ٠ رقم ٧٨٤ ص ١٢٨ ٠

(٢) كتب المشرف هذا التعريف خصيصا لهذا البحث ٠

٤ـ الشيخ :

ونعني به شيخ القبيلة ، وجمعه " شيوخ قبائل " وهم من أصحاب الرأي والحكمة لدى الجماعات أو القبائل التي يمثلونها ، ومن أصحاب النفوذ والحظوة لديهم ، وقد اختارتهم تلك القبائل شيوخا يدينون لهم بالسمع والطاعة ولهم مكانتهم الاجتماعية ، ويعتد بآرائهم الناصحة وحكمتهم في معالجة قضايا مجتمعاتهم ، وقبائلهم وتنميتها والنهوض بها ، وحل المشاكل بين الأفراد والجماعات بالطرق والاعراف القبلية العريقة ،

كما أنهم معتمدون لدى وزارة الداخلية ، ويحملون أختاما رسمية توضح أسماءهم ومناصبهم وقبائلهم التي يشرفون عليها ، ومثلهم " النواب " ومفردها " نائب " ولكنه يمثل نطاقا أقل ، وهم جميعا في العادة من أسر عريقة ، عرفت بالحكمة وسداد الرأي ، ويترأسون القبائل منذ عقود طويلة ويحظون برعاية الدولة ودعمها المستمر ،(١)

٥ ـ الإدارة المحلية :

السلطة أو السلطات الإدارية التي توجدها الدولة وتعترف لها بالشخصية المستقلة ، وتعهد اليها بادارة الشؤون المحلية في حدود ما يقضي به القانون ،(٢)

---

(١) هذه المعلومات مستقاة من قبل سكرتارية المجلس الاداري بامارة منطقة عسير ولها علاقة مباشرة في التعامل مع مشائخ ونواب قبائل منطقة عسير ،

(٢) الحبيبي ، علي ، الإدارة العامة ، القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩م ، ص ٢٢٦ ، ص ٢٦٧ ،

ويعرفها الدكتور / عبدالرحمن الضحيان بأنها :

(إدارة المدن والقرى وما يتبعها من قبل السلطات الإدارية المحلية لجميع السلطات الثلاث وبإشراف السلطة المركزية)[١] .

٦- الحكم المحلي :

هو (حكم المدن والقرى وما يتبعها من قبل السلطات المحلية وتمتعها بالسلطات الثلاث . حيث تشرع وتقضي وتنفذ . وقد يكون هناك بعض الإشراف المركزي في بعض البلدان)[٢] .

ويعرفه بعضهم تعريفا ينبع من تفسير ما يقصد بكلمة الحكم ، وكلمة الإدارة . فيقول : إن الحكم في أوسع معانيه يعني التشريع والتنفيذ والقضاء .

وأن الفارق بين الحكم المحلي والإدارة المحلية هو الفارق بين معنى كلمة " الحكم " وبين معنى كلمة " الإدارة " .

وعلى ذلك فالحكم المحلي في إطار هذا المعنى لا يوجد إلا في الدول (الفيدرالية) مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا أو المانيا أو الهند .

---

(١)+(٢) الضحيان ، عبدالرحمن ، مذكرة الإدارة المحلية ، قسم العلوم الإدارية ، المستوى الثالث . الفصل الأول لعام ١٤١٣هـ . كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية .

حيث تتكون الدولة من ولايات يكون لكل منها برلمانها وسلطاتها القضائية مع وجود حكومة مركزية تمارس اختصاصاتها على جميع هذه الولايات.[(١)]

٧ ـ الخدمة :

سعى المرء في حاجات الآخرين . ويعتبر من الخدمات نواحي النشاط التي لا تنتج سلعا مادية . ولكنها تلبي حاجات الأفراد المادية والمعنوية.[(٢)]

ـ .. ـ .. ـ

---

(١) الطحاوي ، سليمان ، الادارة المحلية والديمقراطية ـ القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٦٣م ص ١١٦ وما بعدها .

(٢) جامعة الدول العربية ، ادارة العمل الاجتماعي . معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها . القاهرة : ابريل ١٩٨٣م . رقم ٧٨٤ ص ١٢٨ .

منهج البحث :-

سوف يستخدم الباحث منهج " تحليل الدور " في مجال دراسته ، وهذا المنهج يهتم بالتأثيرات التي تمارسها الأبنية الاجتماعية المؤسسة وعلاقات الدور التي تصاحبها على سلوك الأفراد[١] ويساعد هذا المنهج في تفسير كثير مما يؤديه العمد وفهم عملية الدور التي يقوم بها العمد وكيفية هذا الأداء ، ومدى فاعليته وأهميته وإبراز الأدوار المختلفة للأطراف ذات العلاقة بأعمال العمد وتأثير هذه العلاقة على دور كل منهم ،

بالإضافة إلى دراسة تاريخية لمجمل الأنظمة الخاصة بالعمد في المملكة العربية السعودية ،

كما يستخدم الباحث منهج " المسح بالعينة في كل من مدينتي أبها وخميس مشيط باستخدام الاستبانة مع كل من العمد وعينة عشوائية من سكان المدينتين يتم الاتفاق مع الاستاذ المشرف على تحديد حجمها وطريقة اختيارها وتمثيلها من أجل معرفة أوضاع العمد وقياس أداء الدور الذي يقومون به والكشف عن العوامل التي تحدد هذه الأدوار في المجتمع المحلي ومعرفتها ومدى أهميتها حتى يمكن تدعيم هذه الأدوار أو تعديلها بما يتماشى مع برامج الإصلاح والتنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية ،

---

(١) مرجع سابق ، ص ٧ ،

مراحل المنهج

المرحلة الأولى :

وهي مرحلة جمع المعلومات ، من خلال ما قام به الباحث من جمع للمادة العلمية لموضوع الدراسة من الكتب والدراسات والبحوث ، والوثائق الحكومية وكل ما له علاقة بموضوع الدراسة ، ومحاولة تفسيرها ، لتحديد الدور الذي يقوم به العمد بشكل رسمي ٠

المرحلة الثانية :

وتشتمل على الدراسة الميدانية الخاصة بالعمد والتي سيقوم بها الباحث نفسه من خلال استبانة المقابلة التي يقوم باستيفاء بياناتها عن العمد في مدينتي أبها وخميس مشيط ٠ مع الأستعانة بالملاحظة لجمع أكبر كم من المعلومات حول موضوع الدراسة ٠

المرحلة الثالثة :

وتحتوي الدراسة الميدانية الخاصة بالسكان في مجتمع العمد وذلك باختيار العينة السكانية الممثلة لجميع فئات المجتمع وفقا لعدد العمد والأحياء التي يمثلونها في مدينتي أبها وخميس مشيط وبعد الرجوع للمصادر والدراسات الأحصائية عن العمد والسكان ٠

المرحلة الرابعة :

وتشتمل على جميع بيانات الدراسة المسحية وتصنيفها وتفريغها ورصد نتائجها ومن ثم تقييمها ومعرفة نتائجها والتوصل إلى التوصيات اللازمة لهذه الدراسة ٠

وسوف يتم اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب في عملية تحليل البيانات ٠ كالترتيب والتبويب ومؤشرات النزعة المركزية والتشتت والأختبارات اللازمة ٠

أدوات المنهج

استخدم الباحث الأدوات التالية :

أولا : استبانة مقابلة خاصة بالعمد :

وتشتمل على بعض الأسئلة التالية :ـ

١ـ كيف يتفاعل الأفراد من سكان المجتمع المحلي مع العمد ؟ من وجهة نظر العمد .

٢ـ علاقة العمد بالأجهزة الحكومية المقابلة لدور العمد مثل " الشرطة والضمان الإجتماعي " .

٣ـ ما الدور المتوقع من عمدة حي من الأحياء ؟

٤ـ كيف ينظر العمد الذين يلعبون الدور الرئيسي إلى أنفسهم ؟ وكيف ينظرون إلى سكان مجتمعهم ؟

٥ـ ما التوقعات التي يجب أن ينفذها العمد لكي يؤدوا دورهم على أكمل وجه ؟

٦ـ ما رأي العمد في دورهم والدور المقابل للسكان ؟

٧ـ ما أساليب الأداء التي يقوم بها العمد مع سكان مجتمعهم ؟

٨ـ هل يقوم العمد ببعض الأدوار والأنشطة التي لا يمكن ملاحظتها ؟ وكيف يمكن التوصل الى مثل هذه الحالات ؟ [١]

٩ـ هل يقوم العمد ببعض الأدوار الخاصة والسرية التي لا يمكن الحديث عنها ؟

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

١٠ـ ما الأدوات أو الوسائل التي يستعين بها العمد لتدعيم مراكزهم في أداء أدوارهم والمحافظة عليها ؟ مثل " اللباس واللغة والسلوك والمظهر العام والمقر والأجهزة الحديثة والمؤهل التعليمي "[(١)] .

إجراءات المقابلات :

من خلال نماذج الأسئلة السابقة يقوم الباحث بإجراء المقابلات مع عمد أحياء أبها وخميس مشيط . لمعرفة وجهة نظرهم فيما ذكر من أسئلة لتحديد دورهم . ونوع السلوك المصاحب لهذا الدور .

كما يمكن توجيه هذه الأسئلة أو بعض منها على أفراد العينة السكانية مع اختلاف طريقة الحصول على المعلومات وذلك لترابط عملية الأدوار ما بين العمد وسكان المجتمع المحلي .[(٢)]

وطريقة المقابلة المقننة مهمة لمثل دراستنا نظرا لتباين مستويات العمد التعليمية . ولأنها تعطي كما هائلا من المعلومات المباشرة أكثر من أي طريقة أخرى ولتميز المقابلة بالمرونة .

وقد يستعين الباحث بالملاحظة كمدخل لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة للحصول على أكبر كمية من المعلومات عن دور العمد .

(٢،١) مرجع سابق ، ص ٢٥ .

ثانيا : استبانه خاصة بعينة السكان :

وتشتمل على بعض الأسئلة التالية :

١- كيف ينظر هؤلاء السكان إلى الأدوار المختلفة للعمد ؟

٢- ما الأسباب التي جعلتهم يرتبطون بهذه الأدوار ؟

٣- ما نمط التعليم والخلفيةالإجتماعية والاهتمامات لهؤلاء السكان ؟

٤- من العمدة المثالي في نظرهم ؟ وهل يؤدي دوره ؟

٥- ما النماذج المحددة لهذا الدور [١] .

٦- ماذا يتوقعون من العمد في أدائهم لدورهم ؟

٧- كيف يتم التعامل بينهم وبين العمد ؟

٨- هل وجود العمد ضرورة بالنسبه لهم ؟

٩- هل يلجأون للعمد بصورة مستمرة ؟

١٠- ما النواحي الإيجابية والنواحي السلبية التي يرونها في العمد ؟

---

(١) مرجع سابق ، ص ٢٤ .

مجالات البحث :

الحدود المكانية :

تقتصر هذه الدراسة على " عمد " مدينتي أبها وخميس مشيط بمنطقة عسير وعينة من سكان هاتين المدينتين ، وذلك للمساعدة في تركيز الدراسة وإيجابية النتائج ليمكن تعميم الفائدة بمستوى أكبر وتحقيقا للفائدة المرجوه من هذه الدراسة .

الحدود الزمانية :.

تتناول هذه الدراسة دور العمد في خدمة المجتمع المحلي مع دراسة مسحية خاصة بمنطقة عسير للفترة الزمنية لعام ١٤١٣هـ .

الحدود الموضوعية :.

موضوع هذه الدراسة يتناول " دور العمد في خدمة المجتمع المحلي مع دراسة مسحية خاصة بمنطقة عسير " .

— .. — .. —

الفصل الثاني
أنظمة العمد في المملكة العربية السعودية
" عرض وتحليل "

تمهيد :

الفصل الثاني
أنظمة العمد في المملكة العربية السعودية

تمهيد :

إن المتتبع لأنظمة العمد الصادرة في المملكة العربية السعودية ، يجد أن هذه الأنظمة كانت مواكبة لتاريخ المملكة منذ إعلان توحيدها على يد المغفور له جلالة الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود في عام ١٣٥١هـ ، وإعلان اسم المملكة العربية السعودية منذ ذلك العهد ، بدلا من مسمى " المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها "[١] ، بل نستطيع القول أن صدور أول نظام للعمد في المملكة العربية السعودية كان قبل اعلان توحيدها بمسماها الحالي .

ونجد أن هناك مراحل تاريخية تطويرية لأنظمة العمد في المملكة العربية السعودية ، كانت كل مرحلة تمثل نقلة لتلك الأنظمة ، وتشمل تطويرا وتنظيما لما سبق طرحه وتعديله إلى الأفضل في أعمال وواجبات العمد ، على أنه يجب القول إن العمدة في بدايات العهد السعودي كان يحظى بمكانة مرموقة ويقوم بأداء أعمال متعددة ومهام كثيرة ، ويضطلع بدور أمني مهم في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها ، وكان له حظوره الاجتماعي والرسمي المميز ، وكان " عمدة المحلة " يمثل الشخصية الأولى " للمحلة " أو الحي الذي يتولى الإشراف عليه ، ويحظى بتعامل طيب وتعاون شامل

---

(١) الزركلي ، خير الدين ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٩٢ ، الجزء الثاني ، ص ٥٦٢ .

وكامل من كافة سكان الحي الذي يتولى الاشراف عليه وكذلك من الجهات الرسمية ، كالأمارة والشرطة والبلدية وغيرها من الأجهزة الرسمية .

ويعود ذلك التعاون وتلك الأهمية للعمد وما يؤدونه من أعمال إلى عدة عوامل نوجزها فيمايلي :-

١- البدايات الأولى لتوحيد المملكة العربية السعودية وتكوين مؤسسات الدولة .

٢- قلة عدد سكان المدن وانحسار المد العمراني في ذلك الوقت وارتفاع نسبة المتعلمين في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية وتمدن تلك المجتمعات .

٣- يقظة المجتمع وارتفاع الحس الأمني لديه والرغبة في التعاون مع العمد .

٤- قلة عدد الوافدين والمقيمين بصورة مؤقته أو مستديمة في ذلك الوقت ، مما قلل نسبة الغرباء عن الأحياء وبالتالي لا مشاكل وافدة إلا القليل .

٥ - عدم وجود عمد في بعض المناطق الأخرى من المملكة . وان كان هناك مشائخ ونواب للقبائل في المدن والقرى والبوادي .

٦- تعارف الناس وتعاونهم الدائم مع عمد الأحياء في حماية أحيائهم وانفسهم من كل ما يمثل مظهرا من مظاهر الانحراف أو الإجرام .

٧- قلة وسائل الاتصال وقلة الاعمال والموارد . مما يتيح للناس الالتصاق أكثر ببعضهم البعض . ومعرفة أمور كل منهم بيسر وسهولة .

على أنه يجب التنويه أن الأهمية الأمنية للأعمال التي يؤديها العمد

ظلت وما زالت حتى يومنا هذا تشكل عنصرا وجانبا مهما في الأعمال التي يقومون بأدائها ، بالاضافة الى بقية المهام والواجبات الموكلة اليهم ٠

والمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية وتحديدا العاصمة المقدسة مكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة والطائف تعتبر الأولى من بين مناطق المملكة الأخرى التي مارس العمد عملهم فيها وأصبح معروفا من قبل وجود تنظيم رسمي ينظم أعمال العمد في المملكة العربية السعودية ٠ وما زال للعمد في وقتنا الحاضر حضورهم الرسمي والإجتماعي في المنطقة الغربية أكثر من أي منطقة أخرى بحكم التعامل مع البعض منهم أو من خلال ما شهد به العديد ممن تم سؤالهم عن ذلك الأمر ٠ وكلهم يجمعون على أن العمد في المنطقة الغربية لهم " سمة " ومميزات في التعامل والأداء ، تميزهم عن غيرهم من عمد بقية المناطق ٠ ويعود ذلك الى الخبرة التي اكتسبوها بحكم اقدميتهم في هذا العمل ٠ وبحكم المميزات الحضرية والتعليمية لسكان مجتمعاتهم والموقع الجغرافي وقدوم الحجاج من مختلف أنحاء العالم ٠ كل ذلك يساهم بطرق مباشرة وغير مباشرة في اضفاء بعض السمات والمميزات السلوكية والحضرية على سكان تلك المناطق ٠ وكذلك وراثة العمودية لدى البعض منهم ، مما جعل العمدة في المنطقة الغربية يحظى بذلك الحضور وتلك المكانة التي لا زالت حتى عصرنا الحاضر ٠

والعمدة كشخصية رسمية يمثل رجل الأمن الأول في " الحارة "[١] أو

---

(١) الحارة ـ أو المحلة ٠ كلمة شعبية متداولة خصوصا في المنطقة الغربية من المملكة ٠ وهي تطلق على الحي الواحد ٠ وكان من سماتها فيما سبق تعارف السكان بعضهم ببعض والتعاون فيما بينهم ٠

الحي الذي يشرف عليه من خلال ما يناط به من مهام وواجبات أمنية تتعلق بحماية المظهر الأمني العام ، ومحاربة كل مايمثل انتهاكا للمبادىء والأخلاق والآداب العامة ، والابلاغ عن كل انحراف وسوء سلوك قد يؤثر على نظافة المجتمع ونقاوته .

وسوف نتناول في هذا الفصل التسلسل التاريخي لمراحل صدور أنظمة العمد " في المملكة العربية السعودية والمراحل التي واكبتها هذه الأنظمة وتطورها خلال حقب زمنية تمثل مقدار التطوير وتدرجه من مرحلة إلى أخرى . مما يعطي دلالة على أهمية هذه الوظائف على الصعيد الأمني والإجتماعي .

— .. — .. —

المبحث الأول :
نظام العمد الصادر عام ١٣٤٦هـ[(١)]
" خصائصه ومميزاته "

تمهيد :

صدر هذا النظام الخاص بالعمد في المملكة العربية السعودية كأول نظام يتناول تنظيم أوضاع العمد ، ويعطي انطباعا بأهمية الأعمال والمهام التي يقومون بأدائها ، وتأكيدا لدورهم في مجال الخدمة المحلية للأحياء التي يشرفون عليها .

وكذلك ابراز الوظائف والنشاطات والخدمات الإجتماعية التي يؤدونها في نطاق تنمية وخدمة الانسان والمكان في الأحياء " والمحلات " التي يشرفون عليها .

وهذا النظام أكد أهمية الدور الأمني الذي يقوم به العمد في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها ، من خلال ما حدده من واجبات ومهام في هذا الجانب .

وقد كان هذا النظام بداية لعملية تنظيم وتطوير أعمال العمد وتحديدا للمهام والواجبات الملقاه على عاتقهم ، فالتنظيم يشتمل على مواد وقواعد تتناول الحقوق والواجبات التي يجب على العمد الالتزام بها وتحقيق الآمال المرجوة للأهداف التي وضع من أجلها هذا النظام .

والتطوير في هذا النظام يشتمل على تغيير أنماط وسلوكيات معينه

---

(١) صدر بناء على قرار مجلس الشورى رقم (٨٢) وتاريخ ١٣٤٦/٦/١٧هـ وتوج بصدور الارادة العالية رقم (٤٠١) وتاريخ ٦/١٩/ ١٣٤٦هـ ، المنشور بجريدة أم القرى عدد رقم (١٥٨) وتاريخ ١٣٤٦/٦/٢٩هـ ، انظر الملحق رقم (١) .

كانت مصاحبة للأداء العام للعمد في مجال أعمالهم ومحاولة النهوض بهذا الأداء وتحسينه والرفع منه بما يخدم المصلحة العليا للوطن والمواطن ·

والمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية ربما كانت معنية أكثر من غيرها عن بقية المناطق بمثل هذا النظام · كمرحلة أولى للتطبيق·

ولأسباب تم ذكرها في التمهيد السابق · وأغلب مناطق المملكة في ذلك الوقت كانت تخضع لأنظمة العشائر القبلية من خلال اشراف المشائخ والنواب وتركز مصطلح " العمدة " كما ذكرنا على المناطق الحضرية وخصوصا في اقليم " الحجاز " ·

وقد جاء نظام العمد الصادر عام ١٣٤٦هـ في احدى وعشرين مادة نوردها بتصرف وايجاز[١] :-

م١: تشكيل هيئة مختارة لكل محلة مؤلفة من عمدة ومساعدين له ·

م٢: تتناول الشروط الواجب توافرها في العمدة ومساعديه ·

م٣: تعريف العمدة ووظيفته وصلاحياته · ودوره في حل النزاعات والخصومات والاصلاح بين الناس في حدود استطاعته ·

م٤: التنظيم الإداري للعمد وارتباطهم بادارة الشرطة في النواحي الأمنية وارتباطهم ايضا بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المسائل المتعلقة بالأخلاق ورعاية الآداب العامة ·

من المادة الخامسة وحتى الخامسة عشرة تحتوي على تحديد وظائف العمد ومعاونيهم وتحديد المهام والواجبات المناطه بهم ·

---

(١) انظر الملحقات ، نظام العمد لعام ١٣٤٦هـ ·

من المادة السادسة عشرة وحتى المادة الواحدة والعشرين : خاصة بتشكيل المجالس المحلية والحرس وذلك بانضمام أربعة أشخاص فخريين من أعيان المحلة ووجهائها الى العمد ومساعديهم ، ويسمى هذا بالمجلس المحلي ، ومواعيد انعقاد هذا المجلس وتعيين غرفة خاصة في كل محلة لاجتماع الهيئة ، وكذلك تعيين عسس لكل محلة بقدر الكفاية مرتبطين بالهيئة المختارة وتعيين مرتب شهري للعمد ومعاونيهم وكذلك الحرس ،

خصائص هذا النظام ومميزاته :

عند مراجعة هذا النظام وتفحص جميع مواده نجد أنه اشتمل على عدة أمور تتعلق بالواجبات والمهام الملقاة على عاتق العمد ، وهذا النظام الذي يعد الأول من نوعه في مجال أعمال العمد انما كان يهدف الى تنظيم أعمالهم وتحديد الواجبات والمهام وراعى بصورة واضحة أهمية الدور الذي يقوم به العمد من الناحية الأمنية بالإضافة إلى الأهمية التي أبرزها للدور الذي يقوم به العمد في مجال الخدمة الإجتماعية للأحياء التي يتولون الاشراف عليها ومعالجة مصالح السكان ،

ووقد وضع هذا النظام على عاتق العمد واجبا اخلاقيا في مجال مكافحة المفاسد والجرائم الاخلاقية وابلاغ الجهات المختصة بها فور وقوعها مما ساعد على تماسك بنية المجتمع الاخلاقية والمحافظة على صيانة القيم والمثل والصفات الكريمة ومحاربة كل ضروب الفساد والعادات الطارئة والدخيلة على المجتمع والتي تتصادم مع قيمه ومعتقداته وتمسكه بالثوابت والعادات النبيلة والعريقة ،

وعندما نراجع مواد هذاالنظام نجد أنه اضافة الى تميزه في الدور الأمني

والإجتماعي للعمد كما هو موضح في مواده نجد أنه انفرد ببعض الخصائص والسمات ومنها :-

١- وجود هيئة مختارة لكل محلة مؤلفة من عمدة ومساعدين له . وهذا يعطي انطباعا أن العمدة لم يكن يعمل لوحده وانما كان يساعده مساعدان في الأمور الاجرائية والتنفيذية ، ويشكل هذا دافعا ورافدا في تحسين أداء الدور للعمد .

٢- ان العمدة هو رئيس المحلة وله صلاحية فض المنازعات والمخاصمات وانواع الخلافات .

٣- أن هناك مرجعية ادارية للهيئة المختارة فيما يتعلق بالأمن والانضباط . وهذه المرجعية هي ارتباطهم بادارة الشرطة ، في المسائل الأمنية .

وهناك أيضا مرجعية أخرى في المسائل المتعلقة بالاخلاق ورعاية الآداب الاسلامية وهي " هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر" . وكلتا الدائرتين مكلفة بعرض ما يجب عرضه الى مقام النيابة العامة الأعلى ، بل ان للهيئة المختارة أن ترفع الأمر مباشرة الى النيابة العامة عندما ترى تأخيرا أو عدم التنفيذ في مراجعاتها من الجهات المختصة وفي ذلك اعطاء مرونة وصلاحية للعمد في التعامل مع الإدارات والجهات المختصة بصورة فاعلة وسريعة ومحددة .

٤- التحديد الدقيق لوظائف العمد ومعاونيهم من خلال الواجبات والمهام التي يقومون بأدائها في كافة النواحي وخصوصا الدور الأمني وخدمة الأحياء وسكانها . على أنه انفرد ببعض المهام التي تستحق الذكر ومنها :-

أ) مراقبة التنويرات : " أي أعمدة الإضاءة " والتنظيفات ويعني ذلك النظافة العامة للأحياء والشوارع والأزقة .

ب) مراقبة أحوال الحجاج . وذلك بتفقد أمورهم والحرص على راحتهم وهذا يعطي دلالة الاهتمام بالحج والحجاج حتى على صعيد العمد منذ أمد بعيد .

جـ) الاهتمام والمراقبة : للأمور المخلة بالصحة العامة ، والرفع عن أي قصور أو تهاون الى الجهات المختصة .

د) الابلاغ عن الأماكن والانشاءات المخالفة لنظم البلدية .

٥ - حث ابناء المحلة على الاقبال على تحصيل العلوم في المدارس . . وهذا يعني أنه كان للعمد ومعاونيهم دور في مكافحة الأمية . والحث على طلب العلم .

٦- مراعاة حرمة المساكن وعدم تجاوزها الا بعد التأكد من وجود مفاسد وابلاغ الجهات المختصة .

٧- تكوين المجالس المحلية في هذا النظام من خلال ضم أربعة أشخاص فخريين من أعيان المحلة ووجهائها الى العمد ومساعديهم ويسمى ذلك بالمجلس المحلي وينعقد في الأسبوع مرة ، وتخصيص غرفة في كل محلة لهذا المجلس .

٨- يتميز هذا النظام أيضا بأنه يعين لكل محلة حرس " عسس " بقدر الكفاية مرتبطين بالهيئة المختارة وأعمالهم التي يكلفون بها تتم ليلا وللهيئة أن تستخدمهم للعمل نهارا اذا دعت الضرورة .

والحرس " العسس " لهم أهمية بالغة من خلال أعمالهم المهمة والمهام التي يقومون بأدائها ليلا ٠ فهم عين الأمن الساهرة التي تحمي المجتمع بعد الله سبحانه وتعالى من عبث العابثين وشرور المفسدين وللعسس في الدولة الإسلامية تاريخ مشرف ٠ ويرجع تأسيسها الى زمن أبي بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ٠

ـــ ٠٠ ـــ ٠٠ ـــ

المبحث الثاني :

ملحق نظام العمد التابع لقرار مجلس الشورى عام ١٣٤٩هـ[1]

صدر هذا القرار عن مجلس الشورى برقم ٦٧ وتاريخ ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٤٩هـ ٠ ويتعلق بوضع ملحق لنظام العمد ـ وبحث منع السرقات في مكة المكرمة ووسائل ذلك ومرتبات العسس ٠

وهذا الخطاب والمرفق به قرار المجلس صدر في عهد جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ٠ وكان مسمى الحكومة في ذلك الوقت هو " الحكومة العربية الحجازية " ٠ طبقا لما ورد في الوثيقة الأصلية ٠

وكان الخطاب مكتوبا بخط اليد موجها الى حضرة صاحب السمو الملكي النائب العام[2] لجلالة الملك المعظم من رئيس مجلس الشورى في ذلك الوقت ٠

ومرفق به قرار مجلس الشورى ٠ وما ارتآه من مقترحات بعد إعادة النظر في نظام العمد لعام ١٣٤٦هـ ٠

وقد اشتمل هذا القرار على ستة مقترحات نتناولها بتصرف وايجاز فيمايلي:-

أولا : ان يلحق بالنظام المذكور أي نظام العمد السابق ملحق يحتوي على ما دعت المصلحة الى إدراجه فيه من المواد اللازمة وقد وضع المجلس تسع مواد تضاف الى ما سبق ٠

---

(١) معهد الإدارة العامة / ادارة الوثائق الحكومية ٠ الرياض : رقم الملف ١/ز/٣ ٠

(٢) نائب جلالة الملك العام على الحجاز ٠ هو الأمير فيصل بن عبدالعزيز " الملك فيصل فيما بعد طيب الله ثراه " ٠

ثانيا : يرى المجلس فيما يختص برواتب العمد ونقبائهم ومعاونيهم وجهة صرفها أن يستمر الصرف من موازنة ادارة الشرطة حسبما هو جار في ذلك الوقت .

ثالثا : يستمر صرف رواتب الحرس " العسس " ضمن موازنة الشرطة قبل الغاء ذلك في عام ١٣٤٨هـ .

رابعا : تكليف العمد ومعاونيهم بتنفيذ الأنظمة والواجبات الموكلة لهم . والاستغناء عن " الأمناء " وعدد من رجال الشرطة الذين كلفوا بتنفيذ مهام " رجال العسس " مما ضاعف الأعباء المالية .

خامسا : في حالة عدم موافقة الرأي العالي الملوكي على ما سبق فإن المجلس يوافق بالأكثرية على أن تكلف امانة العاصمة بالقيام بسداد مرتبات الحراس .

سادسا : توفير نفقات العسس ورواتبهم عن طريق التوفير في نفس موازنة ادارة شرطة العاصمة الي يلتحق بها الأمناء . بصفة الشرطة هي الأصل في موضوع توطيد الأمن ومنع السرقات .

وقد عرضت في هذه الفقره صورة لأحوال الناس في ذلك الوقت من ضيق في العيش وحاجة الناس الى الأمن ومنع السرقات المنتشرة في ذلك الوقت .

- المواد المقترحة من قبل مجلس الشورى الواردة بقراره رقم (٤٣) وتاريخ ١٣٤٩/٣/٢٩هـ[(١)] .

هذه المواد الملحقة بنظام عمد المحلات ، وردت بخط اليد وهي ضمن ملاحق هذا البحث بعد اعادة طباعتها ، وعددها تسع مواد نوردها بتصرف وإيجاز:-

م١: عمد المحلات ونقباؤهم مسئولون عن كل ما يقع ضمن نطاق المحلة من السرقات في الدور والدكاكين ، وعن اظهارها وتتبع أثر فاعلها وغير ذلك .

م٢: تأخذ التحقيقات الاصولية مجراها في تتبع أثر السرقة وفي حالة ثبوت وقوعها من غير أحد سكان الدور يكون المسئول في الدرجة الأولى عمدة المحلة عن احضار السارق خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام .

م٣: أن يضمن العمدة قيمة المسروقات عند عجزه عن احضار السارق خلال المدة المقررة آنفا .

م٤: أن تتولى الشرطة والأمن العام التحقيق في حالة حدوث السرقة من داخل الدور ، بإشراك العمدة في التحقيق .

م٥: معاقبة الحرس في حالة ثبوت اهمالهم عن الإبلاغ عن حوادث السرقات للعمد وادارات الشرطة ، ويجازى المهمل منهم بالسجن من عشرة أيام الى شهر واحد .

م٦: تتم طريقة اختيار العمد ونقبائهم واعضاء المجلس المحلي وذلك بطريقة الانتخاب من نفس أهل المحلة مباشرة كما ينتخب أفـــراد

---

(١) المرجع السابق .

الحرس بنظر عمد المحلات من نفس سكان المحلة ويكون ارتباطهم بالعمد حسب الوظيفة ٠

م٧: أن تقوم مراكز الشرطة بمد يد المساعدة لعمد المحلات والحرس المرتبطين بهم عند الحاجة واللزوم واذا تأخرت مراكز الشرطة عن مساعدة العمد والحرس عند الاشعار بما يحدث حسبما نوه بالمادة (٤) و المادة (٥) من هذا الملحق فيكونون مسئولين ويجازون بالجزاء القانوني ٠

م٨: ان مسئولية العمد والحراس في خصوص السرقات واظهارها لا تخلي ادارة الشرطة من مسئوليتها في الدرجة الأولى عن عموم ذلك بموجب نظامها ووظائفها الأصلية ٠

م٩: كل ما يتعارض في نظام العمد مع مضمون هذا الملحق فالمعول فيه على ما حتوى هذا الملحق ٠

خصائص هذا النظام ومميزاته

١- ان أول ما يلفت الانتباه في هذا الملحق اهتمامه بدور العمد الأمني وتركيزه الشديد في هذه الناحية نظرا لانتشار ظاهرة السرقات في ذلك الوقت ٠ وهنا تظهر الصرامة والشدة في مواجهة موجة السرقات ٠

٢- اعتبار العمد ومساعديهم مسئولين عن وقوع جرائم السرقات ولهم صلاحية البحث والقبض والتحري عن اللصوص ٠

٣- ان هذه المواد الملحقة بنظام العمد تركز على مكافحة السرقة وتعقب اللصوص والقبض عليهم من قبل العمد ٠ وتحميل العمد قيمة المسروقات في حالة عجزهم عن احضار السارق خلال عشرة أيام من وقوع السرقة كما ورد في المادة الثالثة من هذا الملحق ٠

٤- ان العمدة من خلال ما ورد في هذه المواد يقوم بدور أمني مباشر في معالجة ظاهرة السرقات . بل ويقوم بأعمال رجال الشرطة من حماية للدور والدكاكين . والتحري والمراقبة والقبض والتحقيق .

٥- من الملاحظ على مواد هذا الملحق أنها تركز أعمال الأمن ومكافحة جرائم السرقة على العمد ومساعديهم والحرس التابع لهم ودور الشرطة يكون مساعدا لهم . ومعاونا . وهذا لا يحدث في الوقت الحاضر . فالعمد يقدمون المساعدة والعون الى الشرطة ورجال الأمن في الوقت الحاضر . أو هذا ما يجب أن يفعلوه .

٦- كذلك يبين لنا هذا الملحق الأهمية التي يحظى بها عمل العمد في ذلك الوقت وخصوصا من الناحية الأمنية في مجال مكافحة جرائم السرقة وتعقب اللصوص والتحري عنهم والقاء القبض عليهم نظرا لتفاقم تلك الجرائم في وقت كانت الأحوال المعيشية للسكان متواضعة والموارد العامة للدولة شحيحة .

ونستطيع القول أن العمد في ذلك الوقت كانوا رجال الأمن المعنيين مباشرة باستتباب الأمن والضبط والربط في الاحياء التي يشرفون عليها .

وقد تبلور هذا الدور بصورة واضحة من خلال تركيز هذا الملحق على أهمية الدور الأمني للعمد في مواجهة تصاعد جرائم السرقة وكان يساعد العمد أيضا " نقباء " وحرس من " العسس " .

٧- كانت طريقة اختيار العمد والنقباء واعضاء المجلس المحلي في هذا الملحق عن طريق الانتخاب من قبل أهالي المحلات مباشرة . وكذلك ينتخب أفراد الحرس من نفس سكان المحلات باختيار من العمد .

وهذا يعطي دلالة على أهمية مشاركة سكان المحلات في عملية الاختيار ويضمن نوع من المشاركة والمساعدة والتعارف والتعاون ما بين السكان وبين العمد في أداء واجباتهم ومهامهم بصورة فاعلة ومؤثرة ٠ وحتى يكون الاختيار للأصلح والأكفأ ، ويعطى صورة من المشاركة الحية والفاعلة للسكان في عملية الأختيار ٠

٨- لم يتم ايضاح المدة التي يقضيها العمد في مزاولة مهام العمودية ولا المراتب والرواتب وكذلك النقباء والحرس في هذا الملحق الصادر عن مجلس الشورى ٠

— ٠٠ — ٠٠ —

المبحث الثالث :
نظام مديرية الأمن العام لعام ١٣٦٣هـ [(١)]

وقد ورد في هذا النظام ما له علاقة بعمد المحلات ورؤساء الحرس واجباتهم ووظائفهم ، ضمن الباب السابع عشر من هذا النظام ، وهذا الباب مخصص للعمد ورؤساء الحرس واشتمل على عدة فقرات وتحديدا من رقم (٩٥) حتى رقم (١٠٩) .

ونورد بعض الملاحظات على هذا الباب الخاص بالعمد ضمن نظام مديرية الأمن العام مقارنة بما سبق :

١- تنص الفقره (٩٥) من هذا النظام على أن العمدة هو رئيس المحلة ، وهو أحد رجال الأمن المسؤولين عن حفظ النظام ودوام استتباب الأمن والراحة العمومية في محلته .

وهذا يختلف عن نص المادة الأولى من نظام العمد الصادر عام ١٣٤٦هـ، [(٢)] والتي كانت تنص على تشكيل هيئة مختارة لكل محلة مؤلفة من عمدة ومساعدين ، وتشبه الى حد كبير مع المادة الثالثة من النظام السابق لعام ١٣٤٦هـ في تحديد المهام والواجبات للعمدة .

٢- الفقرة رقم (٩٦) من هذا النظام تنص على ان يعاون العمدة ويساعده

---

(١) معهد الادارة العامة ، ادارة الوثائق الحكومية، نظام مديرية الأمن العام الصادر بالأمر السامي رقم (١٢٤٢١) وتاريخ ١٣٦٣/١١/٢٩هـ الباب السابع ، الرياض ، وثيقة رقم ١/ز/٣ .

(٢) مرجع سابق ، ص٢٦ ، انظر ملحق رقم (١) ص ٢٣٠ .

في المحلة مساعد يطلق عليه (رئيس الحرس) ، في حين انه كان يعاون العمد فيما سبق مساعدان وتحديدا في المادة الأولى من نظام عام ١٣٤٦هـ.

٣- تحديد واجبات ومهام " رئيس الحرس " في الفقرة رقم (٩٧) من هذا النظام .

٤- في الفقرات من رقم ٩٨ حتى رقم ١٠٩ تركيز شديد على وظائف العمد وواجباتهم الأمنية في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها ، وحدود صلاحياتهم ومناطق اشرافهم . وكذلك تحديد المسؤولية للعسس ورؤساء الحرس .

كما تشير إلى طريقة اختيار أو " انتخاب " العمد وفقا لنظامهم المخصوص الوارد ذلك في الفقرة رقم (١٠٨) من هذا النظام .

٥- هذا النظام ربما كان لا يعمل به في ذلك الوقت الا في منطقة مكة المكرمة والملحقات وتحديدا العاصمة المقدسة . وفقا لما ورد في الفقرة رقم (١٠٧) . التي تنص على ان عمد المحلات مسؤولون أمام مدير الأمن العام في العاصمة والمديرين بالملحقات من جهة الامن العام لارتباطهم بها من هذه الوجهة حسب نظامهم المخصوص .

— ·· — ·· —

المبحث الرابع :
العمد في نظام مديرية الأمن العام لعام ١٣٦٩هـ[(١)] :

ورد في هذا النظام ماله علاقة بموضوع بحثنا عن العمد وتحديدا في الفصل الثلاثين منه وتحت عنوان "عمد المحلات" وقد تضمن هذا الفصل الفقرات من ٣٩١ حتى ٤٠٨ ٠

وهذه بعض الملاحظات التي نسجلها على هذا النظام أسوة بما سبق من أنظمة خاصة بالعمد مع المقارنة إن وجدت :

١- تأكيد أن العمدة هو احد رجال الأمن العام المسئولين عن حفظ النظام ودوام استتباب الأمن والراحة العمومية في محلتهم ٠

٢- استحداث لقب " نقيب " ويطلق على رئيس الحرس المحلي ٠ وتحديد واجباته ومهامه وفقا لما ورد في الفقرة رقم (٣٩٢) من هذا النظام ٠

٣- بيان كيفية تعيين العمد وذلك عن طريق انتخاب المحلات وترجيح مديرية الأمن العام في العاصمة[(٢)] ومديري الشرطة في الملحقات من بين الأشخاص الذين ينتخبهم أعيان المحلات ٠ وتحديد الشروط اللازم توافرها في العمدة وفقا لما ورد في المادة (٣٩٣) من هذا النظام ٠ ثم

---

(١) معهد الإدارة العامة - ادارة الوثائق الحكومية رقم الملف ١/ز/٣ ، الرياض ٠ ١٤١٣هـ٠

(٢) العاصمة : يقصد بها العاصمة المقدسة ٠ مكة المكرمة وهو لقبها الديني وكانت تضم أغلب الإدارات الحكومية في ذلك الوقت ومنها مديرية الأمن العام قبل انتقالها الى الرياض العاصمة السياسية للدولة لاحقا ٠

الرفع عمن وقع عليه الاختيار من قبل الشرطة لهذه الوظيفه للمقام السامي في العاصمة . وللحكام الاداريين في الملحقات بطلب الموافقة والتصديق على تعيينهم كما ورد في الفقرة (٣٩٤) من النظام .

والفقرة (٣٩٥) تحدد ارتباط عمد المحلات بإدارة الامن العام في العاصمة ومديرية الشرطة في الملحقات .

والفقرات من (٣٩٦) حتى (٤٠٨) تحدد واجبات العمد ومهامهم وصلاحياتهم بشقيها الأمني والإجتماعي . ومسئوليتهم المباشرة في تنفيذ المواد المختصة بهم في هذا النظام . وتشملهم ايضا العقوبات التي نص عليها نظام الأمن العام وكذلك " رؤساء الحرس" باعتبارهم من موظفي الأمن العام وكل اهمال أو قصور يحدث منهم يحاكمون عليه في المجالس التأديبية وفق مقتضيات النظام .

وقيمة الدور الذي يؤديه العمدة تتضح من خلال ارتباط واجبه الأمني بكل نواحي الحياة الإجتماعية للسكان .

ملاحظات على الجانب الأمني والإجتماعي للعمد في هذا النظام .

١- تركيزه الشديد وتأكيده على أن العمد رجال أمن مسئولون عن حفظ النظام ودوام استتباب الأمن والراحة العمومية لسكان المحلات التي يشرفون عليها .

٢- (للعمد اتخاذ جميع الاسباب الكافية لمنع ما يحتمل وقوعه من الحوادث التي تعكر صفو الأمن العام والأمور المخلة بالشرف والاخلاق والآداب الإسلامية) . وهذا مؤشر على وجود نوع من الصلاحية واتخاذ القرار لدى العمد في هذا النظام .

٣- علاقة العمد مباشرة بحوادث الوفيات . وعدم تصديقهم لشهادات الوفايات المشتبه فيها إلا بعد التأكد ، واخبار مراجعهم بذلك الأمر فور وقوعه ومراجعهم كما هو معروف ادارة الأمن العام في العاصمة ومديريات الشرطة في الملحقات في القضايا الجنائية والأمنية بشكل عام .

٤- قيام العمد بالمرور والتجوال داخل الأحياء وسائر المحلات العمومية التي تقع ضمن نطاق اشرافهم وكذلك مراقبة المشبوهين وذوي السوابق . والمتشردين وذوي الأخلاق الفاسدة .

٥- يقدم العمدة تقريرا يوميا بكل الحوادث والمسائل التي لها ارتباط بالأمن العام لرئاسة المنطقة المرتبط بها . وهذا غير مطبق في الوقت الحاضر .

٦- قيام العمد بتأمين الراحة العامة لأهالي المحلات والسهر على حفظ السمعة الأخلاقية فيها . وهذا يعطي دلالة على دور العمد في حماية

اخلاقيات المجتمع ومحاربة الفساد .

٧- (مسئولية العمد عن كافة المسائل المختصة بالأمن العام وعن كل ما يقع في محلاتهم من حوادث وتبليغ الجهات المختصة بها فورا . والتبليغ عن جميع ما يحدث من الجرائم على اختلاف انواعها وأن يكون هذا التبليغ هاتفيا)[١] فور وقوع الحوادث المستعجلة كالسرقة والقتل وسائر الجنايات المهمة . حتى يتيسر للمحققين سرعة الانتقال والوصول الى محل الحادث ومباشرة التحقيق قبل ضياع آثار الجريمة .

٨- (قيام العمد بالانتقال فورا الى مسرح الجريمة أو الحادث الأمني بعد ابلاغ مراجعهم بذلك والمحافظة على وضعية الحادث وأن يلقي القبض على الجاني وشركاه في حالة تلبس بالجريمة وكل من توجد على اتهامه دلائل قوية) . وهذا يعطي دلالة كبرى على أهمية الدور الأمني للعمد . فهو يقوم بأعمال رجل الشرطة تماما .

٩- (معرفة العمد لكل ما في محلاتهم وأحيائهم من مساكن ومساجد وأربطة. ومقاهي وشوارع وازقة . وبالمحلات التي يحتمل اختفاء الأشقياء بها فرارا من وجه العدالة . وأن يبذل الهمة في ضبط المجرمين وعدم التستر عليهم) . وبهذا يحافظ على وقاية محلته من ضروب الفساد والاجرام ومساعدة رجال الأمن في تعقب الأشقياء وذلك لمعرفته لدروب ومسالك محلته .

---

(١) ابلاغ العمد عن الجرائم " هاتفيا " يعني انه تم توفير اداة اتصال فاعلة وحديثة للعمدة في ذلك الوقت وهي " الهاتف " . تيسيرا له في أداء عمله والسرعة في الإبلاغ والاتصال بالجهات الأمنية المسئولة .

١٠- (دور العمد في ابلاغ الجهات المختصة في حالة وقوع حادث حريق أو هدم أو غرق) . فهم رجال الأمن والعيون الساهرة داخل المحلات والأحياء.

١١- (يقوم العمد بترصد عودة الأشخاص المحكومين بنفي أو ابعاد . وابلاغ مرجعهم بذلك ومراقبة الغرباء والعاطلين وطرق عيشهم ومشروعيته . والابلاغ عن ذلك لمراجعهم) .

١٢- (قيام العمد بمراقبة حمل واحراز الأسلحة غير المرخصة والابلاغ عن ذلك لمراجعهم) .

١٣- (قيام العمد بدور في مكافحة البطالة من خلال مساعدة العاطلين بارشادهم إلى أعمال مشروعة للكسب والارتزاق منها) .

١٤- (مراقبة الاجتماعات السرية في المحلات والوقوف على أسبابها والرفع عن ذلك) . وهذا يعطي دلالة ومؤشر على أهمية دور العمد الأمني في كشف أماكن التجمعات المشبوهة وابلاغ الجهات الرسمية بتلك التجمعات .

١٥- (دور العمد في تهذيب النفوس بالنصائح والارشاد بما يفيد محلاتهم وساكنيها . وهذا يؤكد دور العمد في الاصلاح وارشاد الناس). إلى ما ينفعهم والابتعاد عما يضرهم ، وهذا يدل على أن العمدة من ذوي التوجيه والارشاد في المحلة .

١٦- (محافظة العمد على جميع الخطوط الهاتفية والاسلاك وسائر الأشياء الحكومية الموجودة في محلاتهم ومنع أي تلف أو ضرر يلحق بها واخبار المراجع المختص بذلك) . فالعمد يصونون المرافق الخدمية وسائر الأجهزة الحكومية من العبث والاضرار بها . خدمة للمجتمع

المحلي وحفاظا على مكتسبات الوطن .

١٧- (قيام العمد بمساعدة المحضرين في اعلان أوراق القضايا الخاصة بالجلب والاحضار وغيرها من المحاكم الشرعية والدوائر الرسمية الأخرى اذا كلف بها). ويعني ذلك أنه كان للعمد موظفين ومحضرين يساعدونهم على أداء أعمالهم في الجلب والاحضار .

١٨- يقوم العمد بمراقبة اضاءة المحلات ونظافتها من قبل الجهة المختصة والإبلاغ عن كل قصور ينتج عن ذلك . فالعمد يمثلون البلديات والكهرباء في مثل هذه الأمور .

١٩- (يصدق العمد أوراق الكفالات وشهادات الوفاة والشهادات القانونية التي تطلبها الدوائر الرسمية وفق الأنظمة والتعليمات المحددة "مجانا" بعد التثبت من صحتها). وهذا مما يسهل على الناس قضاء حوائجهم ومنافعهم بيسر وسهولة .

٢٠- لا يسوغ للعمد الدخول في المساكن والتجاوز على هتك حرمتها واذا تحقق لديهم وجود مفاسد اخلاقية أو أي أمر يخل بالأمن العام فعليهم ابلاغ مرجعهم فورا بذلك لاتخاذ اللازم وفق النظام) . وفي هذا حفظ لحرمة وكرامة المساكن .

٢١- (يجوز للعمد الدخول في جميع المحال العمومية بدون اذن لمراقبة المشبوهين ، وذوي السوابق ، والبحث عن الأشخاص الهاربين ، أو المطلوبين) . وهذا نوع من الحصانة التي منحها لهم النظام وذلك لمساعدتهم على أداء مهامهم وواجباتهم بكفاءة وجدارة دون عوائق وحواجز .

٢٢- (العمد ورؤساء الحرس وعسس المحلات مسئولون عن كافة السرقات التي تحدث في محلاتهم اذا وقعت ليلا واستعمل فيها الكسر من خارج المحل المسروق ، ومسئولون عن ترتيب رجال العسس في أماكنهم على قدر أهميتها) ، وهذا يبين مقدار المسئولية الملقاه على عاتق العمد ورئيس الحرس والعسس في محاربة السرقة ومنعها قبل وقوعها ، وخصوصا أثناء الليل وهو الوقت الذي تكثر فيه حوادث السرقات وهو أيضا وقت العمل الحقيقي للعمد ورجالهم من الحرس والعسس في محاربة الجريمة والحفاظ على أمن الناس وممتلكاتهم من عبث العابثين ،

وفي كل ما سبق نلاحظ مرونة في اعطاء صلاحيات للعمد في اتخاذ قرارات لها مساس بالحفاظ على الأمن العام وأمن المواطن وقمع المجرمين وضروب الفساد ، وكذلك في خدمة المواطن والمجتمع المحلي بشكل عام في النواحي الخدمية والاجتماعية ، وكذلك يتميز العمد في هذا النظام بالمعرفة التامة للأحياء التي يشرفون عليها وسكانها وكافة المرافق بها ،

— ٠٠ — ٠٠ —

المبحث الخامس :

نظام العمد الصادر عام ١٤٠٦هـ [*] [(١)]

لقد جاء هذا النظام مواكبا لطموحات وتطلعات المواطن والعمد والمسئولين في وزارة الداخلية الذين يتلمسون أسباب النجاح والرفعة لرجال الأمن . والعمد هم من رجال الأمن . بل انهم أمناء الأحياء اذا جاز التعبير . الذين يحرصون على صيانتها من عبث العابثين . وقطع طريق الشر والفساد والانحراف وكذلك هم اليد التي تمتد الى المواطن في تلك الأحياء للمساعدة والنجدة . وكذلك في دفع عجلة التنمية والتطوير فيها .

وقد جاء هذا النظام في اثنتين وعشرين مادة .

وهذا النظام يلغي كل ما سبق بشأن العمد وخصوصا ما ورد بشأن العمد في نظام مديرية الأمن العام الصادر عام ١٣٦٩هـ .

استطلاع موجز لهذا النظام :

م١: تنص المادة الأولى من هذا النظام على تعريف العمد ونوابهم . وتؤكد بأنهم من رجال الأمن الذين يساهمون في حفظ النظام واستتباب الأمن، ويقومون بتنفيذ أوامر أجهزة الأمن ومعالجة مصالح السكان ضمن الاختصاصات المحددة في هذا النظام والأنظمة الأخرى .

(*) نظام العمد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١٤٠٦/٤/١٠هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم (٦٣) وتاريخ ١٤٠٦/٣/٢٠هـ .

(١) جريدة أم القرى ، العدد رقم ٣٠٩٥ وتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٤٠٦هـ الموافق ١٠ يناير ١٩٨٦م. ص ٣ ـ ٤ .

م٢ : تتحدد بقرار من أمير المنطقة بناء على اقتراح لجنة تشكل من الامارة والشرطة والبلدية ، الاحياء في المدن وكذلك الأماكن التي يجب أن يكون لكل منها عمدة ويمكن ان يكون لكل عمدة نائب أو أكثر وفقا لمقتضيات الحاجة ، وقد باشرت هذه اللجنة مهامها في منطقة عسير .

وقامت بجولة على انحاء المنطقة لتحديد الاحتياج الفعلي من العمد وفق الضوابط والشروط الموضحة في هذا النظام .

وقد قام أعضاء هذه اللجنه بجولة ميدانية على انحاء منطقة عسير لتحديد الاحتياج الحقيقي للمنطقة من العمد ونوابهم وتكاليف احداث هذه الوظائف، وخلصوا الى نتائج محددة نوردها فيمايلي[(١)] :-

أ - تم تحديد حاجة المنطقة الى احداث عدد (٢٥١) وظيفة عمدة ، وعدد (١٨٧) وظيفة نائب عمدة ، منها عدد (١٦٥) وظيفة على المرتبة السابعة وعدد (١٨٥) وظيفة على المرتبة السادسة وعدد (٨٨) وظيفة على المرتبة الخامسة .

وتم توزيعها على النحو التالي :-

---

(١) هذه المعلومات مستقاه من تقرير اللجنه المشكلة من قبل مندوب امارة منطقة عسير ومندوب شرطة منطقة عسير ومندوب الشئون البلدية والقروية . والذي أوضحه للباحث مندوب الاماره - الأستاذ علي ابراهيم الحربي مدير ادارة التطوير الإداري بالامارة.

	عمدة	نائب عمدة
(١) مدينة أبها وما يتبعها	٤٦	٣٠
(٢) مدينة خميس مشيط وما يتبعها	٤٩	٤٤
(٣) مدينة بيشة وما يتبعها	٣١	١٤
(٤) النماص وما يتبعها	٢٧	٢٠
(٥) ظهران الجنوب وما يتبعها	١٥	٨
(٦) سراة عبيدة وما يتبعها	١٦	١٣
(٧) تثليث وما يتبعها	١٢	٨
(٨) رجال المع وما يتبعها	٨	١٠
(٩) محائل وما يتبعها	٣١	٢٩
(١٠) بالقرن وما يتبعها	١٦	١١

ب - ذكر تقرير اللجنه انه من خلال دراسات المسح الميداني وكذلك الخرائط الجوية بالنسبة للمساحة وجد بأن الدراسة قد حققت قيام عمدة أو نائب عمدة لكل ٢٧٤٠ نسمة تقريبا في منطقة عسير ، تنقص النسبة أو تزيد حسب الموقع ٠

ذلك بعض ما جاء في التقرير حول تحديد المواقع المقترحة للعمد وفئاتهم في منطقة عسير ٠

م٣: تحديد كيفية اختيار العمد والشروط لذلك عن طريق الاعلان في صحيفة محلية أو أكثر وتلصق صورة من الاعلان على مقر الامارة والشرطة والبلدية ومسجد أو مساجد المكان المراد شغل وظيفة العمدة فيه ٠

كذلك فإنه يحق لمن تتوفر فيه شروط شغل الوظيفة أن يتقدم الى ادارة الشرطة لترشيح نفسه مرفقا بطلبه المستندات اللازمة ٠

كما أنه يجوز لعدد من سكان الحي لا يقل عن عشرة ترشيح شخص أو أكثر لشغل وظيفة العمدة في حيهم على ان يرفقوا بطلبهم المستندات الدالة على توفر الشروط النظامية وأسباب الترشيح ٠

بعد ذلك تشكل الامارة لجنة من مندوبين عن المحكمة والامارة والشرطة والاحوال المدنية والبلدية لدراسة الطلبات وترشيح ثلاثة أشخاص من بين المتقدمين ما لم يكن عدد المرشحين أقل من ذلك ٠ ثم ترفع الامارة جميع الطلبات المستوفية للشروط الى امير المنطقة أو من يفوضه مع توصية اللجنه بتعيين واحد من الأشخاص المرشحين منها٠ ويجوز لأمير المنطقة أو من يفوضه اختيار العمدة من بين المرشحين من اللجنه أو من بين اصحاب الطلبات الأخرى المستوفية للشروط على ان يراعى تفضيل حملة الشهادات العليا ٠

كما أنه يجوز لوزير الداخلية عند الضرورة ولأسباب يقدرها اعفاء المرشح من شرط المؤهل طبقا لضوابط يتفق عليها بين وزارة الداخلية وديوان الخدمة المدنية ٠

م٤: تتعلق باختيار نائب العمد وهي نفس الطريقة التي يتم بها اختيار العمد ٠

م٥: تتعلق باصدار مدير الأمن العام أو من يفوضه قرار تعيين العمدة أو نائبه اذا تم اختيارهم ٠

م٦: وتتناول الشروط الواجب توفرها في المرشح لوظيفة العمدة أو نائب عمدة :ـ

وقد حددت في ثمان فقرات أو شروط أهمها :ـ

أ ـ أن يكون سعوديا بالأصل ٠

ب - أن لا يقل عمره عن ثلاثين عاما .

ج - أن يكون من سكان الحي أو المكان ومقيما فيه بصورة مستمرة ومن العارفين بحال السكان .

د - أن لا يكون قد سبق الحكم عليه بحد شرعي أو بالسجن في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .

وغير ذلك من الشروط . انظر ملحق رقم (٥) .

م٧: وتتحدد الاختصاصات والواجبات التي يقوم بها العمد ونوابهم . وهي ذات جانبين مهمين :-

الجانب الأول : ويتعلق بالواجبات الأمنية التي يقوم بها العمد في اطار مفهوم الأمن الشامل للحي أو الأحياء المسئول عنها .

الجانب الثاني : " وهو الجانب الاجتماعي الخدمي . من خلال ما يقدمه لأفراد حيه من خدمات خاصة وعامة فيما يتعلق بخدمة الحي بصورة عامة وربطه بكافة الخدمات اللازمة والضرورية .

وقد وردت هذه الواجبات والاختصاصات في اثنتى عشرة فقرة .

م٨ : تحدد اللائحة التنفيذية كيفية أداء العمد ونوابهم لواجباتهم واختصاصاتهم .

وهذه اللائحة لم تصدر حتى تاريخ اعداد هذا البحث .

م٩: تنص على أن نائب العمدة يساعد العمدة في أداء واجباته في حالة حضوره وينوب عنه في ادائها في حالة غيابه .

م١٠: وتتناول المحظورات التي تحظر على العمدة ونائبه . وقد جاءت في احدى عشرة فقرة .

م١١: وتتعلق بختم العمدة الذي يحمل اسمه واسم الحي المسئول عنه .

م١٢: وتنص على أن يكون لنائب العمدة ختم باسمه واسم الحي الذي يعمل فيه وتسري عليه الأحكام المقررة لختم العمدة .

م١٣: يختم العمدة أو نائبه حسب الأحوال بختمه وتوقيعه المعتمدين الأوراق المكلف بتصديقها وفقا لاختصاصه . وكل منهما مسئول عن ختمه وتوقيعه .

م١٤: يصدر مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح وزير الداخلية قرارا يحدد فئات العمد ونوابهم ومكافآتهم .

وهذا القرار صدر حديثا *(١) .

وقد ورد في هذا القرار مايلي :-

أولا : تقسم وظائف العمد إلى ثلاث فئات هي :

- الفئة الأولى : عمدة (أ) ويعين بالمرتبة السابعة بالاضافة الى مكافآة شهرية مقدارها الفا (٢٠٠٠) ريال .
- الفئة الثانية: نائب عمدة (أ) أو عمدة (ب) ويعين بالمرتبة السادسة بالاضافة إلى مكافأة شهرية مقدارها الف وخمسمائة (١٥٠٠)ريال .
- الفئة الثالثة: نائب عمدة (ب) أو عمدة (ج) ويعين بالمرتبة الخامسة بالإضافة إلى مكافأة شهرية مقدارها الف (١٠٠٠)ريال .

---

(١) صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١/٢٣٨) وتاريخ ١٤١٢/١/٢٣هـ . الخاص بالموافقة على تحديد فئات العمد ونوابهم ومكافآتهم . امارة منطقة عسير - ادارة شئون الموظفين / المجلس الإداري ١٤١٣هـ .

* صورة من قرار المجلس ضمن الملحقات ، ملحق رقم (٦) .

م١٥: تشير إلى تكوين لجنة تختص بتنمية وتطوير خدمات العمد وتشجيع السكان على التعاون معهم ٠

م١٦: تتعلق بإحالة العمدة ونائبه على التقاعد عند بلوغ السن النظامي ٠

م١٧: تنص على انه يجوز لوزير الداخلية اختيار العمدة ونائبه من بين المؤهلين من الموظفين المتقاعدين من مدنيين وعسكريين ٠

م١٨: تسري أحكام نظام الخدمة المدنية ولوائحه ونظام التقاعد المدني على العمد ونوابهم الا ما استثنى بموجب هذا النظام ٠

م١٩: يجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب انهاء خدمة العمدة أو نائبه في الحالات التي يراها ضرورية ٠

م٢٠: يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا النظام ٠

م٢١: يلغي هذا النظام ما ورد بشأن العمد في نظام مديرية الأمن العام ٠

ملاحظات على هذا النظام

أولا : جاء هذا النظام لينسخ كافة الأنظمة السابقة الخاصة بالعمد ٠

ثانيا: هذا النظام الخاص بالعمد استوعب نواحي القصور في الأنظمة السابقة وحاول تلافيها وتصحيح كثير من الأمور التي لها علاقة بالعمد وبأعمالهم التي يؤدونها ٠ ومنها :

١ـ اختيار كفاءات مؤهلة من حملة الشهادات العليا لشغل وظائف العمد٠ كما ورد في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة لهذا النظام ٠

٢ـ ايجاد وظائف ومراتب خاصة بالعمد ٠

٣ـ اعطاء العمد مكافآت مقطوعة من غير الراتب المقرر نظيرا لأتعابهم وعملهم في خارج أوقات العمل الرسمي ٠

٤ـ التحديد الدقيق للواجبات والمهام واختصاصات العمدة ٠

٥ـ إيجاد نائب للعمدة ٠ مما يسهل عمل العمدة حتى وان كان غائبا عن العمل ٠

ـ ٠٠ ـ ٠٠ ـ

أما الملاحظات التي نرى أنه لم يتطرق اليها هذا النظام فهي :-

١- عدم ذكره وجود مقرات ثابتة للعمد في الأحياء وتزويدها بما يلزم من مكاتب وأجهزة تعين العمد في أداء مهامهم وتكون عنوانا ثابتا لكافة السكان ومعروفة من قبل الأجهزة الحكومية ومندوبي الدولة ٠

٢- عدم ورود ما يدل على وجود مساعدين أو محضرين للعمدة يساعدونه في الطلبات العاجلة والبحث والتبليغ ٠

٣- عدم وجود سائق وسيارة خاصة بكل عمدة ٠ وهي من الأشياء الضرورية التي لا يمكن للعمدة أن يستغني عنها ٠ في البحث والإبلاغ والتعقيب ٠ وغير ذلك ٠

٤- عدم الاشارة الى كيفية مشاركة السكان في اختيار العمد ٠ رغم انه يجوز لمن يقوم بترشيحه أكثر من عشرة أشخاص أن يتقدموا بطلب ترشيح أحد الراغبين لوظيفة عمدة ٠

٥- نلاحظ خلو هذا النظام من ذكر حرس " عسس " يساعدون العمد في أداء مهامهم في حفظ النظام والأمن ليلا كما كان يعمل في السابق ٠

٦- لم يورد هذا النظام أي نوع من الاستقلال الاداري للعمد بحيث تكون لهم ادارات مركزية في كل منطقة تعنى بكل ما يقومون به من أعمال وما لهم به علاقة اداريا وماليا ٠

الفصل الثالث

تحليل الدور الأمني والاجتماعي للعمد في خدمة المجتمع المحلي

تمهيد :

المبحث الأول : مؤشرات الدور الأمني للعمد في خدمة المجتمع المحلي ٠

المبحث الثاني : مؤشرات الدور الإجتماعي للعمد في خدمة المجتمع المحلي ٠

الفصل الثالث
مؤشرات الدور الأمني والإجتماعي للعمد

تمهيد :

لا شك أن " العمد " في جميع الأنظمة السعودية الصادرة والتي تناولناها بشيء من التفصيل في الفصل السابق حضيوا باهتمام المشرع لهذه الأنظمة ، واضعا أهمية العمل الذي يقوم به العمد ضمن مفهوم الأمن الشامل والدور الاجتماعي الذي يقوم به العمدة أيضا في خدمة الفرد والجماعة في المكان الذي يتولى الإشراف عليه ، وتنميته واعتباره رجل الحي الأول الذي يقوم بمحاربة الجريمة وضروب الفساد والعبث ورعاية افراد حيه وتلبية رغباتهم المشروعة وتلمس احتياجاتهم والرفع عنها للجهات المختصة للنظر فيها •

ومن هنا ، فإن العمد يضطلعون بدور أمني ودور إجتماعي يؤدونه في خدمة الوطن والمواطن في هذا الوطن العزيز ، وفقا لتلك الأنظمة التي ما وقفت جامدة ، بل انها تنطلق من آن لآخر إلى آفاق أرحب وأشمل وتكون تحت رعاية وعناية مسئولي الدولة التي لا تأل جهدا من أجل تحسين وتطوير كافة الأنظمة بما يعود بالخير والمنفعة على الوطن والمواطن في هذا البلد الكريم •

ونجد أن كافة الأنظمة الخاصة " بالعمد " كانت تراعي جوانب عدة وتغطي مجالات لها مساس بحياة المواطن ، في أمنه ورغد عيشه وتلبية حاجاته ورغباته المشروعة من خلال ما يؤديه عمدة الحي لأبناء حيه ، خدمة للانسان والمكان داخل هذا الوطن العزيز •

وكما تناولنا في الفصل السابق بشيء من التفصيل أنظمة العمد الصادرة في المملكة العربية السعودية بما تحتويه من مواد وفقرات تحدد المهام والوظائف والواجبات التي يقوم بها العمد ٠

فإن هذه الأنظمة في تطورها ومراحلها الزمنية المتعاقبة كانت تراعي التنظيم والتطوير لأعمال ومهام العمد مع تركيزها الشديد على الثوابت الأساسية من أعمال العمد وهي الناحية الأمنية والإجتماعية ٠ ولا غرابة في ذلك فالعمد رجال أمن مسؤولون عن حفظ الأمن والإنضباط في الأحياء التي يشرفون عليها والإبلاغ الفوري عن أي ظاهرة تهدد أمن المجتمع أو تسعى للإخلال به ٠ كما أنهم يقومون بأعمالهم الموكلة اليهم في رعاية مصالح السكان وتقديم ما يلزم من خدمة ومساعدة لكل مواطن ٠

وبهذا يتضح أهمية الدور الذي يقوم به العمد وخصوصا الدور الأمني والإجتماعي وهذا ما سنعرض له في هذا الفصل ان شاء الله ٠

واذا أردنا أن نعرف عمل العمد في الوقت الحاضر فإننا نعده عملا له علاقة بالادارة المحلية وان كان هذا بصورة غير مباشرة فالعمد يمارسون عملا اداريا أمنيا واجتماعيا داخل المجتمعات المحلية وذلك من خلال المهام العديدة التي يقومون بأدائها ٠ ولكن هذا العمل يعد قاصرا بصورة جلية في ظل ظروف العمل الحاضرة فصلاحياتهم محدودة علاوة على تدني مستوياتهم الوظيفية والتعليمية ٠ ولعل البدء في تطبيق نظام العمد لعام ١٤٠٦هـ وما تلاه من قرارات في هذا الشأن يعطي حافزا أكبر لتحسين مستوى الأداء وتنظيما أكثر دقة للأعمال التي يؤديها العمد في المجتمع المحلي ٠

المبحث الأول
مؤشرات الدور الأمني للعمد في خدمة المجتمع المحلي

عند تتبعنا للأنظمة الصادرة بحق العمد منذ صدور أول نظام في عام ١٣٤٦هـ ، حتى آخر نظام في عام ١٤٠٦هـ . نجد أن كافة هذه الأنظمة تنص صراحة في مادتها الأولى على أن العمدة هو احد رجال الأمن المسئولين عن حفظ النظام ودوام استتباب الأمن في الحي الذي يشرف على عموديته وهذا يعطي الدلالة الواضحة على أن العمدة في المقام الأول رجل أمن بكل ما تعنيه هذه الكلمة .

فالعمد يقومون بأعمال رجال الأمن ويؤدون الدور الأمني المناط بهم كعمد .

فهم يقومون بأداء الواجبات والمهام الأمنية المحددة التي نصت عليها الأنظمة . بالإضافة الى أن العمد يختلفون من شخص إلى آخر في نواحي كثيرة تنعكس بدورها على أدائهم للدور الذي يقومون بأدائه . وكذلك فإن الأدوار الأخرى قد تؤثر في الدور الذي يقوم به العمد مثل : ـ أنماط سلوك واجبات الدور . أهدافها ومعاييرها وعلاقاتها بالأدوار الأخرى .(١) وانجاز الشخص للدور يتأثر بأداء الآخرين لأدوارهم المقابلة .

والدور الذي يقوم به العمد بشكله العام يجري تحت سمع وبصر الرأي

---

(١) حجازي ، محمد فؤاد . البناء الإجتماعي . القاهرة . مكتبة وهبة . ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م . ص٧٧ وما بعدها عن " المكانة والدور " .

العام وجميع تصرفاتهم تخضع لرقابة الناس ومحاسبتهم .[(١)] لأن هؤلاء الناس يعرفون مكانة العمد وأهمية أعمالهم ورغباتهم ومتطلباتهم التي يواجهون العمد بها .

ومن هذا المنطلق ، فإن العمدة رجل أمن في المقام الأول وفقا لما نص عليه النظام . ووفقا للواجبات والمهام الأمنية التي انيطت به ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل يقوم العمد بدورهم الأمني على أكمل وجه ؟ وجواب ذلك نجده من خلال نتائج الدراسة المسحية الخاصة المواكبة لهذا البحث . ومن خلال استعراض كافة الأنظمة الخاصة بالعمد نجد أنها ركزت على عدد محدد من الواجبات والمهام الأمنية التي يقوم بها العمد ونوابهم وهم من رجال الأمن الذين يساهمون في حفظ النظام واستتباب الأمن . ومن هذه الواجبات والمهام الأمنية وفقا لآخر نظام للعمد والصادر عام ١٤٠٦هـ مايلي[(٢)] :-

١- الاهتمام بالأمور والمسائل المتعلقة بالأمن وفقا لما يقع في دائرة اختصاص كل عمدة من حوادث وجرائم وتصرفات مشبوهة وتبليغ الجهات المختصة فور وقوعها .

٢- تسهيل مهمة رجال الأمن والمحققين .

٣- التحري عن مجهولي الهوية والمقيمين بصفة غير نظامية والابلاغ عن من يؤويهم أو يساعدهم على الاقامة غير المشروعة .

---

(١) الجوهري ، محمد محمود . المدخل الى علم الإجتماع . القاهرة . دار الثقافة للنشر والتوزيع . ١٩٨٤م ص ١٥٩ .

(٢) مرجع سابق ، ص ٥٥ .

٤- التحري عن الفارين من وجه العدالة والاخبار عنهم ومكان اقامتهم أو من يؤويهم ويتعاون معهم ٠

٥- قيام العمد بمراقبة احراز وحمل الأسلحة بجميع أنواعها للتأكد من الترخيص باحرازها وحملها ٠

٦- مراقبة أرباب السوابق والمنحرفين ومساعدة السلطات المختصة بمكافحة المخدرات وتبليغ الجهات المختصة بذلك ٠

٧- يقوم العمد بمرافقة ممثلي السلطة المكلفين بدخول المنازل وتفتيشها والتأكد من استنادهم إلى أوامر صادرة من جهات الإختصاص٠

٨- يقوم العمد بمساعدة المحضرين ومندوبي الدوائر الرسمية في تنفيذ ما يكلفون به من أوامر كأوراق الاحضار والتبليغ ونحوها ٠

٩- يقوم العمد بتقديم المساعدة لدوريات الأمن بأنواعها ٠

١٠- قيام العمد بالتعقيب على الحراس الليليين (العسس) للتأكد من وجود كل منهم في مكان عمله وقيامه بأداء واجبه ٠

١١- يقوم العمد بما يكلفون به وفقا لنظامهم من قبل مرجعهم المباشر من مهام تتعلق بالأمن في دائرة اختصاص كل منهم ٠ مع تزويد العمدة بالموظفين اللازمين لمساعدته ٠

وهذه المهام والواجبات والاختصاصات الأمنية التي يقوم بها العمد والتي شملتها كافة الأنظمة الخاصة بهم والتي تناولناها في الفصل السابق ٠ انما تعطي دلالة واضحة على أهمية الدور الأمني الذي يقوم العمد بأدائه والأهمية تكمن في أنهم مسئولون بشكل مباشر عن المسائل الأمنية والحوادث والجرائم التي تحدث في نطاق مسئولية إشرافهم ٠ وهذا مؤشر لأهمية

هذا الدور ، وبغض النظر عما نراه أو نلمسه ونسمع عنه في السابق أو الحاضر عن الدور الغائب للعمد ، الا أن أنظمة العمد لم تغفل ذلك على الاطلاق ، وسوف نجد العمد يباشرون أعمالهم ويؤدون مهامهم الأمنية. عندما يطبق نظامهم الذي صدر عام ١٤٠٦هـ ، ولوائحه التنفيذية ، في وقت قريب إن شاء الله في مطلع العام القادم ١٤١٤هـ ، [(١)]

وحين نستعرض الأنظمة الخاصة بالعمد في السابق نجد تركيزها الشديد على الأهمية الأمنية لوظيفة العمد فنجد ذلك جليا في النظام الأول الصادر بحق العمد في عام ١٣٤٦هـ ، وخصوصا المادة الثانية والمادة الخامسة والمادة السادسة والمادة الثامنة والمادة العاشرة والمادة الثالثة عشرة والمادة الخامسة عشرة ، والتي تناولناها بشيء من التفصيل في الفصل السابق ،

وكذلك نجد الاهتمام بالدور الأمني للعمد في الأنظمة اللاحقة لهذا النظام والتي تؤكد جميعها الدور الأمني الهام الذي يقوم به العمد ،

---

(١) وفقا لخطاب معالي وكيل وزارة الداخلية رقم ١٠١٢/٣ وتاريخ ١٤١٣/٦/١٤هـ الموجه أصلا لسعادة رئيس المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بشأن الموافقة على موضوع البحث ، فقد ذكر خطاب معاليه ان هناك نظاما للعمد سيتم البدء في تطبيقه مع مطلع عام ١٤١٤هـ ، وربما كان المقصود هو صدور اللائحة التنفيذية للعمد ، وتطبيق قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٢٢٨/١ وتاريخ ١٤١٢/١/٢٢هـ ،

المبحث الثاني
مؤشرات الدور الإجتماعي للعمد في خدمة المجتمع المحلي

إن الدور الذي يقوم به العمد في خدمة المجتمع المحلي دور مهم وفاعل ويكون ذلك عندما تتاح لهم الفرصة لأداء هذا الدور من خلال تطبيق الأنظمة الخاصة بهم والتي تشمل تحديدا دقيقا لوظائفهم واختصاصاتهم ومهامهم في المجال الأمني وهو ما ناقشناه سابقا أو في المجال الإجتماعي ٠

والحقيقة التي يجب أن تقال في حق العمد هي أنهم يقومون بأداء دورهم وفق الإمكانات المتاحة لهم ٠ وقد لمس الباحث من خلال الدراسة المسحية التي قام بها أن هناك سؤ فهم لدى كثير من قطاعات السكان للدور الذي يقوم به العمد ٠ والبعض لا يعرف عن العمدة في الحي الذي يسكنه أي شيء إلا اذا تطلب الأمر منه توقيع أوراق أو تصديق شهادات فإنه عند ذلك يتجه للعمدة ويبحث عنه ٠

ولعل ذلك الخلل الناتج عن علاقة المواطن بالعمدة يعود الى قلة امكانيات العمد وأسباب أخرى سيتم استعراضها وبيانها ضمن الدراسة المسحية ٠

وما نحن بصدده في هذا المبحث هو تناول مؤشرات الدور الاجتماعي الذي يقوم به العمد في خدمة المجتمعات المحلية التي يشرفون عليها وذلك من خلال استعراض ابرز النقاط التي نصت عليها الأنظمة الخاصة بهم والتي كان آخرها كما ذكرنا ذلك سابقا النظام الصادر عام ١٤٠٦هـ والذي سيبدأ تطبيقه بعد صدور لائحته التنفيذية في وقت قريب ان شاء الله ٠

في النظام الأول الصادر عام ١٣٤٦هـ ، الخاص بالعمد نجد أن مواده حوت كثيرا من المهام والواجبات والاختصاصات التي تبين دور العمد في مجال خدمة المجتمع المحلي وخدمة السكان وتنمية الأحياء ، وخصوصا المادة الثالثة والمادة الخامسة والمادة السادسة والمادة السابعة والمادة التاسعة والمادة الحادية عشرة والمادة الثانية عشرة والمادة الثالثة عشرة والمادة الرابعة عشرة ،

وكذلك نجد هذا الإهتمام بالجانب الإجتماعي من خلال الخدمة التي يقدمها العمد لسكان المجتمع المحلي وتنمية الأحياء والمواقع التي يشرفون عليها ، في كافة الأنظمة التي تلت ذلك النظام ، سواء ضمن الأنظمة الخاصة بالأمن العام والتي أوضحناها في الفصل السابق أو من خلال ما صدر في النظام الخاص بالعمد في عام ١٤٠٦هـ ،

ويمكن إبراز تلخيص هذه المؤشرات الخاصة بخدمة المجتمع المحلي في النقاط التالية :-

١- يقوم العمد بمعالجة مصالح السكان في الأحياء التي يقومون بالاشراف عليها ،

٢- تقديم المساعدة اللازمة للموظفين الموفدين في مهمات رسمية كموظفي الاحصاء مثلا ،

٣- صيانة المرافق العامة من العبث أو اساءة استخدامها والانتفاع بها والتبليغ عن ذلك للجهات المختصة ،

٤- يقوم العمد بالتبليغ عن المستحقين في دائرة الاختصاص لكل منهم لمعاشات الضمان الاجتماعي ، ومتابعة ذلك ،

٥ - يقوم العمد بالتبليغ عن مستحقي المساعدات من الجمعيات الخيرية من الأرامل والقصر والمسنين وغيرهم ومتابعة ذلك لدى جهات الإختصاص .

٦- يقوم العمد بتقديم المساعدات الممكنة لأجهزة الدولة ولسكان الحي بالإبلاغ عن الحرائق وانقطاع الماء والكهرباء وغيرها من المرافق العامة .

هذه مؤشرات على الدور الإجتماعي الذي يقوم به العمد في خدمة المجتمعات المحلية أفرادا أو جماعات . إضافة إلى خدمات جليلة يقوم العمد بتنفيذها خارج الإطار الرسمي الذي يحدد الإختصاصات والواجبات . وسوف يبرز هذا الدور بصورة جلية وواضحة ضمن الأدوار الأخرى التي يقوم بها العمد وذلك عندما يشرع في تطبيق النظام الخاص بهم ولائحته التنفيذية والتي تكفل الرفع من الأداء العام للعمد وتهيء لهم الإمكانيات اللازمة لرفع مستوى الأداء خدمة للوطن العزيز ومواطنه الكريم والوافدين والمقيمين في هذا البلد الطيب على حد سواء .

— .. — .. —

الفصل الرابع
الدراسة المسحية " مجتمع الدراسة "

خطوات البحث الإجرائية للدراسة المسحية :-

أولا : أهداف الدراسة المسحية .
ثانيا : المجال الجغرافي .
ثالثا : تحديد عينة الدراسة المسحية .
رابعا : وسائل جمع البيانات .
خامسا : عناصر استبانتي الدراسة المسحية .
سادسا : طريقة توزيع الاستبانات وجمعها .
سابعا : تبويب بيانات الدراسة المسحية .

الفصل الرابع

خطوات البحث الإجوائية للدراسة المسحية

نتناول في هذا الفصل المعالجة التفصيلية لإجراءات وخطوات الدراسة المسحية في هذا البحث .

أولا : " أهداف الدراسة المسحية ":

تهدف هذه الدراسة المسحية إلى :

١- الوقوف على الوضع الحالي لعمد منطقة عسير ومعرفة دورهم في خدمة المجتمع المحلي والأعمال التي يؤدونها .

٢- تسليط الضوء على الأعمال التي يقومون بأدائها ومدى أهميتها وارتباطها بمصالح الوطن والمواطن .

٣- معرفة الدور الحقيقي الذي يقوم به عمد المنطقة من الناحية الأمنية.

٤- معرفة الدور الحقيقي الذي يقوم به العمد من الناحية الاجتماعية والخدمات التي يقومون بأدائها لمصلحة السكان والأحياء التي يشرفون عليها .

٥- معرفة رأي المواطن في منطقة عسير حول دور العمد في منطقة عسير وأهمية الأعمال التي يقومون بأدائها .

٦- الوصول الى اقتراحات وآراء المواطنين حول العمد وما يتصل بهم . والسبل الكفيلة في رفع مستوى الأداء العام للعمد .

٧- التوصل الى معرفة العوائق والصعوبات التي تحد من أداء العمد لأدوارهم بصورة صحيحة وايجاد الحلول الكفيلة بإزالتها أو تحسينها بصورة أفضل مما هي عليه الآن .

٨ـ محاولة الخروج بتحديد دقيق لمهام ووظائف العمد ومدى أهميتها في الوقت الحاضر • وخصوصا في الجانب الأمني والجانب الإجتماعي •

ثانيا : المجال الجغرافي :

تم اختيار منطقة عسير مجالا لدراستنا المسحية في هذا البحث • ممثلة في مدينتي أبها وخميس مشيط •

وتتناول هذه الدراسة المسحية عمد هاتين المدينتين وعينة عشوائية من سكان المنطقة •

ومدينة أبها هي عاصمة المنطقة وتضم الإدارات الحكومية الرئيسية وعلى رأسها ديوان الإمارة • وتأتي مدينة خميس مشيط كعاصمة وحاضرة تجارية ليس على مستوى المنطقة فحسب بل تعد من أكبر مدن المملكة من حيث الحركة التجارية وحركة البيع والشراء على مدار العام •

ثالثا : تحديد عينة الدراسة المسحية :

تنقسم عينة الدراسة المسحية في هذا البحث الى مجموعتين رئيسيتين هما على النحو التالي :ـ

(١) المجموعة الأولى :

عينة العمد في منطقة عسير وتحديدا عمد مدينتي أبها وخميس مشيط • (وعددهم خمسة عشر عمدة) وقد تم تصميم نموذج " استبانة مقابلة" خاص بهذه الفئة • وقام الباحث بنفسه باستيفاء كل استبانة مع

كل عمدة بصورة منفردة ٠ كما استعان بالملاحظة والمعايشة عن قرب أثناء المقابلة وكان لها فائدة كبيرة في فهم طبيعة عمل العمد والدور الذي يقومون بأداءه ومعرفة رد الفعل الآخر من المتعاملين معهم من السكان ٠ وكذلك تم مقابلة بعض المسئولين من رجال الأمن وأصحاب العلاقة لمعرفة الأدوار الأخرى المقابلة للدور الذي يقوم به العمد والتعامل اليومي من الواقع المعاش على الطبيعة ٠

وتم تسجيل الملاحظات الهامة في هذه الفترة ٠ وأتيحت للباحث أيضا تسجيل الملاحظات التي يراها عمد المنطقة عن العمل والآداء وتجاوب السكان معهم٠ وكذلك الصعوبات والعوائق التي يرونها تحد من أداء الدور بصورة فاعلة ٠ والحلول والسبل الكفيلة التي يرونها تساعد في ازالة هذه العوائق وارتفاع مستوى الأداء في أعمالهم ٠

(٢) المجموعة الثانية :

وهم عينة السكان المحليين من منطقة عسير وتحديدا سكان مدينتي أبها وخميس مشيط ٠ وبعد التنسيق مع الأستاذ المشرف على تحديد العينة السكانية بنحو ستمائة فرد ٠ توزع عليهم استبانات تحتوي على مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة لمعرفة رأي المواطن في منطقة عسير عن الدور الذي يقوم به عمد المنطقة ومعرفة العلاقة بين المواطن والعمدة ٠

تم اختيار عينة السكان بطريقة عشوائية بعد التنسيق مع مقام امارة منطقة عسير وفقا لما ورد في خطاب الموافقة على البحث من قبل معالي وكيل وزارة الداخلية رقم ١٠١٢/٣ وتاريخ ١٤١٣/٦/١٤هـ القاضي بالتنسيق مع الامارة في الشق الخاص بالدراسة المسحية من البحث ٠

وقد أخذ في الاعتبار عند اختيار العينة السكانية عدد من الاعتبارات ومنها:

أ - محاولة اشراك كافة الفئات الممثلة لمجتمع الدراسة ومن مختلف المستويات التعليمية والاجتماعية والوظيفية ٠

ب - التوصل الى مجموعة مختلفة من الآراء لسكان المنطقة الممثلين في هذه العينة ٠ بصورة عادلة ومتساوية ما أمكن ذلك عن دور العمد وأهمية الأعمال التي يؤدونها ٠

ج - كانت عينة السكان ممثلة لعدد كبير من القطاعات الأمنية والاجتماعية والمؤسسات العامة ذات الطابع الخدمي في منطقة عسير ٠ حتى يتم الحصول على ناتجا متعددا للأراء والاجابات وصولا لتحقيق أهداف هذا البحث ٠

رابعا : وسائل جمع البيانات :

تم تصميم استبانتين في هذه الدراسة المسحية بالتنسيق مع الأستاذ المشرف وبعد مراجعتها أكثر من مرة أبدى موافقته النهائية وتم طبعها وتوزيعها ٠

الاستبانة الأولى : وهي خاصة بعينة العمد في منطقة عسير ٠ وقد صممت على شكل " استبانة مقابلة " روعي فيها الدقة في طرح الأسئلة والشمول واحتوت على اسئلة مباشرة وغير مباشرة بهدف الوصول الى أكبر قدر من المعلومات بأيسر الطرق وقد كانت المقابلة بحد ذاتها وسيلة

للتعرف على العمد وما يقومون به من أعمال . وكان هناك ردا ايجابيا لمسه الباحث منذ الوهلة الأولى وهي وجود الثقة المتبادلة بين العمد والباحث مما سهل مهمته وكانت الاجابات تتم بصورة عفوية وصادقة عن " دور العمد المشاكل والعوائق والحلول المقترحة " .

الاستبانة الثانية : وهي خاصة بعينة السكان وتهدف هذه الاستبانة إلى معرفة الرأي الآخر لسكان منطقة عسير حول الدور الذي يقوم به عمد المنطقة وأهمية هذا الدور ومعرفة تقييمهم لهذا الدور وكذلك علاقتهم بعمد المنطقة واقتراحاتهم التي يرونها تخدم هذا الدور وتساعد على تطويره..

— .. — .. —

خامسا : عناصر الاستبانتين

أولا: عناصر استبانة المقابلة الخاصة بالعمد ٠

أ - بيانات شخصية عامة :

١- معلومات عن الإسم والمنصب " وكان اختياريا " ٠

٢- العمر ٠

٣- المؤهل التعليمي ٠

٤- الحالة الاجتماعية ٠

ب - رأي العمد في الدور الذي يؤدونه وعلاقاتهم بالمواطنين :

١- أهمية دور العمد ٠

٢- علاقة العمد بالسكان ٠

٣- المكانة الاجتماعية للعمد ٠

٤- تعاون السكان مع العمد ٠

٥- علاقة العمد بجهات حكومية محددة (الشرطة - الضمان الإجتماعي - الحقوق المدنية) ٠

٦- علاقة العمد ببقية الأجهزة الحكومية ٠

٧- دعوة العمد في المناسبات الإجتماعية والخاصة بالسكان ٠

٨- تلبية العمد لهذه الدعوات ٠

٩- كيفية تصديق العمد على الأوراق والشهادات ٠

١٠- تقاضي العمد لمبالغ مالية مقابل تصديق الأوراق ٠

١١- مساعدة العمد لرجال الأمن عند طلبهم لأحد الأشخاص ٠

١٢- تسجيل العمد معلومات عن سكان الأحياء ٠

١٣- استعانة العمد بأجهزة آلية في مجال العمل ٠

١٤- مزاولة أعمال العمودية خارج أوقات العمل الرسمي ٠

١٥- دور العمد في تنمية وخدمة الأحياء ٠

١٦- أمثلة الخدمات التي تقدم ٠

١٧- الصعوبات والعوائق التي تواجه أداء الدور ٠

١٨- كيفية التعرف على الساكن الجديد ٠

١٩- مدى الرضى عن أداء الدور ٠

٢٠- دور العمد في البحث والإبلاغ عن مستحقي معاشات الضمان الإجتماعي ٠

٢١- دور العمد في البحث والإبلاغ عن مستحقي المساعدات من الجمعيات والهيئات الخيرية ٠

٢٢- دور العمد في الإبلاغ عن العابثين بأجهزة الخدمة والمرافق العامة ٠

٢٣- دور العمد مقابل توقعات السكان ٠

٢٤- السبل التي يراها العمد تمكن من أداء الدور في خدمة المجتمع المحلي ٠

٢٥- واجبات العمد ودورهم في مكافحة الجريمة والوقاية منها ٠ مثل : (تهريب وترويج وتعاطي المخدرات - ارتكاب الجرائم الأخلاقية والمفاسد - بداية الظواهر الإجرامية - المقيمين بصورة غير نظامية والفارين من وجه العدالة - العابثين ومثيري المشاكل ٠

٢٦- دور العمد في مساعدة رجال الأمن ومندوبي الجهات الرسمية في مهامهم ٠

٢٧- دور العمد في حل الخلافات الفردية والجماعية بين السكان ٠

٢٨- معرفة العمد بآخر الأنظمة الصادرة بحقهم .

٢٩- رأي العمد في هذا النظام .

٣٠- مدى تلبيته لطموحاتهم .

٣١- معرفة أثر هذا النظام على أوضاع العمد .

٣٢- الأسباب التي يؤثر بها نظام العمد الأخير الى الأفضل .

٣٣- اقتراحات العمد وآرؤهم التي يرونها تطور الأداء والكفاءة والفاعلية لدورهم .

٣٤- لقاءات العمد بعضهم ببعض .

٣٥- اين تتم هذه اللقاءات ؟

٣٦- هل يؤيد العمد عقد لقاءات أو دورات لتعريفهم بمهامهم وأدوارهم ؟

٣٧- مدى تشابه أداء العمد للدور في مختلف مناطق المملكة .

٣٨- أي المناطق تحظى بتميز عمدها في أداء الدور .

ثانيا : عناصر الاستبانة الخاصة بعينة السكان .

أ : بيانات شخصية عامة :

- الاسم : (اختياري) .

١- العمر .

٢- المؤهل التعليمي .

٣- الحالة الاجتماعية .

ب : رأي المواطن عن دور العمد في منطقة عسير :

١- مدى معرفة المواطن للعمدة المشرف على الحي الذي يقطنه .

٢- هل للعمد مقر ثابت داخل الأحياء ؟

٣- هل يعرف المواطنون مقر العمد ؟

٤- علاقة المواطنين بالعمد في الأحياء .

٥- كيف يرى المواطن الدور الذي يقوم به العمد في منطقة عسير .

٦- مدى لجوء المواطنين للعمدة لحل مشاكل تواجههم .

٧- مدى تعاون المواطنين مع العمد .

٨- نماذج للتعاون بين المواطن والعمد .

٩- مدى شعور المواطنين في علاقتهم بالعمد .

١٠- مدى قيام العمد بأداء الدور كما ينبغي .

١١- أسباب أخرى لها دور في علاقة المواطنين بالعمد سلبا وايجابا .

١٢- مدى قيام العمد بخدمة الأحياء في النواحي الاجتماعية والخدمية .

١٣- معرفة دور العمد الأمني في مكافحة الجريمة والوقاية منها .

١٤- مدى تحقيق العمد توقعات السكان .

١٥- معرفة رأي المواطن في وجود عوائق تنظيمية أو ادارية أو بنائية لها دور في أداء العمد لأدوارهم .

١٦- ذكر بعض من هذه العوائق .

١٧- معرفة رأي المواطنين حول وجود فجوة في علاقتهم بالعمد .

١٨- مدى ثقة المواطنين في دور العمد .

١٩- نماذج لبعض العوائق والمصاعب التي تواجه العمد ورأي المواطنين فيها .

٢٠- المكانة الإجتماعية للعمد في الوقت الحاضر .

٢١- مدى لجوء المواطن لتصديق أوراق أو شهادات من العمد .

٢٢- معرفة رأي المواطنين في تقديم مبلغ مالي للعمد مقابل تصديق الأوراق ٠

٢٣- مع من يتعامل المواطن في عسير ؟ مع العمد - أم مع النائب - أم مع شيخ الشمل ؟

٢٤- هل يدعو المواطنون عمد الأحياء في المناسبات التي يقيمونها ؟

ج - الدور الإجتماعي والخدمي للعمد في المجتمع المحلي :

١- دور العمد في تنمية وخدمة الأحياء التي يشرفون عليها ٠

٢- دور العمد في الإبلاغ عن مستحقي معاشات الضمان الإجتماعي والجمعيات والهيئات الخيرية ٠

٣- دور العمد في طلب الخدمات الصحية ، والتعليمية ، والهاتفية ، والكهربائية أو خدمات الطرق للأحياء التي يشرفون عليها ٠

٤- دور العمد في الإبلاغ عن العابثين بأجهزة الخدمة والمرافق العامة ٠

٥- دور العمد في إبلاغ الجهات المختصة عن حالات الفقر والعوز والأيتام والمسنين اللذين لا عائل لهم ٠

٦- مدى تعاون العمد مع موظفي الدولة الموفدين ٠

٧- مرافقة العمد لمسئولي الأجهزة الرسمية ٠ وكيف تتم ؟

د - الدور الأمني للعمد ٠

١- رأي المواطن حول وجود دور أمني للعمد ٠

٢- دور العمد في محاربة المخدرات ٠

٣- دور العمد في الإبلاغ عن تجار السلاح وحامليه بلا ترخيص ٠

٤- دور العمد في الإبلاغ عن الظواهر الإجرامية وتتبعها ٠

٥- دور العمد في الإبلاغ عن المنحرفين والجرائم الأخلاقية ٠

٦- دور العمد في الإبلاغ عن المقيمين بصورة غير نظامية ٠

٧- دور العمد في مساعدة دوريات الأمن والشرطة الراجلة في أداء أعمالهم ٠

٨- دور العمد في الإبلاغ عن الهاربين من وجه العدالة ٠

٩- أداة الاتصال الفاعلة بين المواطنين والعمد ٠

١٠- هل يقوم المواطنون بإبلاغ العمدة عند تأجير المنازل أو الشقق السكنية ؟

١١- مدى أهمية وقناعة المواطن بهذا الإبلاغ ٠

١٢- رأي المواطن في بعض العناصر وعما اذا كان لها أثر في تحسين أداء الدور للعمد ٠

١٣- نظرة المواطن الى الدور الذي يقوم به العمد ٠

١٤- رأي المواطن في أن يكون للعمد مقرات ثابتة ومعروفه في الأحياء ٠

١٥- رأي المواطن وترتيبه بالأرقام لعناصر تساعد على أداء الدور الذي يقوم به العمد ٠

١٦- أهمية وظيفة العمد في الوقت الحاضر ٠

١٧- معرفة مدى اطلاع المواطن على النظام الجديد الصادر بحق العمد ٠

١٨- رأي المواطن عن هذا النظام ٠

١٩- مدى تلبية هذا النظام لطموحات المواطن في تحقيقه توقعاته من العمد٠

٢٠- معرفة أي من مناطق المملكة يؤدي العمدة دوره فيها بصورة جيدة ٠

٢١- أي اقتراح أو رأي خاص للمواطن حول العمد ٠ تساعد في رفع مستوى الأداء للدور الذي يقوم به العمد ٠

سادسا : طريقة توزيع الاستبانات وجمعها :

قام الباحث بإجراء مقابلات منفردة مع كل عمدة في مدينتي أبها وخميس مشيط واستقصاء المعلومات المدونة بالاستبانة الخاصة بهذه الفئة . وعددهم (١٥) عمدة . وقد استعان الباحث بالملاحظة أثناء اجرائه المقابلات ليحصل على أكبر كم من المعلومات عن هذه الفئات وكيفية أداء الدور .

أما عينة السكان . فقد تم الاتفاق مع الأستاذ المشرف على توزيع (٦٠٠) استبانة وبالتنسيق مع امارة منطقة عسير على عدد من القطاعات الأمنية في المنطقة والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة وقد كانت هذه الطريقة هي الأنسب نظرا لضخامة العينة قياسا بإمكانيات الباحث الذي تولى توزيعها وجمعها بنفسه ولا تخفى المشقة والعنت الذي يلاقيه الباحث في مثل هذه البحوث المسحية وقلة التعاون لدى بعض الفئات كل بأسبابه الخاصة .

كذلك فإن هذه الطريقة تأخذ في الحسبان تمثيل هذه القطاعات والإدارات لفئات المجتمع السكاني في المنطقة وتتيح الفرصة لأخذ آراء عينة سكانية عادلة وممثلة . وتعطي ناتجا متعددا للآراء والاجابات لإثراء البحث بأكبر كم من المعلومات .

وفيما يلي قائمة بأسماء الإدارات والقطاعات والمؤسسات التي شارك البعض من منسوبيها في تعبئة استبانات عينة السكان :

١- امارة منطقة عسير ٠

٢- أمارة خميس مشيط ٠

٣- فرع الاستخبارات العامة بمنطقة عسير ٠

٤- ادارة المباحث العامة بمنطقة عسير ٠

٥- شرطة منطقة عسير ٠

٦- شرطة خميس مشيط ٠

٧- قيادة الدفاع المدني بمنطقة عسير ٠

٨- إدارة مرور منطقة عسير ٠

٩- ادارة مرور خميس مشيط ٠

١٠- ادارة مكافحة المخدرات بمنطقة عسير ٠

١١- الإدارة العامة للشئون البلدية والقروية بالمنطقة الجنوبية ٠

١٢- الشركة السعودية الموحدة للكهرباء بالمنطقة الجنوبية ٠

١٣- الإدارة العامة للشئون الصحية بمنطقة عسير ٠

١٤- بلدية مدينة أبها ٠

١٥- بلدية مدينة خميس مشيط ٠

١٦- الإدارة العامة للزراعة والمياه بمنطقة عسير ٠

١٧- الإدارة العامة للطرق بمنطقة عسير ٠

١٨- فرع جامعة الملك سعود بأبها ٠

١٩- فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الجنوب - أبها ٠

٢٠- الإدارة العامة للشئون الإجتماعية بالمنطقة الجنوبية ٠

٢١- المكتب الرئيسي للضمان الإجتماعي بالمنطقة الجنوبية ٠

٢٢- بعض من مشائخ قبائل المنطقة ووجهائها ٠

أما إدارات ديوان امارة منطقة عسير • التي شملتها الدراسة المسحية عن طريق توزيع استبانة عينة السكان فكانت كالتالي :-

١- الإدارة العامة للحقوق (شئون السجناء - ادارة مكافحة المخدرات - ادارة الحقوق الخاصة ادارة الحقوق العامة) •

٢- الادارة العامة للشئون الأمنية •

٣- ادارة شئون الموظفين •

٤- الإدارة المالية •

٥- الإدارة العامة لخدمات المنطقة •

٦- مركز الاتصالات الادارية •

وقد تم توزيع (٦٠٠) استبانة لمنسوبي هذه الهيئات والإدارات الحكومية وقام الباحث بتوزيع نحو (٢٠٠) استبانة منها بصورة فردية وعشوائية تصادفية على عدد من أبناء المنطقة وقد أبدى عدد كبير منهم تعاونا كريما مع الباحث والبعض الآخر للأسف الشديد لم يتعاون رغم متابعة الباحث المستمرة وتعقيبه الدائم لاستلام هذه الاستبانات واتصالاته المستمرة لحث أكبر عدد من أفراد العينة على تعبئتها • وربما كانت للبعض اسبابه الخاصة في عدم تعبئتها • وكان اجمالي عائد الاستبانات (٣٣٥) أستبانة بنسبة عامة وقدرها (٥٥,٨٣%) قام الباحث بتفريغ محتوياتها بالاستعانة بجهاز الحاسب الآلي وخصوصا للأسئلة ذات

الأجوبة المسبقة أو المقفلة مثل " نعم " و " لا " أما الأسئلة المفتوحة فقد قام الباحث بفرزها بصورة فردية لكل استبانة وتم استخلاص اجاباتها ووضعت تحت مواضيع عامة محددة ، ضمن نتائج البحث ، وتم تصميم جداول لنماذج الأسئلة ذات الخيارات المتعددة أو المقفلة بنعم ولا حتى يسهل رصد نتائجها وتحديد التكرار والنسبة المئوية لكل سؤال وفقا لما سيتم ايضاحه في الفقرة التالية عن كيفية تبويب بيانات الدراسة المسحية ٠

— ٠٠ — ٠٠ —

سابعا : تبويب بيانات الدراسة المسحية :

قام الباحث بتفريغ المعلومات والبيانات التي احتوتها استبانتا الدراسة المسحية وفقا لمايلي :-

- الأسئلة التي تحتويها الاستبانتان كانت من نوع الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة ٠

أ - الأسئلة المفتوحة في الاستبانتين والتي تشتمل على عدد من الإقتراحات والآراء والأفكار في مجال تطوير أداء الدور الذي يقوم به العمد ٠ فقد جمعت الاجابات يدويا من قبل الباحث تحت موضوعات محددة أمام كل سؤال ٠ واستخلص الباحث من هذه الاقتراحات والاجابات صورة عامة تقريبية لهذه النسبة وتكراراتها ٠ نظرا لشبه الإجماع في هذه الإجابات ٠ في كلتا الاستبانتين ٠ على هذا النوع من الأسئلة ٠

ب - أما الأسئلة المغلقة التي تحتوي على نماذج اجابات معدة سلفا وتشتمل على عدد من الخيارات أو اجابات مسبقة " بنعم " أو " لا " فقد قام الباحث بتفريغها باستخدام الحاسب الآلي على أساس تجميع تكرارات الاجابة على كل سؤال ٠ ثم استخراج النسبة المئوية لهذه الاجابات من المجموع العام لعدد الاستجابات في كلتا الاستبانتين ٠

وبناء عليه فقد ظهرت النتائج على شكل جداول توضح التكرارات والنسبة المئوية للإجابات على الأسئلة المغلقة ٠

الفصل الخامس
نتائج الدراسة المسحية

أولا : عرض وتحليل نتائج الدراسة المسحية .

١- عرض نتائج الاستبانة رقم (١) الخاصة بعينة العمد في منطقة عسير .
٢- عرض نتائج الاستبانة رقم (٢) الخاصة بعينة سكان منطقة عسير .

ثانيا : التوصيات العامة للدراسة .

ثالثا : الملحقات في هذه الدراسة .

رابعا : خاتمة .
خامسا : مصادر الدراسة .

الفصل الخامس

نتائج الدراسة المسحية

عرض نتائج الاستبانة رقم (١) الخاصة بعينة العمد في منطقة عسير ٠

نتائج استبانة العمد

أولا : بيانات شخصية عامة :

أوضحت المعلومات التي تم جمعها عن هذه العينة النتائج التالية :

١- **الاسم كان اختياريا** . وقد أدلوا جميعهم بأسمائهم ومناصبهم ولكننا آثرنا عدم ذكرها لأن ذلك لا يؤثر على النتائج المتوخاه من البحث .

٢- أعمار أفراد العينة :

أوضحت نتائج الدراسة المسحية الخاصة بعمد مدينتي أبها وخميس مشيط أن أعمارهم تزيد عن (٤٥) عاما . بل إن الباحث لاحظ من خلال اجرائه المقابلة أن هناك نسبة كبيرة من العمد أكثر من (٧٠%) تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاما .

٣- المؤهل العلمي :

يتضح أن مستوى تعليم عينة البحث من العمد الذين يقرأون ويكتبون يمثلون النسبة الكبرى (٨٠%) وحملة الشهادة الإبتدائية بنسبة (١٣,٣%) وشخص واحد لا يقرأ ولا يكتب ونسبته إلى المجموع (٦,٧%) من العينة وفقا للجدول رقم (١) . ونستنتج من هذا تدني المستوى التعليمي للعمد .

جدول رقم (١)
يوضح المؤهل التعليمي للعمد في أبها وخميس مشيط

الرقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	لا يقرأ ولا يكتب	١	٦,٧%	
٢	يقرأ ويكتب	١٢	٨٠%	
٣	الابتدائية	٢	١٣,٣%	
٤	المتوسطة	-	-	
٥	الثانوية	-	-	
٦	الشهادة الجامعية	-	-	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٤ـ **الحالة الإجتماعية** لكافة العمد أنهم متزوجون جميعا ، والنسبة العامة ١٠٠% كما هو موضح بالجدول رقم (٢) ،

ثانيا : رأي العمد في الدور الذي يؤدونه وعلاقتهم بالمواطنين ٠

جدول رقم (٢)
الحالة الإجتماعية للعمد في أبها وخميس مشيط

الرقم	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	متزوج	١٥	١٠٠%	
٢	أعزب	-	-	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

١- كيف يرى العمد أهمية الدور الذي يقومون بأدائه؟

يتضح من إجابات عينة العمد أنهم يرون جميعا أن الدور الذي يقومون بأدائه مهم وبنسبة ١٠٠% كما هو موضح في الجدول رقم (٣) ٠

والأهمية تكمن في المهام والواجبات على الصعيد الأمني والاجتماعي٠

جدول رقم (٣)
مستويات أهمية الدور الذي يقوم به العمد في أبها وخميس مشيط

الرقم	أهمية الدور	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	مهم	١٥	١٠٠%	
٢	متوسط الأهمية	–	–	
٣	قليل الأهمية	–	–	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٢- علاقة العمدة بسكان الحي .

يرى العمد أن علاقاتهم بسكان الأحياء التي يشرفون عليها علاقة جيدة وفقا للجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)
علاقة العمد بسكان الأحياء

الرقم	العبارة	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	علاقة جيدة	١٥	١٠٠%	
٢	علاقة متوسطة	–	–	
٣	علاقة ضعيفة	–	–	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٣- مكانة العمد الإجتماعية :

يوضح الجدول رقم (٥) أن هناك نسبة اجماع بين عينة الدراسة بأن العمد يحظون بمكانة عالية وذلك بنسبة (٨٦,٧%) ويرى اثنان منهم بأن العمد يحظون بمكانة متوسطة بنسبة (١٣,٣%) وان كانت هذه المكانة في الماضي تحظى بتقدير واحترام وتعاون أكبر من قبل أفراد المجتمع •

جدول رقم (٥)
يوضح مكانة العمد الإجتماعية

الرقم	مكانة العمد الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	مكانة عالية	١٣	%٨٦,٧	
٢	مكانة متوسطة	٢	%١٣,٣	
٣	مكانة متواضعة	–	–	
	المجموع	١٥	%١٠٠	

٤- مدى تعاون السكان مع العمد •

أجاب معظم العمد أن بعض السكان يتعاونون مع العمد في الأحياء التي يشرفون عليها ونسبة هذا الرأي تمثل (٧٣,٣%) في حين يرى البعض من العمد ونسبتهم (٢٦,٧%) أن السكان يتعاونون معهم في أداء دورهم • ولهذا فإن بعض العمد يرون أن هناك سكانا يتعاونون معهم في أداء دورهم • ومعظم العمد يرون أن البعض من السكان يتعاون معهم وفقا للجدول رقم (٦) •

جدول رقم (٦)
يوضح رأي العمد في تعاون السكان معهم

الرقم	مدى تعاون السكان مع العمد.	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	متعاونون	٤	%٢٦,٧	
٢	غير متعاونين	–	–	
٣	البعض يتعاون	١١	%٧٣,٣	
	المجموع	١٥	%١٠٠	

٥ ـ علاقة العمد بأجهزة الضمان الإجتماعي والشرطة والحقوق المدنية .

كانت إجابة أغلبية العمد أن هذه العلاقة جيدة ويمثل هذا الرأي نسبة (%٧٣,٣) والرأي الآخر هو أن هذه العلاقة ممتازة والنسبة المئوية هي (%٢٦,٧) .

وأخذنا هذه الأجهزة بالذات لأنها تمثل ادارات مرجعية للعمد وذات علاقة مباشرة بالمهام والواجبات التي يقوم بها العمد . ويتضح أن التعاون بين العمد وهذه الأجهزة تعاون جيد وممتاز كما هو موضح بالجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٧)
يوضح علاقة العمد مع بعض الأجهزة الحكومية في عسير

الرقم	الأجهزة الحكومية	ن	مستوى العلاقة					
			ممتازه		جيدة		ضعيفة	
			التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
١	الضمان الإجتماعي	١٥	٤	٢٦,٧	١١	٧٣,٣	-	-
٢	الشرطة	١٥	٤	٢٦,٧	١١	٧٣,٣	-	-
٣	الحقوق المدنية	١٥	٤	٢٦,٧	١١	٧٣,٣	-	-

٦ ـ التعاون بين العمد وبين الأجهزة الحكومية في منطقة عسير .

يتضح من اجابة العمد على هذا التساؤل أن هناك نسبة (٧٣,٣٪) منهم يرون بأن التعاون فيما بينهم وبين الأجهزة الحكومية جيد ، في حين ترى فئة أخرى أن التعاون بينهم وبين الأجهزة الحكومية تعاون ممتاز ويمثل هذا الرأي ما نسبته (٢٠٪) في حين يرى أحدهم أن هذا التعاون ضعيف ، ونسبته الى المجموع (٦,٧٪) ونستنتج أن التعاون بين العمد والأجهزة الحكومية في عسير وفقا لرأي الأغلبية تعاون جيد وممتاز وفقا للجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)
يوضح مدى التعاون بين العمد والأجهزة الحكومية

الرقم	مدى التعاون بين العمد وبين الأجهزةالحكومية الأخرى في منطقة عسير .	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	تعاون ممتاز	٣	٢٠%	
٢	تعاون جيد	١١	٧٣,٣%	
٣	تعاون ضعيف	١	٦,٧%	
٤	تعاون محدود	-	-	
	المجمـوع	١٥	١٠٠%	

٧ - هل يدعو السكان عمد أحيائهم في المناسبات الإجتماعية أو الخاصة بهم ؟

تتضح اجابة العمد على هذا التساؤل بأن هناك من السكان من يوجه الدعوة لهم وهذا رأي الأغلبية ويمثل نسبة (٦٦,٧%) ويرى آخرون أن السكان يوجهون لهم مثل هذه الدعوة أحيانا وتمثل هذه النسبة (٣٣,٣%) .

وهكذا يرى العمد أن السكان لا يهملون دعوتهم في مناسباتهم الخاصة والاجتماعية ولم يجب أحد من العمد بأن السكان لا يدعونهم. كما هو موضح بالجدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

يوضح دعوة السكان للعمد في المناسبات

الرقم	هل يدعوك السكان في مناسباتهم الاجتماعية والخاصة بهم.	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	١٠	٦٦,٧%	
٢	لا	-	-	
٣	البعض منهم	٥	٣٣,٣%	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٨ ـ مدى تلبيةالعمد لدعوات السكان في المناسبات.

تتضح اجابة العمد على هذا السؤال بأن أغلبيتهم يلبون هذه الدعوة عندما تصلهم ونسبة ذلك (٦٠%) وترى فئة أخرى أن اجابة هذه الدعوة يتم أحيانا ونسبة ذلك (٣٣,٣%) ويرى أحدهم أنه يلبي هذه الدعوة حسب الظروف ونسبته الى المجموع (٦,٧%) كما هو موضح بالجدول رقم (١٠) .

ويتضح أن غالبية العمد يلبون اجابة دعوة السكان لهم في المناسبات ويلبيها البقية أحيانا وحسب الظروف . وهذا يعطي انطباعا بأهمية دعوة المواطنين للعمد وتلبية العمد لتلك الدعوات .

جدول رقم (١٠)

يوضح مدى تجاوب العمد مع دعوات السكان

الرقم	هل تقومون بتلبية دعوات سكان الأحياء ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	١٠	٦٠%	
٢	لا	-	-	
٣	أحيانا	٣	٣٣,٣%	
٤	حسب الظروف	١	٦,٧%	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٩ - كيفية تصديق العمد الأوراق والشهادات التي تطلبها جهات رسمية .

تتضح اجابة العمد على هذا التساؤل فيرى أغلبيتهم أنه يتم التأكد من صحةالمعلومات من طالب التصديق وذلك بنسبة(٦٠%)ويرى بعض منهم أنه يتم التأكد عن طريق السؤال عن السكن والجيران ونسبة ذلك(٣٣,٣%)ويرى أحدهم أنه يرجع الى السجلات الخاصةبسكان الحي لديه للتأكد من صحة المعلومات الخاصة بمن يطلب التعريف أو التصديق ونسبة ذلك الى المجموع (٦,٧%) كما هو موضح بالجدول رقم(١١) . فأغلبية العمد يوقعون على الأوراق والمشاهد بعد التأكد من صحة المعلومات وذلك بالسؤال عن البطاقة الشخصية وعن الجيران أو العمل أو عن صاحب المنزل المؤجر . ويتضح أحيانا أن لكل عمدة طريقته الخاصةفي التأكدمن صحة المعلومات عن المصادقة والتوقيع.

جدول رقم (١١)
يوضح كيفية تصديق العمد للتعاريف والشهادات

الرقم	كيفية تصديق العمد للتعاريف والشهادات	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	بعد التأكد من صحة المعلومات .	٩	٦٠٪	
٢	بالسؤال عن حاجة الطلب قبل التصديق .	–	–	
٣	بسؤاله عن بطاقة الأحوال المدنية.	–	–	
٤	بالرجوع الى السجلات الخاصة بسكان الحي .	١	٦,٧٪	
٥	طرق أخرى .	٥	٣٣,٣٪	
	المجموع	١٥	١٠٠٪	

١٠- هل يتقاضى العمد مبالغ مالية مقابل تصديقهم الأوراق أو المشاهد والتعاريف ؟

ولقد أجاب جميع العمد في منطقة عسير على التساؤل بالنفي. بل أنهم استنكروه جميعا وبشدة . كما هو موضح بالجدول رقم (١٢) .

ويرجع ذلك كما لاحظ الباحث إلى أن العمد هم من رجال القبائل الذين يرفضون مثل هذه الأمور • والقبائل لها أعرافها وتقاليدها العريقة• ويرجع سبب رفضهم أيضا الى أنهم من رجال الأمن ويتقاضون رواتب من الدولة حتى لو كانت زهيدة • ويفخرون بخدمة وطنهم وأبناء مجتمعهم بدون أي مقابل مادي •

جدول رقم (١٢)
يوضح عدم تقاضي العمد مبالغ مالية مقابل تصديق الأوراق

الرقم	هل يتقاضى العمد مبالغ مالية عند تصديق الأوراق والمشاهد ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	–	–	
٢	لا	١٥	١٠٠%	
٣	أحيانا	–	–	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

١١- هل يقدم العمد مساعدة لرجال الأمن عند تعقبهم أحد الأشخاص المطلوبين ؟

اتفق جميع العمد على انهم جميعا من رجال الأمن وحري بهم التعاون الشامل والكامل مع رجال الأمن عند تعقبهم أحد المطلوبين وكان اختيارهم الصريح (نعم) وبنسبة(١٠٠%) كما هو موضح بالجدول رقم (١٣)•

وتشير مثل هذه الإجابة إلى أن العمد يعدون أنفسهم من رجال الأمن وهو فعلا ما ينص عليه النظام • فهم رجال الأمن في الأحياء • وتعاونهم مع دوريات ورجال الأمن واجبهم أولا وأخيرا •

جدول رقم (١٣)
يوضح مساعدة العمد لرجال الأمن في تعقب المطلوبين

الرقم	هل يساعد العمد رجال الأمن عند طلبهم أحد الأشخاص ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	١٥	١٠٠%	
٢	لا	–	–	
٣	اجابة أخرى	–	–	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

١٢ - هل يقوم العمد بتسجيل معلومات عن سكان الأحياء ؟

كانت الإجابة على هذا السؤال أن الأغلبية من العمد لا يسجلون أي معلومات عن السكان ونسبة ذلك (٦٦,٧%) ويرى البعض أنهم يقومون بذلك ونسبتهم (١٣,٣) والبعض الآخر يرجع عدم تسجيل أي معلومات عن السكان الى تقصير المكاتب العقارية وأصحاب العمائر

والشقق السكنية في تعاونهم مع العمد وعدم اعطائهم نسخا من عقود الإيجار • اضافة إلى عدم وجود مساعدين للعمد واجهزة حديثة تساعدهم في رصد المعلومات اللازمة عن سكان الأحياء والمقيمين عموما • وكانت نسبة ذلك (٢٠%) كما هو موضح في جدول رقم (١٤)• وعندما نجد أغلبية العمد لا يقومون بتسجيل معلومات عن السكان • فإن لذلك أسبابا عديدة • منها أن العمد أنفسهم غير مؤهلين • وامكانياتهم محدودة • ولا يتعاون السكان معهم ولا اصحاب المكاتب العقارية • وحتى يتم قيام العمد بتسجيل المعلومات الخاصة بالسكان • فإنه يلزم تزويدهم بالموظفين الأكفاء والأجهزة الحديثة وتوعية المواطن بضرورة التعاون معهم • وكذلك أصحاب المكاتب العقارية بتزويدهم بصور من عقود الايجار والاسكان للمواطنين والمقيمين •

جدول رقم (١٤)
يوضح مدى قيام العمد بتسجيل معلومات عن سكان أحيائهم

الرقم	مدى قيام العمد بتسجيل معلومات عن سكان الأحياء	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٢	%١٣,٣	
٢	لا	١٠	%٦٦,٧	
٣	اجابة أخرى : تذكر ٠	٣	%٢٠	
	المجموع	١٥	%١٠٠	

١٣- مدى استعانة العمد بأجهزة أو تقنيات حديثة مثل الحاسب الآلي في أداء الدور ٠

يتضح من اجابة العمد على هذا التساؤل بأنهم جميعا لايستعينون بأجهزة أو تقنيات حديثة مثل الحاسب الآلي بنسبة كاملة بلغت (١٠٠%) وفقا للجدول رقم (١٥) وإن كانوا يتمنون أن تتاح لهم فرصة الاستفادة من هذه الأجهزة وغيرها وتدار بأيد وطنية فنية ماهرة تتبع لهم ٠

وفي عصرنا الحاضر أصبح لأجهزة الحاسب الآلي والاتصالات دور هام في جميع الأعمال والمجالات وأعمال العمد في أمس الحاجة لتوفير هذه الأجهزة ٠ وايجاد الايدي العاملة المدربة وتزويد العمد بها أصبح ضرورة في مجال تطوير أعمال العمد ٠

جدول رقم (١٥)
يوضح مدى استعانة العمد بالأجهزة الحديثة

الرقم	مدى استعانة العمد بأجهزة الحاسب الآلي وهاتف الرسائل في أداء الدور •	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	-	-	
٢	لا	١٥	١٠٠%	
٣	اجابة أخرى :-	-	-	
	المجمـوع	١٥	١٠٠%	

١٤- مزاولة أعمال العمودية خارج أوقات العمل الرسمي•

وجميع عينة العمد في منطقة عسير يجمعون على أنهم يزاولون كافة أعمال العمودية خارج أوقات العمل الرسمي وبلغت النسبة (١٠٠%) وخصوصا في النواحي الأمنية التي تتطلب من العمدة التأهب للقيام بأداء الدور في أي وقت وعلى مدار الأربع وعشرين ساعة • انظر جدول رقم (١٦) • وهذا دور ايجابي يقوم بأدائه العمد على مدار اليوم ، لحفظ الأمن وخدمة أحيائهم وساكنيها • وان كان يبرز في الناحية الأمنية بصورة أكبر نظرا لمعرفة العمد للأحياء والسكان التابعين لهم • وهذا يبرهن على أهمية الأعمال والدور الايجابي لوظائف العمد •

جدول رقم (١٦)
يوضح قيام العمد بالعمل خارج أوقات العمل الرسمي

الرقم	مزاولة أعمال العمودية خارج أوقات العمل الرسمي •	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	١٥	١٠٠%	
٢	لا	-	-	
٣	عندما يتطلب أمر ما ذلك	-	-	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

١٥ - دور العمد في تنمية وخدمة الأحياء التي يشرفون عليها •

وكانت النسبة الكبرى من أجابات العمد هي أنهم يقومون بذلك وفقا للامكانيات المتاحة ونسبة ذلك (٨٦,٧%) ويرى مجموعة أخرى من العمد أنهم يقومون بذلك وفقا لما يتقدم به السكان أنفسهم من طلبات • مثل طلب خدمات كهربائية أو هاتفية • ونسبة ذلك بلغت (١٣,٣%) وفقا للجدول رقم (١٧) •

جدول رقم (١٧)
يوضح دور العمد في تنمية وخدمة الأحياء التي يشرفون عليها

الرقم	دور العمد في تنمية وخدمة الأحياء التي يشرفون عليها •	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم أقوم بذلك وفق الإمكانات المتاحة •	١٣	٨٦,٧%	
٢	عندما يطلب أحد السكان ذلك•	٢	١٣,٣%	
٣	اجابة أخرى تذكر •	-	-	
	المجمـــوع	١٥	١٠٠%	

١٦ـ أمثلة للخدمات التي يقدمها العمد للأحياء التي يشرفون عليها •

كل الإجابات التي استنتجها الباحث لهذا السؤال تصب في خانة واحدة وهي أن العمد يقدمون للأحياء التي يشرفون عليها ولسكانها عموما ما يستطيعون وفقا لإمكانياتهم المتاحة • وعندما يبادر أحد السكان ويطلب مساعدتهم في توقيع أوراق أو شهادات بغرض طلب خدمة فإنهم لا يترددون عن ذلك اطلاقا •

ومن أمثلة هذه الخدمات :

أ ـ طلبات ايصال خدمات كهربائية •

ب ـ طلبات ايصال خدمة هاتفيه •

ج ـ كل أمر يحقق مصلحة لساكن الحي وتنمية الأحياء بصورة عامة•

١٧- ترتيب الصعوبات والعوائق التي يراها العمد تحد من أداء الدور المسند إليهم وفقا لدرجة الصعوبة كما هو موضح في الجدول رقم(١٨)٠

هذه المصاعب والعوائق الستة تم انتقاءها من بين مجموعات من المصاعب تمثل عائقا أمام أداء الدور الذي يقوم به العمد ٠ وتم طرحها في هذه الإستبانة لنرى أيا منها يمثل الأولوية في اهتمام العمد ٠ وكانت النتائج وفقا لمايلي :-

١٧ أ- الفقرة الأولى من المصاعب وهي " عدم تعاون السكان مع العمد " ٠ فقد أجاب بعض العمد بأنها تمثل الدرجة الخامسة في قائمة الترتيب ونسبة ذلك (٤٠%) ومجموعة أخرى اختارت الدرجة الرابعة لهذه الفقرة ونسبة ذلك (٣٣,٣%) ومجموعة أخرى رأت أنها تمثل آخر درجات سلم الترتيب وهي الدرجة السادسة ونسبة ذلك (٢٦,٧%) كما هو موضح بالفقره ١٧ أ من الجدول رقم (١٨) ٠

١٧ب - الفقرة الثانية من المصاعب وهي الصعوبات الإدارية والتنظيمية فقد أجاب بعض العمد بأنها تمثل الدرجة الرابعة بنسبة تقدر بـ(٤٠%) واجاب البعض الآخر بأنها تمثل الدرجة السادسة ونسبة ذلك (٣٣,٣%)وفئة أخرى من العمد اجابت بأنها تمثل الدرجة الخامسة ونسبة ذلك (٢٦,٧%) وفقا للفقرة ١٧ب من الجدول رقم (١٨) ٠

١٧ج - الخاصة بالصعوبات التي يواجهها العمد من الجهات الرسمية حيث احتلت الدرجة الثالثة لدى بعض العمد بنسبة (٤٦,٧%) ٠

وأجاب البعض منهم بأن ذلك يمثل الدرجة الأخيرة من المصاعب التي يواجهونها ونسبة ذلك (٤٦,٧%) وأجاب أحدهم بأن هذه الفقرة تحتل

الدرجة الرابعة في قائمة الصعوبات ونسبة ذلك الى المجموع (٦,٧%) وفقا للفقرة ١٧ ج من الجدول رقم (١٨) ٠

١٧د - الفقرة الخاصة بالصعوبات المالية التي يواجهها العمد نظرا لقلة الراتب وكانت النتيجة أن البعض وضعها في الدرجة الثالثة ونسبة ذلك (٤٦,٧%) والبعض الآخر وضعها في أعلى القائمة أي في الدرجة الأولى بنسبة (٣٣,٣%) ومنهم من وضعها في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (٢٠%) كما هو موضح بالفقرة ١٧ د من الجدول رقم (١٨) ٠

١٧هـ الفقرة الخاصة بعدم وجود معاونين للعمد ٠

أجاب أكثر من نصف العمد أنهم يضعون هذا العائق في الدرجة الأولى ونسبة ذلك (٥٣,٣%) والبعض الآخر وضع هذا العائق في الدرجة الثانية من القائمة بنسبة(٤٦,٧%) كما هو موضح بالفقرة رقم ١٧هـ من الجدول رقم (١٨) ٠

ولعل هذا العائق يمثل اهتماما لدى المسئولين عن العمد فقد اتضح انه يمثل درجة من الأهمية لدى العمد وجعلوه يمثل المرتبة الأولى والثانية من بين المصاعب والعوائق العديدة ٠

١٧و والفقرة الخاصة بعدم وجود مقر رسمي للعمد ٠ كانت النتيجة أن أكثرية العمد وضع هذا العائق في الدرجة الثالثة بنسبة بلغت (٥٣,٣%) والبعض الآخر وضعه في الدرجة الثانية بنسبة بلغت (٣٣,٣%) ومنهم من وضعه في رأس القائمة بنسبة بلغت (١٣,٣%) كما هو موضح بالفقرة ١٧و من الجدول رقم (١٨) ٠

ومن هنا يتضح الترتيب الصحيح لهذه القائمة من الصعوبات التي تواجه العمد بعد ظهور النتائج العامة لهذا السؤال فمن المنطقي أن يصبح الترتيب بهذا الشكل وفقا للأكثر صعوبة :-

١- عدم وجود معاونين ومساعدين للعمد ٠

٢- عدم وجود (مكاتب) رسمية للعمد ٠

٣- قلة المرتبات والمخصصات المالية للعمد ٠

٤- صعوبات ادارية وتنظيمية تواجه العمد ٠

٥- صعوبات من قبل السكان بعدم التعاون مع العمد ٠

٦- صعوبات من قبل الجهات الرسمية ٠

— ٠٠ — ٠٠ —

جدول رقم (١٨)

يوضح ترتيب الصعوبات والعوائق التي يراها العمد تحد من القيام بدورهم

الرقم	الصعوبات والعوائق التي تحد من أداء الدور	درجة الصعوبة ("١" الأصعب ، "٦" الأقل صعوبة) ١		٢		٣		٤		٥		٦		المجموع	%
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
١٧أ	عدم تعاون السكان مع العمد.	—	—	—	—	—	—	٥	٣٣,٣	٦	٤٠	٤	٢٦,٧	١٥	%١٠٠
١٧ب	صعوبات ادارية وتنظيمية .	—	—	—	—	—	—	٦	٤٠	٤	٢٦,٧	٥	٣٣,٣	١٥	%١٠٠
١٧ج	صعوبات من قبل الجهات الرسمية.	—	—	—	—	٧	٤٦,٧	١	٦,٧	—	—	٧	٤٦,٧	١٥	%١٠٠
١٧د	صعوبات مالية أي قلة المرتبات .	٥	٣٣,٣	٣	٢٠	٧	٤٦,٧	—	—	—	—	—	—	١٥	%١٠٠
١٧هـ	عدم وجود معاونين للعمد.	٨	٥٣,٣	٧	٤٦,٧	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥	%١٠٠
١٧و	عدم وجود مقرات رسمية للعمد.	٢	١٣,٣	٥	٣٣,٣	٨	٥٣,٣	—	—	—	—	—	—	١٥	%١٠٠

١٨ - كيفية تعرف العمد على الساكن الجديد .

يتم تعرف أكثرية العمد على الساكن الجديد من خلال حضوره إلى مقر العمدة لتوقيع أوراق أو مشاهد ويتم مساءلته عن مقر سكنه والجيران المحيطين به وتبلغ نسبة ذلك (٨٠٪) من اجابات العمد أما النسبة المتبقية وقدرها (٢٠٪) فأرجعوا تعرفهم الى الساكن الجديد عن طريق المبادرة الذاتية من قبلهم بالذهاب إلى مقر سكناه والتعرف به وفقا للجدول رقم (١٩) .

وحتى يكون هناك تعارف وتعاون ما بين العمد والساكنين الجدد فالمفروض أن يبادر المواطن إلى التعرف بعمدة حيه واعطائه صورة من عقد الإيجار أو معلومات شخصية من واقع البطاقة لأن المواطن أو المقيم أقدر على ذلك أكثر من العمدة ، وباعتبار هذا تعاونا وتجاوبا من المواطن مع العمد .

جدول رقم (١٩)
يوضح كيفية تعرف العمد على الساكن الجديد

الرقم	كيفية تعرف العمد على الساكن الجديد في الحي	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	بمبادرة منه .	-	-	
٢	بمبادرة مني بالذهاب الى سكنه والتعرف عليه.	٣	٢٠%	
٣	من خلال مكاتب العقار.	-	-	
٤	من خلال مسجد الحي .	-	-	
٥	من خلال حضور الساكن إلى مقر المعمدة لتوقيع أوراق أو مشاهد .	١٢	٨٠%	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

١٩ - مدى رضى العمد عن الدور الذي يقومون بأدائه في الوقت الحاضر.

وقد أجاب معظم العمد بعدم رضاهم عن هذا الأداء وبلغت نسبة ذلك (٦٦,٧%) من حجم العينة وذكروا أسبابا عديدة لذلك تم ذكرها والتعرض لها في موضع آخر من هذه الدراسة ص١٠٧ و ص١١٦ . في

حين أبدى عدد منهم رضاهم بدرجة متوسطة وتبلغ نسبتهم (٢٦,٧%) وبين أحدهم رضاه التام عن أدائه لدوره ونسبته الى المجموع (٦,٧%) وفقا للجدول رقم (٢١) ، وأوضاع العمد في الوقت الحاضر لا تعطي شعورا بالرضى الوظيفي نظرا لحاجتهم إلى تغيير كثير من أوضاعهم وتحسينها وايجاد الوسائل الكفيلة بإنجاح أدائهم لدورهم ،

جدول رقم (٢٠)

يوضح مدى الرضى عن أداء الدور

الرقم	مدى رضى العمد عن أداء الدور ،	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	١	% ٦,٧	
٢	لا	١٠	%٤٦,٧	
٣	بدرجة متوسطة	٤	%٤٦,٧	
	المجموع	١٥	%١٠٠	

٢٠- دور العمد في البحث والإبلاغ عن مستحقي معاشات الضمان الإجتماعي،

وقد أجاب العمد كافة على هذا السؤال بأنه ترد اليهم أوراق ومشاهد من قبل ادارة الضمان الإجتماعي لبحث حالات معينة من السكان تمهيدا لضمهم لطائفة مستحقي معاشات الضمان الإجتماعي ، فيقومون بمرافقة أخصائي البحث الإجتماعي والتأكد من هذه الحالات اضافة الى مبادراتهم الذاتية في الإبلاغ عن من يرونه يستحق المساعدة وكانت النسبة (١٠٠%) وفقا للجدول رقم(٢١) ،

جدول رقم (٢١)

يوضح دور العمد في البحث والإبلاغ عن مستحقي معاشات الضمان الإجتماعي •

الرقم	دور العمد في البحث والإبلاغ عن مستحقي معاشات الضمان الإجتماعي•	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	أقوم بذلك دائما •	-	-	
٢	أقوم بذلك أحيانا •	-	-	
٣	اعتمد في ذلك على ما يردني من بلاغات ومعلومات•	-	-	
٤	اجابة أخرى تذكر :	١٥	١٠٠%	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٢١- دور العمد في البحث والإبلاغ عن الحالات المحتاجة للمساعدة من الهيئات والجمعيات الخيرية من الفقراء والمعوزين والأيتام والآرامل والعجزة الذين لا عائل لهم •

وقد أجاب العمد كافة على هذا السؤال بإجابة موحدة وهي انهم يقومون بالبحث عن هذه الحالات وفقا لنماذج وخطابات تردهم من الجمعيات والهيئات الخيرية • ويقدمون ما بوسعهم في تقديم المساعدة لهذه الفئات • وفقا للجدول رقم (٢٢) •

جدول رقم (٢٢)
يوضح دور العمد في البحث والإبلاغ عن مستحقي مساعدات الجمعيات الخيرية

الرقم	دور العمد في البحث والإبلاغ عن مستحقي مساعدات الجمعيات الخيرية	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	أقوم بالبحث بصفة دائمة عن هذه الفئات والرفع عنها لهذه الجهات •	-	-	
٢	أقوم بالبحث بصورة منقطعة وابلاغ الهيئات والجمعايت الخيرية بهذه الحالات •	-	-	
٣	اعتمد على ما يرد من معلومات أو بلاغات •	١٥	١٠٠%	
٤	اجابة أخرى تذكر :-	-	-	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٢٢- مدى قيام العمد بالإبلاغ عن العابثين بأجهزة الخدمة والمرافق العامة للجهات المختصة •

وقد أجاب أكثرية العمد أنهم يقومون بذلك فور التأكد من

حدوثـه وبـلـغت نـسبـة ذلـك (٦٠%) وأجاب الـبـعض الآخر بـأنـهم يـقومون بـالإبـلاغ عن هذا الـعبث عـندما يـشاهدونه بـصفة شخصية وبـلـغت نـسبة ذلـك (٢٠) وأجاب بـعضهم بـأنـه يـقوم بـذلـك عـندما يـتم ابـلاغـه مـباشرة وبـأية طريـقة ونـسبـة ذلـك (٢٠%) ٠

جدول رقم (٢٣)

الرقم	مدى قيام العمد بالإبلاغ عن العبث في المرافق العامة ٠	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	أقوم بـذلـك فـور تـأكدي من حدوثـه ٠	٩	%٦٠	
٢	أقوم بـذلـك عـندما أشاهده شخصيا ٠	٣	%٢٠	
٣	أقوم بـذلـك عـند ابـلاغي مـباشرة بـأي طرقـية ٠	٣	%٢٠	
٤	اجابـة أخرى ٠ تـذكـر ٠	–	–	
	الـمجمـوع	١٥	%١٠٠	

٢٣ـ كـيـف يـنظر الـعمد لـدورهم مقابـل تـوقـعات الـسكان؟

وكانـت نـتيجة تـقييم الـعمد لأنـفسهم مقابـل تـوقـعات سـكان الأحياء الـتي يـشرفـون عـليها ٠ أن نـسبـة كـبـيرة منهم أجابـوا أنـهم يـقومون بـدورهم وفـقا لإمكانـياتـهم الـمتاحة وبـلـغت الـنسبـة (٩٣,٣%) وأحدهم اجاب بـأنـه يـقوم بـدوره عـلى الـوجه الـمطلوب ونـسبـتـه الـى الـمجموع بـلـغت (٦,٧٥%) كـما هو موضـع بـالـجدول رقـم (٢٤) ٠

وقد لمس الباحث أن عمد منطقة عسير يقومون بأداء دورهم وفقا لإمكانياتهم المتاحة ويتعاونون بشكل كبير مع الأجهزة الأمنية ومع كافة سكان الأحياء ويقدمون ما يستطيعون تقديمه من خدمة لكافة المواطنين والمقيمين ٠ ويتمتعون بتعامل كريم ولهم خبرة ودراية بأعمال العمودية نظرا لتمرسهم عليها منذ سنين طويلة ٠

جدول رقم (٢٤)

الرقم	تقييم العمد لدورهم مقابل توقعات السكان ٠	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	أقوم بدوري على الوجه المطلوب ٠	١	٦,٧%	
٢	أقوم بدوري وفق الإمكانات المتاحة ٠	١٤	٩٣,٣%	
٣	أقوم بدوري بدرجة متوسطة ٠	–	–	
٤	اجابة أخرى ٠ تذكر ٠	–	–	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٢٤- السبل التي يراها العمد لتمكينهم من أداء دورهم في خدمة المجتمع المحلي على الوجه المطلوب ٠

وقد كانت الاجابة على هذا السؤال تدور في معظمها حول مجموعة من العناصر يمكن تلخيصها فيمايلي :-

أ - ايجاد وظيفة معاون لكل عمدة وتزويده بمجموعة من الموظفين ومنهم المحضرون ، وسائقو سيارات ٠

ب - رفع مستوى الوظائف الخاصة بالعمد وايجاد الحوافز المادية ومنها زيادة المرتبات والمخصصات ٠

ج - إيجاد مقرات حديثة للعمد داخل الأحياء وتزود بمكاتب وأجهزة تقنية مثل " الحاسب الآلي وآلات الطباعة والإتصال " ٠

د - ضرورة تعاون المواطن والمقيم مع العمد وتفهم مهامهم وتزويدهم بصور من عقود السكن والإقامة في الأحياء ٠

هـ - تزويدهم بسيارات مخصصه للتنقلات الخاصة بمصلحة العمل ٠

و - تعاون الأجهزة الرسمية معهم كل ادارة فيما يخصها وايجاد قنوات اتصال فاعلة فيما بينهم ٠ وخصوصا أدارات الخدمات مثل البلدية والكهرباء والهاتف - والبريد - والصحة ٠

ز - الزام أصحاب المكاتب العقارية بالتعاون مع العمد بتزويدهم بصور من عقود الإيجار للمواطن والمقيم على حد سواء ٠

٢٥- واجبات العمد في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها .

عند سؤال العمد عن واجباتهم في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها، وخصوصا في جرائم تهريب وترويج وتعاطي المخدرات والجرائم الأخلاقية والظواهر الاجرامية والابلاغ عن المقيمين بصورة غير نظامية والفارين من وجه العدالة والعابثين بالمرافق ومثيري المشاكل أجابوا اجابة موحدة بأنهم يقفون أمام كل هذه الظواهر وقفة رجل أمن وأن واجب كل مواطن أن يحارب مثل هذه الظواهر فحري بهم وهم من رجال الأمن داخل الأحياء أن يقفوا منها موقفا حازما . وأجابوا بأنهم يقومون بأداء واجبهم الأمني بصورة دائمة وبلغت نسبة ذلك (١٠٠%) وفقا للجدول رقم (٢٥) . وهذا دور ايجابي مطلوب من كافة العمد القيام به ، وهو أحد واجباتهم التي نص عليها النظام ، ومحاربة الجريمة واجب وعلى الجميع القيام به كل قدر استطاعته ومن موقعه أين وحيثما كان .

جدول رقم (٢٥)

الرقم	واجبات العمد في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها •	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	أقوم بذلك دائما	١٥	١٠٠%	
٢	أقوم به أحيانا	-	-	
٣	أقوم به عند ابلاغي بذلك	-	-	
٤	اجابة أخرى : تذكر	-	-	
	المجمـــوع	١٥	١٠٠%	

٢٦- دور العمد في مساعدة رجال الأمن ومندوبي الجهات الرسمية •

كما يتضح من الإجابة على هذا السؤال فإن نسبة (٦٠%) من إجابات عينة العمد أفادوا أنهم يقومون بدورهم عندما يطلب منهم مساعدة لرجال الأمن ومندوبي الجهات الرسمية • في حين أن النسبة الأخرى من عينة العمد (٤٠%) أفادوا أنهم يقومون بدور في مساعدتهم وفقا للجدول رقم (٢٦) •

وجميع العمد يتفقون أنهم من رجال الأمن ولن يتأخروا أبدا في تقديم ما يلزم من مساعدة لرجال الأمن والدوريات ومندوبي الدولة في أي وقت وأي أمر كان •

جدول رقم (٢٦)

الرقم	دور العمدة في مساعدة رجال الأمن ومندوبي الجهات الرسمية .	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم أقوم بدور في مساعدتهم	٦	٤٠%	
٢	أقوم بدوري عندما يطلب مني ذلك .	٩	٦٠%	
٣	اجابة أخرى . تذكر	-	-	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٢٧- دور العمد في حل الخلافات الفردية والجماعية بين السكان . (داخل الأحياء).

وقد أجاب معظم العمد بأنهم يقومون بمحاولة الاطلاع وإنهاء الخلاف بمبادرة شخصية منهم بنسبة تمثل (٧٣,٣%) من عينة العمد . وأجاب بعضهم أنه يقوم بذلك عندما يطلب منه ذلك أصحاب الشأن . ونسبة أولئك بلغت (٢٠%) وأجاب أحدهم أنه يقوم بذلك عندما تطلب جهة رسمية منه ذلك . ونسبته إلى المجموع (٦,٧%) . كما هو موضح في الجدول رقم (٢٧) .

ونشير هنا الى ان للعمد دورا حقيقيا وفاعلا في حل الاشكالات والمنازعات بين الأفراد والجماعات داخل الأحياء وذلك عندما يتعاون معهم أطراف النزاع وتعطى لهم فرصة الإصلاح بتعاون من الجهات الرسمية والمواطن بالدرجة الأولى . وقد كان هذا الدور إحدى السمات البارزة للعمد في الماضي . وسيبقى كذلك عندما تتظافر الجهود لإبراز وإحياء هذا الدور الإيجابي للعمد .

جدول رقم (٢٧)

الرقم	دور العمد في حل المنازعات والخلافات الفردية والجماعية.	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	أقوم بمحاولة الإصلاح بمبادرة شخصية .	١١	٧٣,٣%	
٢	أقوم بمحاولة الاصلاح عندما يطلب مني ذلك أصحاب الشأن.	٣	٢٠%	
٣	أقوم بمحاولة الاصلاح عندما يطلب أهل الخير في ذلك .	-	-	
٤	أقوم بمحاولة الإصلاح عندما تطلب مني ذلك جهة رسمية .	١	٦,٧%	
٥	اجابة أخرى . تذكر :	-	-	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٢٨ ـ مدى معرفة العمد بآخر الأنظمة الخاصة بهم وخصوصا نظام العمد الصادر عام ١٤٠٦هـ .

وقد أجاب معظمهم بعدم اطلاعهم على هذا النظام وبلغت نسبة ذلك (٨٦,٧) بينما أجاب البعض الآخر باطلاعهم على هذا النظام وبلغت نسبة ذلك (١٣,٣%) كما هو في الجدول رقم (٢٨) وهي نسبة قليلة . تعطينا انطباعا بأن غالبية العمد لا يعرفون عن النظام

المخصص لهم شيئا ، وهو الذي يحتوي على كل ما له علاقة بأعمالهم ومهامهم وتحديد الواجبات والحقوق ، وربما يعود سبب ذلك إلى أن هذا النظام لم يشرع في تطبيقه حتى الآن ، وكذلك عدم تزويدهم من قبل مراجعهم الادارية بصور من هذا النظام وشرح مواده وفقراته لهم وكذلك فان أحد الأسباب الهامة في عدم اطلاع العمد على الأنظمة الخاصة بهم هو ضعف المستوى التعليمي لدى أكثريتهم وقلة المؤهلات العلمية العالية لديهم ،

جدول رقم (٢٨)

الرقم	مدى معرفة واطلاع العمد على نظام العمد لعام ١٤٠٦هـ	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٢	١٣,٣%	
٢	لا	١٣	٨٦,٧%	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٢٩- رأي العمد الذين اطلعوا على نظام عام ١٤٠٦هـ ،

وقد أجاب من اطلع على هذا النظام بأنه ممتاز وبلغت نسبة ذلك (١٣,٣%) في حين امتنع الباقون عن الإجابة لعدم اطلاعهم عليه وبلغت نسبتهم(٨٦,٧%) كما هو واضح في الجدول رقم (٢٩) وهم نفس النسبة في السؤال السابق رقم ٢٨ ويعود ذلك لعدم اطلاعهم على ذلك النظام وإلى عدم البدء في تطبيقه ، وربما لم يتم تزويدهم بصورة ذلك النظام ، ولعل عقد دورة لهم لشرح وتوضيح مواد ذلك النظام وتزويدهم بنسخ منه يتيح لهم اطلاعا أكثر على ما يحويه من مواد ولوائح تحدد واجباتهم ومهامهم وكل ما له علاقة بهم ،

جدول رقم (٢٩)

الرقم	رأي العمد في نظام العمد لعام ١٤٠٦هـ	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	ممتاز	٢	١٣,٣%	
٢	جيد	-	-	
٣	لا بأس به	-	-	
٤	لم نطلع عليه	١٣	٨٦,٧	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٣٠- مامدى تلبية النظام لطموحاتهم ؟

ونظرا لارتباط هذا السؤال بما سبق وخصوصا سؤال رقم ٢٨ ورقم ٢٩ . فإن نفس الإجابة تتكرر وبنفس النسبة . فالذين اطلعوا على هذا النظام أجابوا بأنه يلبي طموحاتهم كعمد وبنسبة (١٣,٣%) والذين لم يطلعوا على هذا النظام امتنعوا عن الإجابة ونسبة ذلك بلغت (٨٦,٧%) وفقا للجدول رقم (٣٠).

ويعود ذلك الى امتناع أغلبية العمد عن الاجابة على هذا السؤال لعدم اطلاعهم على النظام ومن المؤكد أن نظام العمد يحقق الكثير من طموحاتهم عند اطلاعهم عليه والبدء في تطبيقه .

جدول رقم (٣٠)

الرقم	مدى تلبية نظام العمد لطموحاتهم	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٢	%١٣,٣	
٢	لا " امتنعوا عن الإجابة لعدم الاطلاع".	١٣	%٨٦,٧	
	المجموع	١٥	%١٠٠	

٣١- رأي العمد في أوضاعهم بعد تنفيذ النظام الخاص بهم ، وهل ستتغير الى الأفضل ؟

وقد أجمع العمد على رأي واحد وهو حتمية ذلك . وأن هذا النظام يحمل جوانب إيجابية عديدة ، وحتى أولئك الذين لم يطلعوا على نظام العمد فإنهم يتوقعون أنه يراعي أمورا عديدة ويهدف لما فيه مصلحة الوطن والمواطن . وكانت النسبة العامة للإجابة على هذا السؤال (١٠٠%) كما هو موضح بالجدول رقم (٣١) .

جدول رقم (٣١)

الرقم	رأي العمد بعد تطبيق النظام الجديد الخاص بهم •	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	١٥	١٠٠ %	
٢	لا	-	-	
٣	يمكن أن تتغير	-	-	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٣٢ـ أسباب تغيير أوضاع العمد الى الأفضل عندما أقر العمد ذلك في جواب السؤال السابق • حيث يمكن تلخيص تلك الأسباب فيمايلي :ـ

أ ـ يهيأ لكل عمدة نائب يساعده في أداء العمل وخصوصا في حالة الغياب •

ب ـ تهيئة الامكانيات اللازمة لانجاح عمل العمد • (مثل زيادة الحوافز المادية ودعم العمد بالامكانيات الفنية والبشرية)•

ج ـ يوفر المكانة اللائقة للعمد بتحسين الوضع الوظيفي لهم•

د ـ زيادة مرتبات العمد •

إضافة إلى أسباب عديدة ستظهر نتائجها بعد البدء في تطبيق هذا النظام وصدور لائحته التنفيذية •

٣٣ـ الاقتراحات التي يراها عمد منطقة عسير والتي تساهم في رفع مستوى أداء الدور للعمد وزيادة كفاءتهم وفاعليتهم هي :ـ

أ ـ إيجاد معاون ومحضرين لكل عمدة ٠

ب ـ رفع المستوى الوظيفي للعمد ٠

ج ـ إيجاد سائق وسيارة لكل عمدة تخدمه في المهام التي يكلف بها٠

د ـ زيادة المرتبات والمكافآت المالية للعمد ٠

هـ ـ تعاون المواطن والمقيم مع عمد الأحياء وتسجيل أسمائهم عند سكنهم أو مغادرتهم ٠

و ـ تكليف أصحاب المكاتب العقارية بالتعاون مع العمد وتزويدهم بصور عقود البيع والسكن وما الى ذلك ٠

ز ـ تزويدهم بخرائط تنظيمية من قبل البلديات توضح نطاق الاشراف وتحدد أرقام وأسماء الشوارع والأحياء ٠

٣٤ـ هل يلتقي العمد بعضهم ببعض ؟

وقد أجاب العمد بالإيجاب وبلغت النسبة (١٠٠%) كما هو موضح بالجدول رقم (٣٢) ٠

وذلك يعود لقلة عددهم وتواجدهم المستمر في ادارة واحدة وهي ادارة الحقوق المدنية التي تمثل مرجعهم المباشر كما أوضحوا ذلك في إجابة السؤال التالي ٠

جدول رقم (٣٢)

الرقم	هل يلتقي العمد بعضهم ببعض .	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	١٥	١٠٠%	
٢	لا	-	-	
٣	أحيانا	-	-	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٣٥- مكان لقاء العمد بعضهم ببعض .

وقد أجاب جميع العمد أنهم يلتقون بعضهم ببعض كما في السؤال السابق . ومكان هذا اللقاء هو " ادارتا الحقوق المدنية " في مدينتي أبها وخميس مشيط . وهي تمثل مراجعهم الإدارية المسئولة عنهم ويباشرون أعمالهم الرسمية فيها ، ومنها يتجهون لمختلف الادارات والأماكن التي تستدعي تواجدهم لأداء أعمالهم. مثل مكاتب الضمان الاجتماعي والشرطة .

٣٦- مدى تأييد العمد لعقد دورة أو لقاء " لعمد الأحياء لتعريفهم بمهامهم وأدوارهم كما وردت في نظام العمد .

وقد رحب جميع العمد بمثل هذه الدورة أو اللقاء وأنهم على أتم الإستعداد للحضور عند عقدها ، وبلغت نسبة ذلك (١٠٠%) كما هو موضح بالجدول رقم (٣٣) . وهذا ما سوف توصي به هذه الدراسة ضمن توصياتها .

جدول رقم (٣٣)

الرقم	مدى تأييد العمد لعقد دورة لتوضيح مهامهم وأدوارهم ٠	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	١٥	١٠٠ %	
٢	لا	–	–	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٣٧- رأي عينة عمد منطقة عسير حول تشابه وتساوي الأداء العام للعمد في مختلف مناطق المملكة ٠

وقد أجاب أكثريتهم أن أداء العمد لا يتشابه ولا يتساوى في كافة مناطق المملكة وبنسبة (٥٣,٣%) من المجموع معللين ذلك بأسباب عديدة نجدها في سؤالنا الأخير من هذه الاستبانة وأجاب البقية منهم بأن الأداء واحد والمهام واحدة لكافة العمد في مختلف المناطق ونسبة ذلك (٤٦,٧%) كما هو موضح بالجدول رقم (٣٤) ٠

جدول رقم (٣٤)

الرقم	مدى تشابه أداء العمد في مختلف مناطق المملكة٠	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٧	٤٦,٧%	
٢	لا	٨	٥٣,٣%	
	المجموع	١٥	١٠٠%	

٣٨- ترتيب مناطق المملكة العربية السعودية التي يتميز عمدها بالأداء الجيد وفقا لرأي العمد في عسير الذين أجابوا بـ " لا " على السؤال السابق ٠

وقد أجاب أغلبية عينة العمد على هذا السؤال٠ بأن مهام العمد وواجباتهم واحدة وهي موضحة ويقوم بأدائها كافة العمد في مختلف المناطق ولكن هناك بعض الأسباب التي قد تجعل من عمد إحدى المناطق يتميزون بالأداء عن غيرهم وذلك لظروف وطبيعة تلك المنطقة وتعاون الأهالي مع العمد وكذلك وجود تسهيلات ومزايا يحظى بها عمد تلك المناطق مثل عمد المنطقة الغربية ٠ التي تعتبر المنطقة الأولى التي عرفت العمودية واشتهر العمد فيها منذ بدايات تأسيس المملكة العربية السعودية للأسباب التالية :-

١- مستوى التعليم والخبرة لدى عمد المنطقة الغربية أكثر من غيرهم في بقية المناطق ٠

٢- تعاون السكان في المنطقة الغربية مع العمد وفهمهم لمهامهم وواجباتهم ٠

٣- توفر الامكانيات لدى عمد المنطقة الغربية أكثر من غيرهم من عمد بقية المناطق ٠

الخلاصة العامة للاستبانة رقم (١)

ونستخلص من نتائج استبانة المقابلة الأولى أهمية الدور الذي يقوم به العمد في خدمة المجتمع المحلي ، وتكمن الأهمية في الدور الأمني الذي يقوم به العمد وكذلك دورهم في تقديم الخدمات لسكان المجتمع المحلي فهم رجال أمن مدنيون محليون اذا جاز التعبير داخل الأحياء التي يشرفون عليها ، وكذلك هم من رجال الخدمة الاجتماعية وتنمية الأحياء .

ونورد بعض الاستنتاجات الهامة التي لاحظها الباحث حين إجراء المقابلات مع العمد أثناء الدراسة المسحية الخاصة بالعمد في الاستبانة رقم (١) .

— • • — • • —

الخلاصة والإستنتاجات :

١- ان العمد هم رجال أمن في الأحياء التي يشرفون عليها . كما نصت على ذلك كافة الأنظمة التي صدرت بحقهم " فالعمدة رجل الأمن الأول في الحي " ولهم دور كبير في محاربة الجريمة والوقاية منها .

٢- العمد هم " رجال ادارة محليون " في الأحياء التي يشرفون عليها وهم يمارسون أعمالا ادارية بما يقومون به من أعمال على الصعيد الأمني والإجتماعي .

٣- جميع الأنظمة الصادرة بحق العمد منذ صدور النظام الأول لعام ١٣٤٦هـ حتى النظام الأخير في عام ١٤٠٦هـ . بما تلا ذلك من قرارات وتعليمات . تؤكد أهمية أعمال العمد وتدعم مواقفهم وتقرر وجودهم وتحسين أوضاعهم الوظيفية والمادية .

٤- أهمية الأعمال التي يؤديها العمد من خلال دورهم في تنمية المجتمعات المحلية وتعاونهم مع السكان في طلب الخدمات التي تقدمها الدولة من طرق وكهرباء وهاتف وإن كان ذلك الدور لا يتأتى الا بتعاون المواطن وأجهزة الخدمة المحلية مع العمد .

٥- أغلب العمد هم من كبار السن ويخدمون أحياء عديدة ولهم خبرة كبيرة وان كانوا لا يحملون مؤهلات علمية عالية .

٦- هناك قلة في عدد العمد في مدينتي أبها وخميس مشيط . نظرا للتوسع الهائل في العمران ونشوء أحياء جديدة مما يستدعي دعم هذه الأحياء بعمد من أصحاب المؤهلات العلمية العالية وفقا للدراسة المشتركة التي أعدتها الامارة والشرطة والادارة العامة للشئون البلدية والقروية بمنطقة عسير . والمضمنة ضمن ملاحق هذا البحث .

٧- وجود فجوة أو مسافة هائلة في علاقات العمد مع سكان المجتمع المحلي نظرا لاقتصار هذه العلاقة على توقيع أوراق أو شهادات أو تعاريف للمواطن عند اضطراره للذهاب إلى العمدة . رغم أنه يجب أن تكون العلاقة أقوى بكثير وذلك من خلال الفهم المتبادل لدور العمدة والمواطن داخل المجتمع المحلي .

٨- الأغلبية الساحقة من سكان منطقة عسير هم من رجال القبائل . ولهذه القبائل مشائخ ونواب يقومون بدور هام داخل قبائلهم وهناك تشابه فيما يقومون به من أعمال مع الأعمال التي يؤديها العمد . وهذه القبائل لها من العادات والأعراف والتقاليد العريقة الشيء الكثير. وأغلب السكان يلجؤون اليهم في حل المشكلات أو توقيع أوراق ومشاهد رسمية . ولهم مكانتهم وسمعتهم الطيبة ويحظون بدعم الدولة ورعايتها ويحملون اختاما رسمية . ويسهمون في حل مشكلات كثيرة على مستوى الفرد والجماعة ويتعاونون مع الدولة في كل أمر يطلب منهم وان كان أغلبهم لا يتقاضى أي مكافآت أو رواتب شهرية نظرا لأنهم غير موظفين حكوميين . فمناصبهم كمشائخ ونواب هي مناصب قبلية عريقة ومتوارثة منذ أمد بعيد . وربما يصدر بحقهم نظاما يعطيهم الصلاحية الرسمية والمكافآت المجزية لما يقدمونه من خدمات جليلة لأبناء وطنهم وهم يأملون ذلك في وقت قريب .

٩- من خلال اجراء حوارات المقابلة مع عمد مدينة أبها الحاليين . اتضح للباحث مايلي :-

- يعود تاريخ العمد في منطقة عسير إلى أكثر من ثلاثين عاما وكان يطلق عليهم " نواب " وكانت مرتباتهم من الثمار والزكاة وكان عددهم

في مدينة أبها ستة عمد وهم :-

١- محمد بن حسن ميمش عمدة مناظر

٢- سعيد بن أحمد بن قراد عمدة النصب

٣- محمد ملقاط عمدة القابل

٤- جلبان بن محمد عمدة الخشع

٥- علي عميش عمدة القرى والمفتاحة

٦- محمد بن قبان عمدة نعمان والربوع

أما العمد الموجودون على رأس العمل في الوقت الحاضر ، فعددهم في مدينة أبها " ثمانية عمد " وهم جميعا أصحاب خبرة طويلة ومعظمهم تجاوزت خدماتهم كعمد الثلاثين عاما أو أكثر وهم(١) :-

١- عبدالله بن علي عمدة مشيع وسر ثبتة والمنهل ورضف

٢- عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن القنوي عمدة حي النميص

٣- علي بن حسن عمدة اليمانية وذرة

٤- علي بن عبدالرحمن بن مفرح عمدة الضباب وجنوب ذره

٥- شايع بن أحمد بن سعد عمدة الخالدية والقابل والصفرا الشمالية

٦- عبدالله بن محمد بن يحي آل زياد عمدة نعمان والدليل - والوردتين

٧- محمد بن صالح الدحناني عمدة مناظر - ولبنان - وشمسان والسامر

٨- احمد بن محمد بن عبدالله عمدة الخشع وذره .(٢)

---

(١) حصل الباحث على هذه المعلومات من عمد مدينة أبها أثناء اجرائه المقابلة معهم .

(٢) نفس المصدر السابق .

ويتمتعون بتعامل بسيط وسهل مع السكان ومتعاونون بدرجة كبيرة • وامكانياتهم محدودة جدا قياسا بما يقدمونه من أعمال وخدمات لسكان أحيائهم • فرواتبهم الشهرية ضئيلة وكذلك وظائفهم ، ولا يوجد لديهم معاونين أو سيارات للاستخدام الرسمي • كذلك تعاون المواطنين معهم محدود ولهم خدمات مشهودة خصوصا في أعمال الضمان الإجتماعي •

وينطبق على عمد مدينة خميس مشيط ما ذكرناه عن عمد مدينة أبها وعددهم في الوقت الحاضر " سبعة عمد " وهم :-

١- جبران محمد عايض القحطاني — عمدة حي المعارض ، وايتارة والقلوص
٢- سعيد بن محمد بن ظفير — عمدة حي الدرب ، وحي الضباط
٣- سعد بن ناصر بن عبدالرحمن — عمدة العرق الشمالي ، والعزيزية
٤- علي بن سعد المع — عمدة حي شباعة
٥- محمد بن عبدالله بريدي بركوت — عمدة حي آل هميلة وحي السلام
٦- عبدالوهاب بن عبدالرحمن أبو نخاع — عمدة حي قنبر والصمدة والسوق
٧- سعد بن مبارك بن سعد بن ظفير — عمدة آل عزيز وأم سرار(١)

وكما رأينا من خلال نتائج استبانة المقابلة مع العمد • فقد كانت أغلب الاجابات متطابقة مع بعضها البعض لعدة أسباب ومنها : التقارب في السن والمستوى التعليمي بين أغلب العمد والأداء النمطي للأعمال التي يؤدونها •

---

(١) حصل الباحث على هذه المعلومات من عمد مدينة خميس مشيط أثناء اجراءه المقابلات •

ملخص بأهم النتائج للاستبانة رقم (١) الخاصة بعينة العمد في منطقة عسير

١- تقدم السن لدى أكثرية العمد المتواجدين على رأس العمل بمنطقة عسير ·

٢- تدني المستوى التعليمي لعمد المنطقة ·

٣- أهمية الدور الذي يقوم به العمد في أبها وخميس مشيط ·

٤- العلاقة الجيدة التي يراها العمد من قبل السكان وتعاون السكان معهم·

٥- التعاون الجيد من قبل الأجهزة الحكومية في منطقة عسير مع عمد المنطقة ·

٦- وجود تجاوب من العمد في تلبية دعوات السكان التي يوجهونها في المناسبات التي يقيمونها ·

٧- العمد لا يصدقون أي مشاهد أو أي أوراق إلا بعد التأكد والتثبت بأي طريقة عن صاحب الطلب ·

٨- يؤكد العمد في منطقة عسير أنهم لا يتقاضون أي مبالغ نقدية مقابل توقيعهم للتعاريف والمشاهد التي يطلبها السكان ·

٩- مساعدة العمد لرجال الأمن عند طلبهم أحد الأشخاص ·

١٠- جميع العمد لا يقومون بتسجيل أي معلومات عن سكان الأحياء التي يشرفون عليها ·

١١- جميع العمد في منطقة عسير لايستعينون بأي اجهزة أو تقنيات حديثة في أداءهم لدورهم مثل الحاسب الآلي ·

١٢- جميع العمد يقومون بأداء عملهم خارج أوقات العمل الرسمي أي بعد

انتهاء عملهم الرسمي ويزاولون أعمالهم من منازلهم .

١٣- يقوم العمد في منطقة عسير بدور في تنمية وخدمة الأحياء التي يشرفون عليها وفقا لإمكانياتهم المتاحة . ووفقا لما يطلبه المواطن بالتحديد مثل طلب ايصال خدمات التيار الكهربائي أو الهاتف ونحو ذلك .

١٤- يرى عمد منطقة عسير أن الصعوبات والعوائق التي تواجههم تتمثل فيمايلي :-

أ - عدم وجود معاونين ومساعدين للعمد .

ب - عدم وجود مكاتب رسمية للعمد داخل الأحياء .

جـ - قلة المرتبات والمخصصات المالية الممنوحة لهم .

د - صعوبات إدارية وتنظيمية تواجه العمد .

هـ - عدم تعاون السكان مع العمد .

و - صعوبات تواجه العمد من قبل الجهات الرسمية .

١٥- يتم تعارف العمد بالساكن الجديد في أكثر الحالات عن طريق حضور الساكن إلى مقر العمدة لتوقيع أوراق أو مشاهد فقط .

١٦- أكثرية العمد في منطقة عسير غير راضون عن أداءهم لدورهم وبعضهم يرى ذلك بدرجة متوسطة .

١٧- للعمد في منطقة عسير دور مشهود في الابلاغ عن مستحقي معاشات الضمان الإجتماعي عن طريق نماذج وطرق متبعة تتم بالتنسيق مع مكتب الضمان الإجتماعي بالمنطقة . وكذلك مع الهيئات والجمعيات الخيرية التي تقدم العون والمساعدة للأسر المحتاجة .

١٨- للعمد دور كبير في حماية المرافق العامة من العبث ويرون أنهم يقومون بأداء ذلك الدور كل بطريقته التي يراها ذات جدوى عن طريق

ابلاغ الجهات المختصة بأي عبث يتم بهذه المرافق .

١٩- أكثرية العمد يرون أنهم يقومون بأداء دورهم في مقابل توقعات السكان منهم وفقا لإمكانياتهم المتاحة .

٢٠- يرى عمد منطقة عسير أن هناك من السبل ما يمكنهم من أداء دورهم في خدمة المجتمع المحلي مثل :-

أ - إيجاد وظائف معاون لكل عمدة وموظفين من بينهم محضرين وسائقي سيارات .

ب - رفع مستوياتهم الوظيفية وايجاد الحوافز المادية ومنها زيادة المرتبات .

ج - ايجاد مكاتب حديثة للعمد داخل الأحياء وتزود بالأجهزة الحديثة .

د - ضرورة تعاون المواطن والمقيم مع العمد وتفهم اعمالهم .

هـ - تزويدهم بسيارات للتنقل الخاص بطبيعة العمل .

و - تعاون كافة الأجهزة الرسمية معهم كل في ميدان تخصصه .

ز - الزام اصحاب المكاتب العقارية بالتعاون مع العمد وتزويدهم بصور من عقود الايجار للمواطن والمقيم الدائم أو العابر على حد سواء .

٢١- لقد أجاب كل عمد منطقة عسير المشاركين في تعبئة الاستبانة عند سؤالهم عن واجباتهم ودورهم في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها وخصوصا في جرائم التهريب وترويج المخدرات وتعاطيها ، والجرائم الاخلاقية أو كل ظاهرة تهدد الأمن وتحض على الفساد .

أجابوا جميعا بأن دورهم دور فاعل ومهم وهو دور رجل الأمن الذي يتصدى بكل قوة للمجرمين لردعهم والابلاغ عنهم للجهات الأمنية المختصة

التي تتعامل معهم بما يكفل ردعهم والقاء القبض عليهم وجميع العمد رجال أمن يكملون الأدوار المختلفة لرجال الأمن ويتعاونون معهم في كل وقت وحين . وكذلك يتعاونون مع رجال الدولة الموفدين في مهام رسمية .

٢٢- هناك دور هام للعمد في مجال حل الخلافات الفردية والجماعية بين السكان داخل الأحياء . وكل له طريقته في حل مثل هذه المشكلات .

٢٣- معظم أفراد العينة من العمد لم يطلعوا على أي نظام خاص بهم ولا حتى بآخر الأنظمة الصادرة بحقهم عام ١٤٠٦هـ . ويأملون أن تتغير أوضاعهم الى الأفضل عندما تنفذ الأنظمة الصادرة حديثا بشأنهم . بما تحمله من تنظيم وتحسين ودعم لأعمال العمد .

٢٤- جميع أفراد عينة البحث من عمد منطقة عسير رحبو بفكرة اقامة دورات أو لقاءات تبين لهم مهامهم وأدوارهم التي سنها النظام .

٢٥- أغلبية العمد يرون أن أعمال العمد لا تتشابه في أنحاء المملكة معللين ذلك باختلاف الظروف المكانية والسكانية في أنحاء المملكة وأن العمد في المنطقة الغربية يحظون بتعاون السكان وأن لهم من الخبرة والتعليم والامكانيات ما يفوق غيرهم في بقية مناطقة المملكة .

الفصل الخامس
نتائج الدراسة المسحية

نتائج الدراسة المسحية الخاصة بالاستبانة رقم (٢) الخاصة بعينة السكان في منطقة عسير.

أولا : بيانات شخصية عامة :

١- أعمار أفراد عينة البحث :

أوضحت نتائج الدراسة أن معظم أفراد عينة البحث (٣٠,١%) تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ - ٣٥ سنة ثم يليهم فئة أخرى بنسبة (٢١,٥%) ممن تتراوح أعمارهم ما بين ٢٦-٣٠ سنة، ثم نسبة أخرى تقدر (١٦,٧%) تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ - ٤٠ سنة ثم نسبة أخرى تقدر بـ(١٣,١%) تتراوح أعمارهم ما بين ٤٠ - ٤٥ سنة ونسبة أخرى من أفراد العينة تقدر بـ(٨,٧%) أعمارهم أكثر من ٤٥ سنة . وهناك نسبة من أفراد العينة تقدر بـ(٦%) تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ - ٢٥ سنه . وهناك بعض أفراد العينة لم يحددوا فئة العمر وتقدر نسبتهم (٣,٩%)، كما هو موضح في الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

يوضح تكرار ونسبة أعمار عينة الدراسة من سكان منطقة عسير

الرقم	العمر	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	من ٢٠ إلى أقل من ٢٥	٢٠	٦ %	
٢	من ٢٦ إلى أقل من ٣٠	٧٢	٢١,٥%	
٣	من ٣٠ إلى أقل من ٣٥	١٠١	٣٠,١%	
٤	من ٣٦ إلى أقل من ٤٠	٥٦	١٦,٧%	
٥	من ٤٠ إلى أقل من ٤٥	٤٤	١٣,١%	
٦	من ٤٦ سنة فأكثر	٢٩	٨,٧%	
٧	فئة لم تحدد الإجابة	١٣	٣,٩%	
	المجموع	٣٣٥	١٠٠%	

٢- المؤهل التعليمي :

معظم أفراد العينة من حملة الشهادة الجامعية بنسبة تقدر بـ (٣٩,٤%) يليهم من يحمل الشهادة الثانوية وتقدر نسبتهم بـ(٢٩,٦%) ثم حملة الشهادة المتوسطة ونسبتهم تقدر بـ (١٣,١%) ثم حملة الشهادة الإبتدائية وتقدر نسبتهم بـ(٥,٧%) ثم حملة شهادة الماجستير بنسبة (٤,٨%) ثم حملة شهادة الدكتوراه بنسبة (٣,٦%) ، وامتنع البعض عن ذكر مؤهلاتهم التعليمية ونسبة ذلك الى المجموع بلغت (٣,٩%) وفقا لما هو موضح بالجدول رقم (٢) ، وهذا يعني أن عينة السكان كانوا من أصحاب الشهادات والمؤهلات التعليمية المختلفة ، مما يعطي تنوعا في الاجابات ومن مختلف المستويات ،

جدول رقم (٢)
يوضح المؤهل التعليمي لأفراد العينة

الرقم	المؤهل التعليمي	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	الابتدائي	١٩	%٥,٧	
٢	المتوسط	٤٤	%١٣,١	
٣	الثانوي	٩٩	%٢٩,٦	
٤	الجامعي	١٣٢	%٣٩,٤	
٥	ماجستير	١٦	%٤,٨	
٦	دكتوراه	١٢	%٣,٦	
٧	فئة لم تحدد المؤهل التعليمي	١٣	%٣,٩	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

٣ـ الحالة الاجتماعية :

يتضح أن الحالة الإجتماعية لدى معظم أفراد العينة هم من المتزوجين بنسبة بلغت (٨٦,٩%) أما العزاب فبلغت نسبتهم (٨,٤%) وامتنع بعض أفراد العينة عن تحديد الحالة الإجتماعية ٠ وربما كان ذلك سهوا وبنسبة ضئيلة بلغت (٤,٨%) من المجموع العام لأفراد العينة كما هو موضح بالجدول رقم (٣) ٠

جدول رقم (٣)
يوضح الحالة الإجتماعية لأفراد العينة

الرقم	الحالة الإجتماعية	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	عزب	٢٨	%٨,٤	
٢	متزوج	٢٩١	%٨٦,٩	
٣	فئة لم تحدد الحالة الاجتماعية	١٦	%٤,٨	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

ثانيا : رأي المواطن عن دور العمد :

١ - مدى معرفة المواطن للعمدة المشرف على الحي الذي يقطنه في منطقة عسير •

ويتضح من اجابة أفراد العينة على هذا السؤال أن أغلبيتهم يعرفون العمدة كل في الحي الذي يسكنه • بنسبة بلغت (٥٢,٢%) واجابة أخرى لبعض أفراد العينة الذين أفادوا بعدم معرفتهم للعمدة بنسبة مقدرة بلغت (٣٠,٧%) والبعض الآخر أجاب انهم يسمعون عن العمدة دون معرفة بنسبة مقدرة بلغت (١٥,٥%) وامتنع بعض أفراد العينة عن تحديد الإجابة بنسبة ضئيلة بلغت (١,٥%) كما هو موضح بالجدول رقم (٤) •

جدول رقم (٤)

يوضح معرفة أفراد العينة لعمد أحيائهم

الرقم	هل تعرف العمدة المشرف على الحي الذي تسكنه ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	١٧٥	٥٢,٢%	
٢	لا	١٠٣	٣٠,٧%	
٣	اسمع به	٥٢	١٥,٥%	
٤	فئة لم تحدد الإجابة	٥	١,٥%	
	المجموع	٣٣٥	١٠٠%	

ومن الأسباب التي ذكرها الذين أجابو بـ " لا " ٠ على السؤال السابق مايلي :ـ

أ ـ عدم الاحتياج اليه ٠

ب ـ عدم وجود أسباب أو مناسبة تؤدي للتعارف ٠

ج ـ عدم المعرفة بالعمدة الا عند الحاجه اليه ٠

وذلك عندما يضطر المواطن لمراجعة العمدة لتوقيع أوراقه أو تصديق مشاهد ونحو ذلك ٠

٢ـ هل هناك مقر ثابت للعمدة ؟

يرى أغلبية عينة السكان أن هناك مقرا ثابتا للعمدة بنسبة (٤٦,٦%) ويقصدون بالمقر الثابت للعمدة " منزله " كما أوضح ذلك الكثير منهم في اجاباتهم على هذه الفقرة ٠ ونفى فريق آخر من العينة وجود مقر ثابت للعمدة بنسبة (٢٠,٣%) ولعلهم يقصدون المقر الرسمي الحكومي !!! وبعض آخر أبدى عدم علمه بوجود مقر ثابت للعمدة بنسبة (٣٢,٢%) وامتنع ٣ أفراد عن تحديد الإجابة بنسبة ضئيلة تقدر (٠,٩%) كما هو موضح بالفقره رقم (١) من الجدول رقم (٥) ٠ وواقع الأمر أنه لا توجد مقرات ثابتة للعمد أو مكاتب مستقلة داخل الأحياء ٠ فهم يزاولون أعمالهم في ادارات الحقوق المدنية التابعة للشرطة وقت الدوام الرسمي ٠ ويؤدون أعمالهم في منازلهم خارج أوقات العمل الرسمي فأكثرية السكان لا يعرفون منازل العمد ٠ مما يتطلب ايجاد مكاتب مستقلة للعمد داخل الأحياء وتزود بما يلزم من موظفين وأجهزة فنية للحفظ والاتصالات وحتى يمكن أن يتعرف كافة السكان وموظفي الدولة من رجال الأمن على تلك المقرات ٠

٣- معرفة المواطن لمقر العمدة :

وقد أجاب معظم أفراد العينة بمعرفتهم لمقر العمدة • وهو منزله " كما أوضحناذلك سابقا بنسبة بلغت (٥٣,٧%) في حين ابدى فريق آخر عدم معرفتهم لمقر العمدة بنسبة (٣١,٣%) وأجاب البعض من أفراد العينة بعدم علمهم عن مقر العمدة بنسبة (١١,٩) وفئة أخرى لم تحدد الاجابةبنسبة ضئيلة بلغت (٣%) وفقا للفقرة رقم (٢) الواردة في الجدول رقم (٥) •

جدول رقم (٥)

يوضح ثبات مقر العمدة ومعرفة السكان له • للسؤالين رقم ٢ ، ٣ من الفقرة " ثانيا " في صحيفة الاستبانة رقم (٢)

الرقم	العبارة	نعم		لا		لاأعلم		عدم تحديداجابة		المجموع	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	المجموع	%
١-	هل للعمدة مقر ثابت في الحي الذي تسكنه؟	١٥٦	٤٦,٦	٦٨	٢٠,٣	١٠٨	٣٢,٢	٣	,٩	٣٣٥	١٠٠٪
٢-	هل تعرف مقر العمدة ؟	١٨٠	٥٣,٧	١٠٥	٣١,٣	٤٠	١١,٩	١٠	٣	٣٣٥	١٠٠٪

٤- علاقة المواطن بالعمدة في منطقة عسير :

يتضح من الإجابة أن هناك فئة من السكان لايرتبطون بأي علاقة مع العمدة في منطقة عسير بنسبة (٤٣,٦%) بعكس الفئة الأخرى من افراد العينة التي ترى أنها على علاقة مع العمدة حسب الحاجة بنسبة (٣٧,٣%). وفئة أخرى من عينة السكان لها علاقة بالعمدة في الحي الذي تسكنه بنسبة (١٨,٨%) وامتنع فرد واحد من عينة الدراسة عن تحديد الإجابة . كما هو موضح بالجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)
يوضح علاقة أفراد العينة مع عمد أحيائهم

الرقم	هل لك علاقة بالعمدة في الحي الذي تسكنه؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٦٣	%١٨,٨	
٢	لا	١٤٦	%٤٣,٦	
٣	حسب الحاجة	١٢٥	%٣٧,٣	
٤	عدم تحديد اجابة	١	% ٠,٣	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

٥- رأي المواطن في الدور الذي يقوم به العمد في منطقة عسير :

يرى أغلبية العينة أن الدور الذي يقوم به العمد في منطقة عسير متوسط الأهمية وذلك بنسبة مقدرة بلغت (٤٦,٦%)٠ ويرى البعض الآخر رأيا مخالفا لما سبق ويعتقد بأهمية دور العمد٠ بنسبة مقدرة بلغت (٢٩,٦%) ويرى فريق آخر من عينة السكان بعدم أهمية دور العمد وبلغت نسبة ذلك الرأي (٢١,٥%) وامتنع البعض عن تحديد الاجابة بنسبة ضئيلة بلغت ٢,٤%) كما هو موضح بالجدول رقم (٧)٠ والحقيقة التي لمسها الباحث من خلال دراسته واحتكاكه بالعمد وما يؤدونه من أعمال تؤكد الأهمية الكبرى لوظائف العمد ٠ ودورهم اجتماعيا وأمنيا ٠ ودورهم الذي يراه أفراد العينة متوسط الأهمية يعود إلى كيفية أداء العمد للدور في ظل ظروف كثيرة منها : الوضع الوظيفي والمادي والتعليمي للعمد ٠ مما قلل من قيمة الدور لدى عينة الدراسة ٠

جدول رقم (٧)
يوضح رأي المواطن في الدور الذي يقوم به العمد في عسير

الرقم	كيف ترى الدور الذي يقوم به العمد في منطقة عسير ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	دور مهم	٩٩	٢٩,٦%	
٢	متوسط الأهمية	١٥٦	٤٦,٦%	
٣	لا أهمية له	٧٢	٢١,٥%	
٤	عدم تحديد اجابة	٨	٢,٤%	
	المجموع	٣٣٥	١٠٠%	

٦- لجوء المواطنين في منطقة عسير للعمد لحل مشاكل تواجههم •

وتتضح الإجابة على هذا السؤال برأي لأغلبية السكان بعدم لجوئهم للعمد لحل أي مشكلة تواجه أيا منهم وبلغت نسبة ذلك (٦١,٨%) ويرى فريق آخر أنهم يلجؤون للعمدة عندما تواجههم مشكلة في بعض الأحيان • ونسبة ذلك (٢٨,٤%) وفريق آخر أفادوا بأنهم يلجؤون إلى العمدة عندما تواجههم مشكلة معينة وبلغت نسبة ذلك الرأي (٨,١%)، وامتنع ستة أفراد عن تحديد الإجابة بنسبة مقدرة بلغت (١,٨%) كما هو موضح بالجدول رقم (٨) •

ويعود سبب عدم لجوء الأغلبية الى العمد لحل مشاكلهم إلى اعتماد البعض وخاصة الموظفين على حل مشاكلهم عن طريق أعمالهم مثل : أخذ التعاريف وتصديق الشهادات وطلبات الحضور عن طريق مراجعهم الوظيفية • كذلك يعود سبب عزوف الناس عن اللجوء إلى العمد إلى فتور العلاقة بين الطرفين لوجود خلل في اداة الاتصال وضعف الامكانيات التي تساعد العمد على أداء دورهم في حل المشاكل •

جدول رقم (٨)
يوضح مدى لجوء المواطن إلى العمدة لحل مشكلة تواجهه

الرقم	هل تلجأ للعمدة لحل مشكلة تواجهك ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٢٧	٨,١ %	
٢	لا	٢٠٧	٦١,٨%	
٣	أحيانا	٩٥	٢٨,٤%	
٤	عدم تحديد اجابة	٦	١,٨ %	
	المجموع	٣٣٥	١٠٠%	

٧ - مدى تعاون المواطنين مع العمد في منطقة عسير:

أفاد البعض من عينة السكان بأنهم يتعاونون أحيانا مع العمد وبلغت النسبة (٢٨,٤%) والبعض الآخر اعترف بعدم تعاونه مع العمد وبلغت نسبة ذلك (٢٦,٦%) وهناك من يرى أنه يتعاون مع العمد وبلغت نسبة ذلك (٢٥,٧%) وفئة أخرى أبدوا عدم علمهم بمدى التعاون مع العمد ونسبة ذلك (١٦,١%) وامتنع البعض عن تحديد الإجابة وبلغت نسبة ذلك (٣,٣%) كما هو موضح بالفقرة رقم (١) من الجدول رقم (٩) ٠

ويرى الباحث أن التعاون مع العمد واجب على كل مواطن قدر استطاعته وأغلبية العينة يتعاونون مع العمد ٠ أما الذين لا يتعاونون مع العمد فلهم في ذلك أسباب ومنها :-

أ - تضاؤل دور العمد في الأحياء لقلة عددهم واتساع الأحياء ٠

ب - ضعف المؤهلات التعليمية وتقدم السن بأكثريتهم ٠

ج - انعدام ادوات الاتصال الفاعلة ما بين العمد وبين السكان٠

د - ان الناس في عصرنا الحاضر لا يقدمون العون الا لمن يطلبه ٠ والعمد لا يفعلون ذلك ٠

٨ - نماذج لتعاون المواطن مع العمد لمن أجاب بـ(نعم) على السؤال السابق :

وقد أجاب البعض منهم أنهم يتعاونون مع العمد عندما يطلب العمد منهم أي طلب وأنهم يبادرون الى ابلاغ العمد بأي مستجدات أو حوادث أو قضايا تهم سكان أحيائهم ٠ كما أنهم يقدمون الآراء والاقتراحات التي تساعد العمد في أداء أدوارهم ٠

إلا أنهم يلاحظون أن هناك فتورا في علاقة السكان مع العمد مما يقلل نسبة هذا التعاون وأن هذا الفتور في علاقة الطرفين ينعكس على دور كل منهم تجاه الآخر .

٩ ـ مظاهر القصور لدى المواطن في علاقته بالعمد في منطقة عسير :

أجاب معظم أفراد عينة السكان بأن هناك قصورا لدى المواطن في علاقته بالعمد وبلغت نسبة ذلك (٣١,٩%) وأفاد البعض الآخر بعدم علمه وبلغت نسبة ذلك (٢٨,١%) وفريق آخر يرى أن هناك قصورا في علاقة المواطن بالعمد بنسبة وقدرها (٢٤,٢%) . والبعض الآخر ينفي أي قصور لدى المواطن في علاقته بالعمد . وبلغت نسبة ذلك (١٣,٧%) . وامتنع فريق آخر عن الاجابة وهم أقليه كالعادة وبلغت نسبتهم إلى المجموع العام (٢,١%) كما هو موضح في الفقرة رقم (٢) من الجدول رقم (٩) .

١٠ ـ قيام العمد بدورهم في منطقة عسير كما يراه المواطنون .

يرى فريق من أفراد العينة أن العمد يقومون بدورهم كما ينبغي في بعض الأحيان وبلغت نسبة ذلك (٣٤%) وأبدى فريق آخر عدم علمه عن ذلك الأمر وبلغت نسبة ذلك (٢٧,٨%) وينفي فريق آخر قيام العمد بدورهم كما ينبغي وبلغت نسبة ذلك (٢٧,٥%) والبعض يرى أن العمد يقومون بدورهم كما ينبغي ونسبة ذلك الرأي من عدد

عينة السكان بلغت (٩,٩%) ، وامتنع ثلاثة أفراد عن ابداء الرأي ونسبتهم إلى المجموع ٠,٩%) كما هو موضح بالفقرة رقم (٣) في الجدول رقم(٩) .

ويرى الباحث أن العمد في منطقة عسير يقومون بأداء دورهم بكل اجتهاد وفقا لمؤهلاتهم وامكانياتهم المتاحة .

١١ـ أسباب أخرى لها دور في علاقة المواطن بالعمد سلبا أو إيجابا :ـ

وقد أجاب البعض بأن هناك أسبابا تؤثر في علاقة المواطن بالعمد سلبا وإيجابا ومنها :ـ

أ ـ ضعف قنوات الاتصال الفعالة بين العمد والمواطن مما أدى إلى اتساع فجوة العلاقة فيما بينهم ، مما يؤثر سلبا في هذه العلاقة ، وعند وجود قنوات الاتصال الفعالة سينعكس ذلك إيجابا على علاقة الطرفين .

ب ـ يرى البعض ضرورة عقد اجتماعات دورية بين المواطنين وعمد الأحياء في أوقات محددة وثابتة على مدار العام لتبادل وجهات النظر وتبادل المعلومات وإيجاد أرضية مشتركة من الثقة والتفاهم والتعاون فيما يخدم المصلحة العامة .

١٢ـ دور العمد في خدمة الأحياء في النواحي الإجتماعية والخدمية :ـ

يرى البعض أن العمد يقومون بخدمة الأحياء التي يمثلونها في

النواحي الخدمية والاجتماعية أحيانا وبلغت نسبة ذلك (٢٩%) في حين يرى البعض الآخر بعدم قيامهم بذلك وبلغت نسبة ذلك الرأي (٢٨,٧%) وأبدى فريق آخر عدم علمه عن ذلك الأمر وبلغت النسبة (٢٤,٥%) في حين يرى البعض الآخر أن العمد يقومون بذلك الدور وبلغت النسبة (١٧%) وامتنع ثلاثة أفراد عن تحديد الإجابة ونسبة ذلك إلى المجموع العام (٠,٩%) كما هو موضح في الفقرة رقم (٤) بالجدول رقم (٩) .

١٣- مدى قيام العمد بمهام أمنية في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها :

يرى معظم أفراد العينة عدم علمهم بقيام العمد بمهمة أمنية في مكافحة الجريمة والوقاية منها وبلغت نسبة ذلك الرأي (٣٣,٧%) ويرى آخرون أن العمد لا يقومون بهذه المهمة ونسبة ذلك (٢٤,٥%) ويرى البعض أن العمد يقومون بهذه المهمة أحيانا ونسبة ذلك (٢٣%) ويرى البعض الآخر أن العمد يقومون بمهمة أمنية في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها بنسبة (١٨,٥%) ولم يجب فرد من أفراد العينة على هذا السؤال ونسبته الى المجموع العام بلغت (٠,٣%) كما هو موضح في الفقرة رقم (٥) من الجدول رقم (٩) .

وعدم علم أغلبية العينة بالدور الأمني للعمد يعود إلى عدم الإلمام بمهام وواجبات العمد التي نصت عليها الأنظمة . والتي تهدف إلى محاربة الجريمة والوقاية منها داخل الأحياء وتأكيد دور العمد في ذلك .

جدول رقم (٩)

يوضح مدى تعاون المواطن وعلاقته مع العمدة ٠ ومدى قيام العمدة بدوره كما ينبغي ٠ ورأي المواطن في دور العمدة الاجتماعي والأمني في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها.

الرقم	العبارة	نعم		لا		أحيانا		لا أعلم		عدم تحديد اجابة		المجموع	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	المجموع	%
١	هل يتعاون المواطن مع العمدة ؟	٨٦	٢٥,٧	٨٩	٢٦,٦	٩٥	٢٨,٤	٥٤	١٦,١	١١	٣,٣	٣٣٥	١٠٠
٢	هل يوجد قصور لدى المواطن في علاقته بالعمدة ؟	١٠٧	٣١,٩	٤٦	١٣,٧	٨١	٢٤,٢	٩٤	٢٨,١	٧	٢,١	٣٣٥	١٠٠
٣	هل العمدة يقوم بأداء دوره كما ينبغي ؟	٣٣	٩,٩	٩٢	٢٧,٥	١١٤	٣٤	٩٣	٢٧,٨	٣	,٩	٣٣٥	١٠٠
٤	هل يقوم العمدة بخدمة الحي الذي يمثله في النواحي الاجتماعية والخدمية ؟	٥٧	١٧	٩٦	٢٨,٨	٩٧	٢٩	٨٢	٢٤,٥	٣	,٩	٣٣٥	١٠٠
٥	هل يقوم العمدة بمهمة أمنية في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها ؟	٦٢	١٨,٥	٨٢	٢٤,٥	٧٧	٢٣	١١٣	٣٣,٧	١	,٣	٣٣٥	١٠٠

١٤- مدى تحقيق العمد لتوقعات المواطن :

أجاب معظم أفراد العينة بأن العمد لا يحققون توقعات أهالي الأحياء وبلغت النسبة (٥٤%) وأجاب فريق آخر بأن العمد يحققون بعضا منها ٠ بنسبة بلغت (٣٥,٢%) ويرى فريق آخر بأن العمد يحققون توقعات أهالي الأحياء بنسبة ضئيلة تقدر بـ(٣%) وامتنع بعض من أفراد العينة عن تحديد الاجابة وبلغت نسبتهم إلى المجموع العام لأفراد العينة (٧,٨%) وفقا لما ورد في الجدول رقم(١٠) ٠

ويرى الباحث أن العمد لا يحققون توقعات المواطن بإمكاناتهم المحدودة في الوقت الحاضر ٠ ولعل المواطن معذور في اجابته تلك لعدم اطلاعه على الأوضاع التي يعيشها العمد والتي نأمل أن تتبدل إلى ما هو أفضل ٠

جدول رقم (١٠)

يوضح نسبة توقعات السكان من العمد

الرقم	هل يحقق العمدة في الحي الذي تسكنه توقعات أهل الحي ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	يحققها	١٠	٣%	
٢	يحقق بعضا منها	١١٨	٣٥,٢%	
٣	لا يحقق شيئا منها	١٨١	٥٤%	
٤	عدم تحديد اجابة	٢٦	٧,٨%	
	المجموع	٣٣٥	١٠٠%	

١٥- رأي المواطن في وجود عوائق تنظيمية أو ادارية وبنائية يمكن أن يكون لها دور في اعاقة تحقيق العمد لأدوارهم المستهدفة وفقا لتوقعات الجمهور منهم :

يرى معظم أفراد العينة السكانية عدم علمهم بوجود عوائق تنظيمية أو إدارية وبنائية يمكن أن يكون لها دور في اعاقة تحقيق العمد لأدوارهم وبلغت نسبة ذلك (٤٤,٨%) ويقر فريق آخر من أفراد العينة بوجود هذه العوائق ونسبة ذلك (٤١,٢%) ويرى مجموعة أخرى عدم وجود لهذه العوائق بنسبة مقدرة (١٢,٢%) وامتنع فريق آخر عن تحديد الإجابة بنسبة ضئيلة قدرها (١,٨%) من المجموع العام لأفراد العينة كما هو موضح في الفقرة رقم (١) من الجدول رقم (١١) .

ويرى الباحث امكانية وجود استقلال اداري للعمد يرتبطون مباشرة بوزارة الداخلية وتحدد علاقاتهم بأجهزة الشرطة وكافة الأجهزة الحكومية . وتعطى لهم بعض السلطة أو الصلاحية في مجال أعمالهم على المستوى المحلي .

١٦- أمثلة لبعض العوائق التي يعتقدها المواطن وفقا لما ورد في السؤال السابق :-

أ - عدم وضوح الصلاحيات والسلطات الممنوحة للعمد التي تتناسب مع وظائفهم .

ب - ضعف الهياكل التنظيمية والوظيفية لتشكيلات العمد .

ج - ضعف المستويات التعليمية والمؤهلات المطلوبة للعمد .

د - ضعف الثقة لدى المواطن في الدور الذي يقوم به العمد ٠

هـ - عدم وجود دوائر تنظيمية وإدارية للعمد تساعدهم على أداء الدور ٠

و - عدم وجود مكاتب مستقلة للعمد وعدم دعمهم بموظفين أكفاء وأجهزة حديثة في مجال الاتصالات والحفظ ٠

١٧- رأي المواطن في وجود فجوة أو مسافة في علاقته بالعمد ٠

يرى معظم عينة السكان وجود فجوة أو مسافة تفصل بين العمد والمواطنين في مجال علاقة الطرفين وبلغت نسبة ذلك (٦٧,٢%) ٠ ويرى فريق آخر عدم علمهم عن ذلك الأمر وبلغت النسبة (١٩,٧%) وفريق آخر لا يرى أي وجود لهذه الفجوة أو المسافة في علاقة المواطن والعمد ٠ ونسبة ذلك تقدر بـ (١١,٦%) وامتنع بعض أفراد العينة عن تحديد الاجابة بنسبة مقدرة بـ (١,٥%) من المجموع العام ٠ وفقا لما ورد في الفقرة رقم (٢) من الجدول رقم (١١) ٠

وعلاقة المواطنين بالعمد يجب أن تكون أفضل مما هي عليه في الوقت الحاضر من خلال التعاون المشترك وتفهم كل منهم للدور المناط به والذين يؤثر ويتأثر بالدور المقابل لكل منهم ٠

١٨- مدى الثقة التي يوليها المواطن في الدور الذي يقوم به العمد :

أبدى معظم أفراد العينة عدم علمهم بمقدار ثقة المواطن في الدور الذي يقوم به العمد وكانت نسبة ذلك تقدر بـ (٣٤,٩%) ٠

كما أجاب فريق آخر بـ(نعم) أي أن المواطن يشق في الدور الذي يقوم به العمدة • ونسبة ذلك (٣١,٦%) وأجاب فريق آخر بـ(لا) أي أن المواطن لا يشق في الدور الذي يقوم به العمد ونسبة ذلك بلغت (٣٠,٧%) وامتنع بعض أفراد العينة عن تحديد الإجابة على هذا السؤال وبلغت نسبتهم إلى المجموع (٢,٧%) كما هو موضح بالجدول في الفقرة رقم (٣) من الجدول (١١) •

جدول رقم (١١)

يوضح رأي المواطن في وجود عوائق تنظيمية أو ادارية وبنائية لدور العمد وعن وجود فجوة أو فراغ في علاقة العمد مع المواطنين • ومقدار ثقة المواطن في دور العمد •

الرقم	العبارة	نعم		لا		لاأعلم		عدم تحديد اجابة		المجموع	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	المجموع	%
١-	هل تعتقدبوجود عوائق تنظيمية أو ادارية وبنائية أمام تحقيق العمد لأدوارهم؟	١٣٨	٤١,٢	٤١	١٢,٢	١٥٠	٤٤,٨	٦	١,٨	٣٣٥	١٠٠%
٢-	هل تعتقدبوجود فجوة أو مسافة في علاقة العمد مع المواطن؟	٢٢٥	٦٧,٢	٣٩	١١,٦	٦٦	١٩,٧	٥	١,٥	٣٣٥	١٠٠%
٣-	هل يثق المواطن في الدور الذي يقوم به العمدة؟	١٠٦	٣١,٦	١٠٣	٣٠,٧	١١٧	٣٤,٩	٩	٢,٧	٣٣٥	١٠٠%

١٩- رأي المواطن في بعض العوائق والمصاعب التي تم طرحها واختياره منها ما يرى أنه يحول دون أداء العمد لأدوارهم :-

قام الباحث واستخلص آراء الكثير من عينة السكان حول هذا السؤال وإجاباته المحددة بمجموعة من الخيارات ووجد أن نسبة عالية جدا من آراء السكان تنصب في الاجماع على أن كل هذه العوائق الموضحة في الجدول المرفق تحول دون أداء العمد لأدوارهم وفقا للجدول رقم (١٢) ٠

ويرى الباحث أنه من الصعب تطوير أداء العمد لدورهم في ظل وجود هذه المعوقات أو بعضها والذي ينعكس بصورة مباشرة على أداء الدور بصورة سلبية ٠

جدول رقم (١٢)

يوضح النسبة لبعض المصاعب التي تواجه العمد

الرقم	هل تعتقد أن العوائق والمصاعب التي تحول دون أداء العمد لأدوارهم هي : "اختر ما تراه مناسبا "	التكرار من ٣٣٥ فرد	النسبة المئوية	
١	عدم قيام العمد بأداء دورهم كما ينبغي ٠	١٣٩	%٤١,٥	
٢	ضعف الإمكانيات المتاحة للعمد ٠	١٨٠	%٥٣,٧	
٣	عدم تعاون السكان مع العمد ٠	١٠٣	%٣٠,٧	
٤	عدم وجود مساعدين وموظفين يعاونون العمد في مهامهم ٠	١٥١	%٤٥,١	
٥	عدم وجود أجهزة حديثة مثل " الحاسب الآلي " لتنظيم أعمالهم ٠	٩٨	%٢٩,٣	
٦	كل ما سبق ذكره	٨٨	%٢٦,٣	
٧	أسباب أخرى : أرجو ذكرها :ـ	٨٣	%٢٤,٨	
	المجمـــوع			

ومن الأسباب الأخرى التي أوردها بعض أفراد العينة ويرون أنها تشكل عائقا دون أداء العمد لدورهم مايلي :ـ

أ ـ عدم وجود ادارة مستقلة خاصة بالعمد ٠

ب ـ عدم وجود سائق وسيارة لكل عمدة ٠

ج ـ ضعف المؤهلات التعليمية للعمد ٠

د ـ عدم وجود صلاحيات وسلطات محددة للعمد .

هـ ـ عدم وجود مكاتب رسمية ومستقلة داخل الأحياء للعمد .

و ـ ضعف الهياكل الوظيفية للعمد وقلة الرواتب .

٢٠ـ كيف يرى المواطن المكانة الإجتماعية للعمد في الوقت الحاضر ؟

يرى معظم أفراد العينة السكانية أن مكانة العمد في وقتنا الحاضر متواضعة وذلك بنسبة مقدرة بـ(٥١,٦%) ويرى فريق آخر أن مكانة العمد متوسطة بنسبة مقدرة بـ (٤٠,٣%) وفريق يرى أن مكانة العمد عالية ونسبة ذلك الرأي (٦%) وامتنع عدد آخر عن ابداء الرأي ونسبة ذلك إلى المجموع (٢,١%) كما هو موضح في الجدول رقم(١٣) .

جدول رقم (١٣)

يوضح المكانة الاجتماعية للعمد في الوقت الحاضر

الرقم	كيف ترى المكانة الإجتماعية للعمدة في وقتنا الحاضر ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	ذو مكانة عالية	٢٠	%٦	
٢	ذو مكانة متوسطة	١٣٥	%٤٠,٣	
٣	ذو مكانة متواضعة	١٧٣	%٥١,٦	
٤	عدم تحديد الاجابة	٧	%٢,١	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

٢١- هل يلجأ المواطنون للعمد لتصديق أوراق أو شهادات أو تعاريف مطلوبة؟

تشير الإجابات إلى أن معظم أفراد العينة يلجؤون للعمد لتصديق الأوراق والشهادات ونسبة ذلك (٣١,٣%) ويرى فريق آخر أنهم يلجؤون للعمد عندما يضطرون لذلك ونسبة ذلك (٣١%) بينما يرى فريق آخر أنهم يلجؤون للعمد في ذلك الأمر أحيانا ونسبة ذلك (٢٣,٦%) ويرى فريق أنهم لا يلجؤون إلى العمد على الإطلاق في مثل هذه الأمور . ونسبة ذلك (١١,٩%) وامتنع بعض الأفراد عن الإجابة ونسبة ذلك إلى المجموع (٢,١%) كما هو موضح في الجدول رقم(١٤).

وربما يلجأ هؤلاء ومن سبقهم إلى أخذ التعاريف والمشاهد المطلوبة من مراجعهم الرسمية وتقديمها الى الجهات التي تطلبها دون المرور على العمد .

جدول رقم (١٤)
يوضح مدى لجوء المواطنين للعمد لتوقيع أوراق أو مشاهد

الرقم	هل تلجأ للعمدة لتصديق أوراق أو شهادات تعاريف مطلوبه؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	١٠٥	%٣١,٣	
٢	لا	١٠٤	%٣١	
٣	أحيانا	٧٩	%٢٣,٦	
٤	عندما اضطر لذلك	٤٠	%١١,٩	
٥	عدم تحديد إجابة	٧	%٢,١	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

٢٢- رأي المواطن في تقديم مبالغ مالية للعمد مقابل تصديق الأوراق :

نفى معظم أفراد العينة تقديم أي مبالغ مالية للعمدة مقابل التصديق على الأوراق وذلك بالاجابة بـ(لا) وبلغت نسبة ذلك (%٥٦,٧) ويرى فريق آخر أنهم يدفعون ذلك المبلغ عندما يطلب منهم ذلك ، وبنسبة مقدرة بـ(%٢٦,٣) في حين يرى بعض أفراد العينة أنهم يقدمون مبالغ مالية للعمدة مقابل تصديقه الأوراق ونسبة

هؤلاء(١١%) وامتنع عدد آخر عن ابداء الرأي وتحديد الإجابة وبلغت نسبتهم الى المجموع (٦%) كما هو موضح في الجدول رقم(١٥) .

وحيث أن أغلبية أفراد العينة لا يقدمون أي مبالغ مالية الى العمد لعلمهم الأكيد بعدم ضرورة ذلك . لأن العمد موظفون رسميون يتقاضون رواتب من الحكومة مقابل ما يقومون به من توقيع الأوراق والمشاهد الرسمية . وأن كان هناك بعض الحالات القليلة من العمد ومن المواطنين الذين يقومون بهذا العمل .

جدول رقم (١٥)

يوضح دور المواطن في تقديم مبالغ مالية للعمد عند توقيع الأوراق وتصديقها ونسبة ذلك

الرقم	هل تقدم للعمدة مبلغا ماليا مقابل تصديقه الأوراق ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٣٧	%١١	
٢	لا	١٩٠	%٥٦,٧	
٣	عندما يطلب مني ذلك	٨٨	%٢٦,٣	
٤	عدم تحديد اجابة	٢٠	%٦	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

٢٣- مع من يتعامل المواطن في عسير عند توقيع الأوراق أو الشهادات والأوراق التي تتطلبها الجهات الرسمية ؟ " أمع العمدة أو مع النائب أو مع شيخ الشمل ؟ "

معظم أفراد العينة السكانية في منطقة عسير يتعاملون مع شيخ الشمل والنائب والعمدة حسب الظروف بنسبة (٤٩,٦%)٠ وفريق آخر يتعامل مع شيخ الشمل فقط بنسبة مقدره بـ(٢٤,٥%) والبعض يتعامل مع النائب بنسبة مقدرة بـ(١٢,٢%) والبعض يتعامل مع العمدة فقط بنسبة مقدرة بـ(٩,٦%) وأبدى عدد من أفراد العينة عدم تعاملهم مع أي منهم بنسبة مقدرة بـ(٣,٣%) وامتنع ثلاثة أشخاص عن إبداء الراي ونسبتهم إلى المجموع تقدر بـ (٠,٩%) كما هو موضح بالجدول رقم (١٦)٠

ويعود هذا التباين في التعامل مع الفئات الثلاث إلى مجتمع الدراسة نفسه ٠ فمعظمهم ينتمي إلى القبائل ٠ وكل قبيلة لها عدد من المشائخ ، والنواب يقومون بأداء أعمال مشابهة لما يقوم به العمد ٠ وحتى سكان المجتمعات المدنية في الحواضر والمدن يرجعون إلى مشائخهم ونوابهم لتوقيع الأوراق وطلب التعاريف اللازمة في أمور كثيرة من شئونهم الخاصة والعامة ٠

جدول رقم (١٦)
يوضح تعامل المواطن مع العمد والنواب والمشائخ ونسبة ذلك

الرقم	هل تتعامل مع العمدة أو مع النائب أو مع شيخ الشمل عند توقيع الأوراق أو الشهادات التي تطلبها جهات رسمية؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	مع العمدة	٣٢	٩,٦%	
٢	مع النائب	٨٢	٢٤,٥%	
٣	مع شيخ الشمل	٤١	١٢,٢%	
٤	أتعامل معهم جميعا وحسب الظروف	١٦٦	٤٩,٦%	
٥	لا أتعامل مع أي منهم	١١	٣,٣%	
٦	عدم تحديد اجابه	٣	٠,٩%	
	المجموع	٣٣٥	١٠٠%	

٢٤- المواطنون ودعوة عمد الأحياء في المناسبات التي يقيمونها :

أجاب أغلبية عينة السكان بـ(لا) ، أي أنهم لا يوجهون الدعوة لعمدة الحي في المناسبات التي يقيمونها ، وكانت النسبة (٤٦,٦%) وبعضهم يوجه الدعوة للعمدة أحيانا وكانت النسبة

(٣٤,٦%) وفريق آخر أجاب بـ(نعم) أي انهم يوجهون الدعوة للعمدة في المناسبات التي يقيمونها وكانت النسبة (١٧,٣%) وامتنع خمسة أفراد عن تحديد إجاباتهم بنسبة (١,٥%) ، وفقا للجدول رقم(١٧)،

ويعود ذلك إلى ضعف العلاقة بين الطرفين ، وعدم وجود مقرات رسمية للعمد وكذلك ضعف الدور الذي يقوم به العمد في الوقت الحاضر ، نظرا لضعف امكانياتهم ومؤهلاتهم وتضاؤل العمل الذي يقومون به ،

جدول رقم (١٧)

يوضح مدى قيام المواطنين بدعوة العمد في المناسبات التي يقيمونها

الرقم	هل تقوم بتوجيه الدعوة إلى عمدة الحي الذي تسكنه في المناسبات التي تقيمها ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٥٨	١٧,٣%	
٢	لا	١٥٦	٤٦,٦%	
٣	أحيانا	١١٦	٣٤,٦%	
٤	عدم تحديد إجابة	٥	١,٥%	
	المجموع	٣٣٥	١٠٠%	

ثالثا: الدور الإجتماعي والخدمي للعمدة في المجتمع المحلي :-

١- دور العمد في تنمية وخدمة الأحياء التي يشرفون عليها :-

يرى معظم أفراد العينة أنه لا يوجد للعمد دور في تنمية وخدمة الأحياء التي يشرفون عليها وذلك بنسبة (٣٧,٩%) ويرى فريق آخر من العينة أن للعمد دورا متوسطا في هذا المجال بنسبة مقدرة بـ(٢٣%) وفريق آخر أبدى عدم علمه بأي دور للعمد في هذا المجال بنسبة مقدرة بـ(٢٣,٣%) . وأبدى فريق من عينة السكان رأيه بالاجابة بـ" نعم " أي أن للعمد دورا في تنمية وخدمة المجتمعات والأحياء المحلية التي يشرفون عليها . بنسبة وقدرها (١٤,٩%) وامتنع ثلاثة أشخاص عن تحديد إجاباتهم ونسبتهم إلى المجموع (٠,٩%) . كما هو موضح بالجدول رقم (١٨) .

ويرى الباحث أن السبب في ضعف دور العمد في تنمية وخدمة الأحياء التي يشرفون عليها يعود إلى ضعف مؤهلاتهم وقلة امكانياتهم. وكذلك قيام أجهزة الخدمة المحلية بواجبها في ذلك الشأن .

جدول رقم (١٨)
يوضح دور العمد في تنمية وخدمة الأحياء التي يشرفون عليها

الرقم	هل ترى أن للعمدة دورا في تنمية وخدمة الأحياء التي يشرف عليها ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٥٠	%١٤,٩	
٢	لا	١٢٧	%٣٧,٩	
٣	دور متوسط	٧٧	%٢٣	
٤	لا أعلم	٧٨	%٢٣,٣	
	عدم تحديد اجابة	٢	%٠,٩	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

٢ـ دور العمد في البحث والإبلاغ عن مستحقي معاشات الضمان الاجتماعي والمؤسسات والجمعيات الخيرية :ـ

وقد أجاب معظم عينة السكان بعدم علمهم عن هذا الدور وكانت نسبة ذلك (%٣٦,٧) وأجاب فريق آخر من عينة السكان بأن البعض من العمد يقوم بالابلاغ عن مستحقي معاشات الضمان الإجتماعي والمؤسسات الخيرية وكانت نسبة ذلك (%٢٩,٩) ونفى بعض من عينة

السكان أن يكون للعمد أي دور في ذلك وكانت نسبة ذلك (١٧,٣%) في حين أجاب البعض الآخر من السكان بأن للعمد دورا في ذلك الأمر. وكانت نسبة ذلك (١٥,٨%) وامتنع شخص واحد عن تحديد إجابته كما هو موضح في الفقرة رقم (١) من الجدول رقم (١٩) .

وكما هو موضح في الاستبانة رقم (١) فإن دور العمد في الابلاغ عن مستحقي الضمان الاجتماعي والمؤسسات الخيرية يعود إلى ما يرد لمكاتب الضمان الإجتماعي والمؤسسات الخيرية من طلبات للمساعدة والدعم ومن ثم يقوم العمد بتصديق تلك الطلبات ومرافقة موفدي تلك الجهات للبحث والتقصي عن تلك الحالات .

٣- مطالبة العمد للخدمات الصحية والتعليمية والهاتفية والكهربائية والطرق .

أجاب معظم أفراد العينة بـ(لا) أي أنه لا يوجد دور للعمد في طلب خدمات صحية أو تعليمية أو هاتفية أو كهربائية أو مواصلات للأحياء التي يشرفون عليها . وكانت نسبة ذلك (٣٧%) في حين أجاب فريق آخر بعدم علمهم عن هذا الأمر . وكانت نسبتهم (٣١,٣%) وفريق آخر من عينة السكان يرى أن بعض العمد يقوم بهذا الدور ونسبة ذلك الرأي كانت (٢٦,٩%) وأبدى فريق آخر رأيه بأن العمد يقومون بهذا الدور . ونسبة ذلك الرأي بلغت (٣,٩%) وامتنع ثلاثة أفراد عن تحديد إجاباتهم . كما ورد في الفقرة رقم (٢) من الجدول(١٩) .

ويعود ذلك الى أن البلديات تقوم بدورها وكذلك وزارة الصحة والهاتف ووزارة المعارف وتعليم البنات والكهرباء ودور العمد يكون في دعم بعض الطلبات الخاصة وتوقيع الاوراق والمشاهد .

٤- دور العمد في الإبلاغ عن العبث وسوءالاستخدام للمرافق العامة للجهات المسئولة •

أجاب معظم أفراد العينة السكانية بعدم علمهم عن دور العمد في الإبلاغ عن العبث وسوء الإستخدام للمرافق العامة للجهات المختصة وبلغت النسبة (٣٩,٤%) وأجاب فريق آخر بأن البعض من العمد يقوم بذلك الدور بنسبة تقدر بـ(٢٨,٤%) من أفراد العينة• ويرى فريق آخر أن العمد لا يقومون بهذا الدور وبلغت نسبة هؤلاء (٢٦%) وفئة أخرى من عينة السكان ترى أن العمد يقومون بهذا الدور وبلغت نسبة ذلك (٥,٧%) وامتنع اثنان من أفراد العينة عن تحديد الإجابة وفقا للفقرة رقم (٣) من الجدول (١٩) •

والحقيقة أن هذا الدور يعد من واجبات العمد التي سنها النظام ويرى الباحث أن دور المواطن أكبر في هذا المجال باعتباره مسئولا عن كل عبث يراه • فدوره كدور العمد في الإبلاغ عن كل عبث وسوء استخدام للمرافق العامة الى الجهات المختصة •

٥ - قيام العمد بابلاغ الجهات المختصة عن حالات سكان أحيائهم من الفقراء والمعوزين والأرامل والأيتام والمسنين الذين لا عائل لهم•

أجاب معظم أفراد العينة السكانية بعدم علمهم عن قيام العمد بهذا الدور بنسبة مقدرة ب (٣٧,٩%) ويرى فريق آخر من أفراد العينة أن البعض من العمد يقوم بذلك الدور بنسبة تقدر بـ(٣٤,٦%) ونفى البعض من أفراد العينة قيام العمد بهذا الدور

بنسبة تقدر بـ(٢٠%) وفريق يرى أن العمد يقومون بهذا الدور ونسبة ذلك الرأي تقدر بـ(٧,٢%) وامتنع فرد واحد عن تحديد إجابته كما هو موضح في الفقرة رقم (٤) من الجدول (١٩) .

ودور العمد في هذا المجال محصور بما تبعثه تلك الجهات من أوراق لتصديقها ومرافقة فرق البحث الاجتماعي . ويكون للعمد دور هام في مراحل تسليم استحقاقات معاشات الضمان الاجتماعي وحضورهم مع مستحقي الصرف من المواطنين لدى مكاتب الضمان الاجتماعي في مواعيد محددة لكل حي على مدار العام .

٦- دور العمد في التعاون مع موظفي الدولة الموفدين في مهام رسمية .

يرى معظم أفراد العينة السكانية عدم علمهم بأي دور للعمد في التعاون مع موظفي الدولة وموفديها الرسميين بنسبة تقدر بـ(٤٢,٤%) ويرى فريق آخر أن بعض العمد يقومون بذلك الدور ونسبة ذلك (٢١,٥%) والبعض يرى أن العمد يقومون بهذا الدور ونسبة ذلك (٢٤,٢%) ونسبة أخرى تقدر بـ(٩,٩%) من عينة السكان لا يرون دورا للعمد في ذلك الأمر . وامتنع سبعة أفراد عن تحديد إجاباتهم . كما ورد في الفقرة رقم (٥) من الجدول (١٩) .

ودور العمد في التعاون مع موظفي الدولة الموفدين في مهام رسمية يدخل ضمن الواجبات والمهام التي وردت في نظام العمد . والمواطنون لا يعرفون كل مواد نظام العمد فوردت إجابة الأغلبية بعدم علمهم عن هذا الدور ومتى كانت هناك ضرورة لتعاون العمد مع هؤلاء الموفدين فإنهم لن يدخروا جهدا في ذلك .

جدول رقم (١٩)
يوضح رأي المواطن عن دور العمد في الإبلاغ عن مستحقي معاشات الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية ، وطلب بعض الخدمات لأحيائهم ، ودورهم في الابلاغ عن العابثين للمرافق العامة ، ودورهم في الابلاغ عن حالات سكان أحيائهم من الفقراء والمعوزين، ومدى تعاونهم مع موظفي الدولة الموفدين في مهام رسمية .

الرقم	العبارة	نعم		لا		البعض يقوم بذلك		لا أعلم		عدم تحديد اجابة		المجموع	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	المجموع	%
١	دور العمد في الإبلاغ عن مستحقي معاشات الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية .	٥٣	١٥,٨	٥٨	١٧,٣	١٠٠	٢٩,٩	١٢٣	٣٦,٧	١	,٣	٣٣٥	١٠٠
٢	دور العمد في طلب ايصال الخدمات الصحية والتعليمية والهاتفية والطرق .	١٣	٣,٩	١٢٤	٣٧	٩٠	٢٦,٩	١٠٥	٣١,٣	٣	,٩	٣٣٥	١٠٠
٣	دور العمد في الإبلاغ عن العبث وسوء استخدام المرافق العامة .	١٩	٥,٧	٨٧	٢٦	٩٥	٢٨,٤	١٣٢	٣٩,٤	٢	٦	٣٣٥	١٠٠
٤	دور العمد في الإبلاغ عن الفقراء والمعوزين والأرامل والأيتام والمسنين الذين لا عائل لهم لدى الجهات المختصة.	٢٤	٧,٢	٦٧	٢٠	١١٦	٣٤,٦	١٢٧	٣٧,٩	١	,٣	٣٣٥	١٠٠
٥	مدى تعاون العمد مع موظفي الدولة الموفدين في مهام رسمية	٨١	٢٤,٢	٣٣	٩,٩	٧٢	٢١,٥	١٤٢	٤٢,٤	٧	٢,١	٣٣٥	١٠٠

٧ - دور العمد في مرافقة مسئولي الأجهزة الرسمية الموفدين في مهام رسمية .

يرى ما نسبته (٤٤,٢٪) من عينة السكان أن العمد يرافقون مسئولي أجهزة الدولة الموفدين في مهام رسمية عندما يطلب منهم ذلك. ويرى فريق آخر عدم علمهم بهذا الدور وبنسبة تقدر بـ(٣٩,١٪) وينفي فريق آخر من عينة السكان قيام العمد بهذا الدور بنسبة تقدر بـ(٣٩,٣٪) والبعض يرى أن العمد يقومون بهذا الدور بمبادرة منهم بنسبة تقدر بـ(٦,٩٪) . وامتنع اثنان عن تحديد اجاباتهما وفقا للجدول رقم (٢٠) .

وعندما يكلف العمد بمرافقة مسئولي الأجهزة الرسمية الموفدين فإنهم لن يترددوا في ذلك الأمر لأنه يدخل ضمن واجباتهم ومهامهم العملية . ودائما فإن دور العمد في مرافقة رجال الأمن وفرق البحث الاجتماعي وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دور واضح وهم متعاونون بصورة كبيرة مع هؤلاء الموفدين الذين يعرفون دورهم حق المعرفة .

جدول رقم (٢٠)
يوضح مدى مرافقة العمد للمسئولين الموفدين في مهام رسمية

الرقم	هل يقوم العمدة بمرافقة مسئولي الأجهزة الرسمية الموفدين بمبادرة منه؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٢٣	%٦,٩	
٢	لا	٣١	%٩,٣	
٣	عندما يطلب منه ذلك	١٤٨	%٤٤,٢	
٤	لا اعلم	١٣١	%٣٩,١	
٥	عدم تحديد اجابة	٢	%٠,٦	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

رابعا : الدور الأمني للعمد :

١- الدور الأمني للعمد في الأحياء التي يشرفون عليها :

أفاد معظم أفراد العينة بعدم علمهم عن دور أمني للعمد في الأحياء التي يشرفون عليها وبنسبة تقدر بـ (٣٧,٣%) وفريق آخر ينفي هذا الدور عن العمد بنسبة تقدر بـ(٣٢,٥%) ويرى البعض أن هناك دورا للعمد في هذا المجال وبنسبة مقدرة بـ(٢٩,٦%) من عينة السكان وامتنع اثنان عن تحديد اجابتهما . كما هو موضح في الجدول رقم (٢١) .

والواقع الذي لمسه الباحث أن هناك دورا أمنيا هاما يقوم به العمد في الأحياء التي يشرفون عليها متى تهيأت الإمكانات التي تدعم هذا الدور . فعمل العمد يمتد طوال الليل والنهار فهم عيون الأمن داخل الأحياء . وعملهم مكملا لأجهزة الأمن . ويحتاجون فقط الى الدعم وتسخير الامكانات ومنها إيجاد مكاتب ومساعدين لهم وسيارات ومحضرين وتحسين أوضاعهم الوظيفية والمادية .

جدول رقم (٢١)
يوضح الدور الأمني للعمد في الأحياء التي يشرفون عليها

الرقم	هل تعتقد بوجود دور أمني يقوم به العمده في الأحياء التي يتولى الاشراف عليها	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٩٩	%٢٩,٦	
٢	لا	١٠٩	%٣٢,٥	
٣	لا أعلم	١٢٥	%٣٧,٣	
٤	عدم تحديد اجابة	٢	%,٦	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

٢- دور العمد في مكافحة المخدرات :

يتضح من إجابات عينة السكان أن معظمهم لا يعلمون بأي دور للعمد في مجال مكافحة المخدرات ونسبة هؤلاء (٥١%) ثم نجد فئتين من عينة السكان تتقاسمان نفس النسبة . الفئة الأولى ترى أن هناك دورا للعمد وتبلغ نسبة هؤلاء (٢٦,٧%) وفئة أخرى ترى عكس ذلك أي أنه لا يوجد دور للعمد في مجال مكافحة المخدرات بنفس النسبة السابقة وهي (٢٦,٧%) . وهناك فئة أخرى من عينة السكان ترى أن البعض من العمد يقومون بدور في مكافحة المخدرات .

وتمثل نسبة هؤلاء (١٤,٣%) وامتنع أربعة أفراد عن إبداء رأيهم كما هو موضح بالفقرة رقم (١) في الجدول رقم (٢٢) .

مما سبق يتضح أن هناك دورا للعمد في مجال مكافحة المخدرات وليس شرطا أن يعرف كل المواطنين هذا الدور . فمحاربة المخدرات تستلزم العمل الصامت والدؤوب . ودور العمد في هذا المجال قد يكون ضعيفا لمبررات سابقة ذكرناها دائما . ولكنه يبقى واجبا وعملا هاما يؤدونه وفقا لامكانياتهم وهو واجب كل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطاهرة .

٣- دور العمد في الإبلاغ عن تجار السلاح وحامليه بدون ترخيص .

يتضح أن معظم عينة السكان لا يعلمون عن أي دور للعمد في الإبلاغ عن تجار السلاح وحامليه بدون ترخيص ونسبة هؤلاء تمثل (٥٥,٢%) ومنهم من يرى أنه لا يوجد دور للعمد في هذا المجال ونسبة هؤلاء تمثل (١٦,٤%) ومنهم من يرى أن بعض العمد يقومون بهذا الدور ونسبة هؤلاء تمثل (١٦,١%) وهناك فريق يرى أن للعمد دورا في هذا المجال ونسبة هؤلاء تمثل (١١,٦%) وامتنع اثنان من عينة السكان عن إبداء الرأي . وفقا لما ورد في الفقرة رقم (٢) من الجدول رقم(٢٢) .

وحمل السلاح وإحرازه اصبح يخضع لأنظمة ولوائح حددتها وزارة الداخلية وأصبح السواد الأعظم من المواطنين لا يحملون إلا السلاح المرخص الذي حدد النظام كيفية حمله وإحرازه على أنه من واجبات العمد الابلاغ عن كل من يشتبهون به في حمل السلاح وإحرازه بدون ترخيص . أو القيام بتهريبه والاتجار غير المشروع به .

٤ - دور العمد في تتبع الظواهر الإجرامية والإبلاغ عنها .

يتضح أن فئة كبيرة من عينة السكان تبلغ نسبتها (٤٧,٨٪) لا يعلمون بأي دور للعمد في تتبع الظواهر الإجرامية والإبلاغ عنها . بينما يرى فريق آخر نسبتة (٢٦,٣٪) أن البعض من العمد يقوم بدور في هذا الأمر .

وفريق آخر لا يرى أي دور للعمد في هذا المجال ونسبة هؤلاء تمثل (١٣,٤٪) ويؤيد فريق آخر وجود دور للعمد في هذا الأمر بنسبة بلغت (١٢,٢٪) وامتنع فرد واحد عن تحديد اجابته كما هو موضح في الفقره رقم (٣) من الجدول رقم (٢٢) .

ومن الواجبات الملقاة على عاتق العمد الابلاغ عن الظواهر الاجرامية وتتبع مصادرها . فهم من رجال الأمن ووظيفة رجل الأمن منع الجريمة ومحاربتها قبل وقوعها والتعامل معها بعد وقوعها فدور العمد في محاربتها داخل الأحياء دور ضروري وهام . ويأتي مكملا ومساعدا لدور أجهزة الأمن المختلفة . وربما كان أسبق بحكم قربه ومسئولية اشرافه .

٥ - دور العمد في الإبلاغ عن المنحرفين والجرائم الأخلاقية :

يتضح أن كثيرا من أفراد العينة لا يعلمون عن مدى قيام العمد بهذا الدور من عدمه ونسبة هؤلاء تمثل (٥١٪) بينما يرى فريق آخر أن بعض العمد يقومون بدورهم في الإبلاغ عن المنحرفين والجرائم الأخلاقية التي تقع ضمن الأحياء التابعة لهم . بنسبة

مقدرة بـ(٢٣,٣%) . ونسبة قدرها (١٣,١) من أفراد العينة لا ترى أي دور للعمد في هذا المجال . ونسبة أخرى قدرها (١١,٣%) من عينة السكان ترى أن للعمد دورا في مجال الابلاغ عن المنحرفين ومحاربة الجرائم الأخلاقية . وامتنع أربعة أفراد عن تحديد اجاباتهم وفقا لما ورد في الفقره رقم (٤) من الجدول رقم (٢٢) .

والواقع أن دور العمد في الإبلاغ عن المنحرفين وعن الجرائم الاخلاقية دور مهم جدا . فقد تقع تلك الجرائم وقد يظهر الانحراف وهو أقرب رجال الأمن لمواقعها فحري به أن يتوج هذا الدور بقيامه بواجبه في الإبلاغ عن ذلك وحصر المنحرفين والمجرمين عن نشر انحرافهم واجرامهم داخل الأحياء الأمنه ومنعهم من ذلك .

٦- العمد والإبلاغ عن المقيمين بصورة غير نظامية ومن يتستر عليهم أو يؤويهم :

لا يعلم الكثير من عينة السكان بأي دور للعمد في مثل هذا الأمر . ونسبة هؤلاء تمثل (٤٨,٤%) من أفراد العينة . وفريق يرى أن العمد لا يقومون بهذا الدور وبنسبة تقدر بـ(٢٢,٧%) وآخرون من أفراد العينة السكانية يرون أن بعض العمد يقومون بأداء هذا الدور ونسبة هؤلاء تمثل (٢١,٥%) وفريق آخر يرى أن العمد يقومون بدورهم في الإبلاغ عن المقيمين بصورة غير نظامية ومن يتستر عليهم أو يؤويهم بنسبة تقدر بـ(٦,٩%) . وامتنع اثنان عن ابداء الرأي كما ورد في الفقره (٥) من الجدول رقم (٢٢) .

ولا شك أن دور العمد في هذا الأمر دور مهم وحيوي جدا على نطاق المملكة بصورة شاملة . فالوافدون الى المملكة على مدار العام وخصوصا في مواسم الحج ورمضان يبلغون مئات الألوف من شتى بقاع العالم . وبعضهم يتأخر عن المغادرة بعد قضاء مناسك الحج أو العمرة أو الزيارة ويلقى من أصحاب النفوس الضعيفة من يؤيه أو يتستر عليه . مما يسبب أضرارا لبلده وأمنه ويلقي على العمد عبئا كبيرا في الإبلاغ عن هؤلاء وتقديمهم الى الجهات المختصة .

٧- دور العمد في مساعدة دوريات الأمن والشرطة الراجلة في أداء أعمالهم.

ابدى معظم أفراد عينة السكان عدم علمهم بأي دور للعمد في مساعدة دوريات الأمن والشرطة الراجلة في أداء أعمالهم . وبنسبة تقدر بـ(٤٦,٣%) . وفريق آخر يرى أن البعض من العمد يقوم بهذا الدور وبنسبة تقدر بـ(٢٣,٩%) والبعض يرى أن العمد يقومون بهذا الدور ونسبة هؤلاء تمثل (١٧,٦%) ويرى فريق آخر من عينة السكان أنه لا يوجد للعمد أي دور في هذا المجال ونسبة هؤلاء تمثل (١١,٦%) وامتنع اثنان عن ابداء رأيهما . كما هو موضح في الفقره رقم (٦) من الجدول رقم (٢٢) .

والعمد في الأحياء هم عنوان ثابت ومعروف لدوريات الأمن والشرطة الراجلة . وهم المعين لهم بعد الله في معرفة كل ما يودون معرفته عن السكان والمكان . ويقدمون كل ما يطلب منهم من عون ومساعدة لرجال الأمن . فالجميع من رجال الأمن وهدفهم الحفاظ على الأمن واستتبابه ومحاربة الجريمة ومنع وقوعها . كل من خلال موقعه ووفقا للإمكانيات المتاحة لكل منهم .

جدول رقم (٢٢)

يوضح رأي المواطن عن دور العمد في محاربة المخدرات وتجارة وحمل السلاح بدون ترخيص ودورهم في تتبع الظواهر الإجرامية والإبلاغ عنها وكذلك المنحرفين والجرائم الاخلاقية والابلاغ عن المقيمين بصورة غير نظامية ومن يتستر عليهم . ودورهم في مساعدة دوريات الأمن والشرطة الراجلة في أداء أعمالهم .

الرقم	العبارة	نعم		لا		البعض يقوم بذلك		لا أعلم		عدم تحديد اجابة		المجموع	
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	المجموع	%
١	هل هناك دور للعمد في محاربة المخدرات عن طريق الإبلاغ عن مهربيها ومروجيها ومتعاطيها ؟	٥٦	٢٦,٧	٥٦	٢٦,٧	٤٨	١٤,٣	١٧١	٥١	٤	١,٢	٣٣٥	١٠٠
٢	هل هناك دور للعمد في الإبلاغ عن تجار السلاح وحامليه بدون ترخيص ؟	٣٩	١١,٦	٥٥	١٦,٤	٥٤	١٦,١	١٨٥	٥٥,٢	٢	,٦	٣٣٥	١٠٠
٣	هل يقوم العمد بتتبع الظواهر الاجرامية والإبلاغ عنها ؟	٤١	١٢,٢	٤٥	١٣,٤	٨٨	٢٦,٣	١٦٠	٤٧,٨	١	,٣	٣٣٥	١٠٠
٤	هل يقوم العمد بالإبلاغ عن المنحرفين والجرائم الأخلاقية ؟	٣٨	١١,٣	٤٤	١٣,١	٧٨	٢٣,٣	١٧١	٥١	٤	١,٢	٣٣٥	١٠٠
٥	هل يقوم العمد بالابلاغ عن المقيمين بصورة غير نظامية ومن يتستر عليهم أو يؤويهم ؟	٢٣	٦,٩	٧٦	٢٢,٧	٧٢	٢١,٥	١٦٢	٤٨,٤	٢	٦	٣٣٥	١٠٠
٦	هل للعمد دور في مساعدة دوريات الأمن والشرطة الراجلة في أداء أعمالهم؟	٥٩	١٧,٦	٣٩	١١,٦	٨٠	٢٣,٩	١٥٥	٤٦,٣	٢	,٦	٣٣٥	١٠٠

٨ ـ العمد والإبلاغ عن المطلوبين الفارين من وجه العدالة :

أبدى معظم أفراد العينة السكانية عدم علمهم بأي دور للعمد في الإبلاغ عن الهاربين من وجه العدالة ونسبة هؤلاء تقدر بـ(٦٨,١%) ويرى فريق آخر أن العمد يقومون بدورهم في هذا المجال ونسبة هؤلاء تمثل (١٧%) ويرى فريق عكس ذلك أي أن العمد لا يقومون بهذا الدور ونسبة هؤلاء تمثل (١٢,٥%) وامتنع ثمانية أفراد عن ابداء الرأي . كما هو موضح في الجدول رقم (٢٣) .

والذي يهرب من وجه العدالة لا يستطيع أن يهرب دوما . لأن عيون الأمن منتشرة في كل مكان ، والعمد هم عيون الأمن في الأحياء ، والذي يهرب يلجأ إلى أحد الأحياء للاختباء ويعلم العمدة به عاجلا أو أجلا وسيقوم بالتحري عنه والابلاغ عنه أو من يؤويه أو يتستر عليه . فالعمد لهم دور مهم في هذا الأمر والمواطن دوره مكمل لدور العمد وتعاونه مطلب أساسي وضروري .

جدول رقم (٢٣)
يوضح دور العمد في الإبلاغ عن الهاربين من وجه العدالة

الرقم	هل يقوم العمد بالابلاغ عن الهاربين من وجه العدالة ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٥٧	%١٧	
٢	لا	٤٢	%١٢,٥	
٣	لا أعلم	٢٢٨	%٦٨,١	
٤	عدم تحديد اجابة	٨	%٢,٤	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

٩ - وسيلة الاتصال التي يرى المواطنون أنها تحقق اداء فعالا للدور الذي يقوم به العمد :

يرى معظم أفراد العينة أن أفضل وسيلة للاتصال ما بين المواطنين والعمد والتي تحقق اداء فعالا للدور الذي يقوم به العمد هو أن يكون الاتصال مباشرة في مكاتب العمد الرسمية • ونسبة هؤلاء تمثل (٥٣,٤٪) ويرى فريق آخر من عينة السكان ضرورة وجود مكاتب رسمية للعمد داخل الأحياء تزود بالموظفين الأكفاء من أصحاب الخبرة وتزود بأجهزة حديثة كالحاسب الآلي وأجهزة الاتصالات والحفظ • ويمثل هؤلاء ما نسبته (١٧٪) وفريق يرى أن يتم الاتصال ما بين العمد والمواطنين عن طريق مسجد الحي بعد اتمام الصلاة ونسبة هؤلاء تمثل (١٤٪) • ويرى فريق آخر تقدر نسبته بـ(٨,٤٪) أن يكون الاتصال أثناء اللقاءات الاجتماعية والمناسبات• والبعض الآخر يرى أن يكون الاتصال بواسطة الهاتف ما بين الساكن والعمدة ونسبة هؤلاء تبلغ (٦,٣٪) وامتنع ثلاثة أفراد عن تحديد إجاباتهم وفقا للجدول رقم (٢٤) • ومن هذا نستنتج أن هناك ضرورة لتزويد العمد بمكاتب داخل الأحياء يكون الاتصال ما بين العمد والمواطنين عن طريقها •

جدول رقم (٢٤)

يوضح وسيلة الاتصال ما بين المواطنين والعمد

الرقم	ما وسيلة الاتصال الفاعلةالتي ترى أنها تحقق اداء فعالا للدور الذي يقوم به العمد؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	الاتصال المباشر بين الساكن والعمدة في مكتب العمدة الرسمي ٠	١٧٩	%٥٣,٤	
٢	الاتصال هاتفيا بين الساكن والعمدة ٠	٢١	%٦,٣	
٣	في أثناء اللقاءات الاجتماعية والمناسبات ٠	٢٨	%٨,٤	
٤	في مسجد الحي ٠	٤٧	%١٤	
٥	وسائل أخرى - اذكرها :-	٥٧	%١٧	
٦	عدم تحديد اجابة ٠	٣	%,٩	
	المجمـــوع	٣٣٥	%١٠٠	

١٠- قيام المواطنين بابلاغ العمد عن تأجير منزل أو شقة سكنية:

أجاب معظم أفراد العينة السكانية بعدم قيامهم بإبلاغ العمد عند تأجيرهم منازلهم أو شقق سكنية لساكنين جدد ٠ ونسبة ذلك

(٧٧%) وما نسبته (٩,٩%) من عينة السكان يرى أنه يجب الزام المواطن بإبلاغ العمد وكذلك المكاتب العقارية ، ويرى ما نسبته (٩%) من عينة السكان انهم يقومون بإبلاغ العمدة بذلك عند تأجيرهم لمنازل أو شقق سكنية . وامتنع فريق آخر عن ابداء رأيه كما هو موضح في الجدول رقم (٢٥) .

وعدم قيام المواطنين بإبلاغ العمد عن مستأجرين لمنازلهم أو شققهم السكنية يعود إلى أنه لم يطلب منهم أحد ذلك سواء مكاتب العقار أو العمد أو أي جهة كانت . ولكن لو طلب منهم ذلك فسوف يتعاونون بلا شك .

جدول رقم (٢٥)

يوضح مدى قيام المواطنين بابلاغ العمد عن تأجير المنازل والشقق السكنية

الرقم	إذا قمت بتأجير منزل أو شقه لديك . هل تقوم بإبلاغ العمدة ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٣٠	%٩	
٢	لا	٢٥٨	%٧٧	
٣	جواب آخر . يذكر - تم التنويه عنه بعاليه .	٣٣	%٩,٩	
٤	عدم تحديد اجابة	١٤	%٤,٢	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

١١- اعتقاد المواطن بأهمية التبليغ لمن أجاب بـ(لا) على السؤال السابق ٠

وقد أجاب معظم أفراد العينة بأهمية تبليغ العمد في حالة تأجير المنازل والشقق ، بلغت النسبة (٦٢,٧%) وامتنع ما نسبته (١٣,٧%) عن الإجابة ٠ ويرى فريق آخر بعدم أهمية هذا التبليغ ونسبة هؤلاء تمثل (١٣,١%) وابدى البعض عدم علمهم عن أهمية هذا التبليغ ونسبة هؤلاء بلغت (١٠,٤%) كما هو موضح في الجدول رقم (٢٦) ٠ اذا فمعظم عينة السكان يرون أهمية تبليغ العمد في حالة تأجير المنازل والشقق السكنية ، ولكنهم لا يعلمون كيف يتم ذلك ويرى الباحث الزام أصحاب المكاتب العقارية بتزويد العمد بصور من عقود الإيجار حتى تتحقق الفائدة المرجوة من ذلك الأمر ٠

جدول رقم (٢٦)
يوضح رأي المواطن في أهمية تبليغ العمد عن تأجير المنازل

الرقم	إذا كانت الإجابة بـ(لا) ٠ هل تعتقد بأهمية هذا التبليغ ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٢١٠	%٦٢,٧	
٢	لا	٤٤	%١٣,١	
٣	لا أعلم	٣٥	%١٠,٤	
٤	عدم تحديد اجابة	٤٦	%١٣,٧	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

١٢- رأي المواطن في بعض العناصر التي قد يكون لها أثر في تحسين أداء العمد لأدوارهم •

نلاحظ عند تحليل الجدول المرفق أن هذه العناصر وضعت كمقياس لاستجلاء الرأي لدى عينة السكان •

نلاحظ أن أعلى نسبة وهي (٥٢,٥%) من آراء عينة السكان كانت تفضل المؤهل التعليمي • وهذا يعطي دلالة على أهمية ذلك العنصر كأحد الشروط الواجب توفرها في شاغلي وظائف العمد •

العنصر الثاني الذي حاز على المركز الثاني هو ما يشير إلى مجموعة العناصر مكتملة أي أنه لابد من توافرها في شاغلي وظائف العمد ونسبة ذلك بلغت (٥١%) •

هناك فريق آخر ينظر إلى المكانة الإجتماعية وكذلك الخبرة لدى العمد بإعتبارها عنصرا هاما في شاغلي وظائف العمد • وقد جاءت نسبة هؤلاء (٤٥,٤%) • وفئة أخرى من عينة السكان ترى أن العمر له أهمية في شاغلي وظائف العمد • والقصد من ذلك أن العمدة الذي يتمتع بعمر متوسط له دور في نجاح مهامه كعمدة • نظرا لأن الأغلبية من العمد ممن تقدمت بهم السن من خلال الدراسة المسحية الخاصة بهم • وكانت نسبة فئة العمر (٣٥,٢%) • وهناك فريق آخر ينظر إلى الامكانيات المادية للعمدة على أنها عنصر من عناصر نجاح العمدة في مهامه والمقصود من ذلك أن الرواتب المجزية للعمد تعطي حافزا ودافعا في أداء العمل واتقانه والتفاني في أداء الواجب وهناك من يرى عناصر أخرى غير تلك التي وردت ومنها :-

أ - وجود سائق وسيارة خاصة بكل عمدة تساعده في أداء مهامه على أكمل وجه ٠

ب - تزويد العمد بموظفين ومحضرين ٠

ج - انشاء مكاتب حديثة للعمد داخل الأحياء ٠

وبلغت نسبة ذلك الراي ما يقدر بـ (٢٠,٣%) وفقا للجدول المرفق رقم (٢٧) ٠

وبذلك فقد اتفق افراد عينة السكان على أهمية تلك العناصر ٠ وانما كان لبعضها درجة تسبق الأخرى حسب الأهمية ٠ ونخلص الى ترتيبها حسب أهميتها على النحو التالي :-

١- المؤهل التعليمي ٠

٢- مجموعة العناصر التي ذكرت في الفقرة (هـ) من الجدول رقم(٢٧) ٠

٣- المكانة الإجتماعية والخبرة ٠

٤- العمر ٠

٥- الامكانيات المادية ٠

٦- الفقرة (و) وتشتمل على العناصر (أ) و (ب) و (جـ) الموضحة بعاليه ٠

جدول رقم (٢٧)
يوضح بعض العناصر المؤثرة في تحسين أداء الدور الذي يقوم به العمد

الرقم	العناصر	التكرار لكل عنصر من ٣٣٥ فردا*	النسبة المئوية	ملاحظات
أ	المؤهل التعليمي	١٧٦	%٥٢,٥	
ب	الامكانيات المادية للعمدة	٨٣	%٢٤,٨	
ج	العمر	١١٨	%٣٥,٢	
د	المكانة الاجتماعية والخبرة	١٥٢	%٤٥,٤	
هـ	كل ما سبق	١٧١	%٥١	
و	عناصر أخرى -	٦٨	%٢٠,٣	

١٣- نظرة المواطن في منطقة عسير إلى الدور الذي يقوم به عمد المنطقة.

ينظر معظم أفراد العينة السكانية إلى الدور الذي يقوم به العمد على انه دور ضعيف بنسبة مقدرة بـ(%٣٨,٨) ويرى البعض الآخر أن هذا الدور جيد بنسبة مقدرةبـ(%٢٤,٥)وفريق آخر يرى أنه مقبول بنسبة مقدرةبـ(%١٦,٧)وهناك من يعطي هذاالدور درجة ممتاز بنسبة مقدرة بـ (%١٠,٤)وهناك من يرى رأيا آخر عن هذا الدور بحيث يربط درجة نجاحه بدعم العمد بماسبق وذكرناه في السؤال السابق ونسبة هؤلاء(%٤,٥) وامتنع فريق عن إبداء رأيه كما هو موضح في الجدول رقم (٢٨) .

(*) مجموع أفراد العينة بلغ ٣٣٥ فردا من أصل (٦٠٠) فرد .

جدول رقم (٢٨)

يوضح نظرةالمواطنين الى الدور الذي يقوم به العمد

الرقم	كيف تنظر إلى الدور الذي يقوم به العمدة؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	دور ممتاز	٣٥	%١٠,٤	
٢	دور جيد	٨٢	%٢٤,٥	
٣	دور مقبول	٥٦	%١٦,٧	
٤	دور ضعيف	١٣٠	%٣٨,٨	
٥	رأي آخر	١٥	%٤,٧	
٦	عدم تحديد اجابه	١٧	%٥,١	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

١٤- رأي المواطن في أن يكون للعمد مقرا ثابتا ومعروفا لكافة سكان الأحياء ٠

لقد ابدى معظم أفراد العينة وجود مقر ثابت للعمد داخل الأحياء بنسبة عالية مقدرة بـ(%٩٧,٣) وابدى ثلاثة منهم رأيا آخر هو : وجود مكتب ملحق بمنزل العمدة ونسبة هؤلاء (%,٩) وامتنع اثنان عن تأييد هذا الرأي بنسبة بلغت (%,٦) وامتنع أربعة أفراد عن تحديد اجاباتهم كما هو موضح في الجدول رقم (٢٩)٠

وهذا التأييد الكبير الذي حققه هذا الإقتراح يعطي دلالة واضحة على رغبة المواطنين في أن تكون هناك مكاتب أو مقرات للعمد داخل الأحياء٠

جدول رقم (٢٩)
يوضح رأي المواطن في وجود مقر ثابت للعمد داخل الأحياء

الرقم	هل تؤيد أن يكون للعمد مقرا ثابتا ومعروفا لكافة السكان؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٣٢٦	%٩٧,٣	
٢	لا	٢	%,٦	
٣	رأي آخر اذكره	٣	%,٩	
٤	عدم تحديد اجابة	٤	%١,٢	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

١٥- عناصر مرتبة بالأرقام حسب الأهمية يرى المواطن أنها قد تساعد على أداء الدور الذي يقوم به العمدة •

كانت نتائج تحليل هذا الجدول الموضح أدناه بصورة مفصلة وشاملة لجميع العناصر وترتيبها حسب أهميتها وفقا لعدد تكرارات الاجابة لعينات السكان ثم وضع النسب المئوية لكل فئة •

أ - العنصر الأول وهو " زيادة الرواتب " اختار معظم عينة السكان وضعه على رأس القائمة بنسبة وقدرها (٢٣,٩%) وفئة أخرى يرونه في المرتبة الخامسة بنسبة وقدرها (١٨,٨%) ومنهم من يرى أنه يحتل المرتبة الرابعة بنسبة وقدرها (١٠,٧%) ومنهم من وضعه في المرتبة

الثانية بنسبة وقدرها (١٠,٤%) ومنهم من وضعه في المرتبة الثالثة بنسبة وقدرها (٧,٢%) • وامتنع ما نسبته (٢٩%) من العينة عن الاجابة على هذا العنصر • وربما اختاروا عنصرا آخر • كما هو موضح في الفقرة (أ) من الجدول رقم (٣٠) •

ب - العنصر الثاني وهو " تحسين الوضع الوظيفي للعمد " فقد وضعه معظم عينة السكان على رأس القائمة بنسبة وقدرها (٢٥,٧%) واختاره فريق آخر في المرتبة الثانية بنسبة وقدرها (٢٠,٦%) واختاره فريق آخر للمرتبة الرابعة بنسبة وقدرها (١٦,١%) وفريق وضعه في المرتبة الثالثة بنسبة اقل من سابقتيها تقدر بـ(١٣,٤%) ووضعه فريق آخر في المرتبة الخامسة بنسبة قدر بـ(٢,٧%) • ونسبة (٢١,٥%) من العينة امتنعوا عن تحديد الاجابة • كما هو موضح في الفقره (ب) من الجدول رقم (٣٠) •

ج - العنصر الثالث وهو " تعيين مساعدين ومحضرين للعمد " فقد وضعه فريق من عينة البحث في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بـ(٣٠,٧%) وفريق آخر وضعه في المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ(٢٢,٧%) وآخر وضعه في المركز الرابع بنسبة تقدر بـ (١٤,٣%) ووضعه فريق آخر في رأس القائمة بنسبة تقدر بـ(٧,٨%) وفريق آخر وضعه في المستوى الخامس بنسبة تقدر بـ(٤,٢%) وامتنع ما نسبته (٢٠,٣%) من عينة السكان من تحديد الإجابة • وفقا لما ورد في الفقرة (د) من الجدول رقم (٣٠) •

د- العنصر الرابع وهو " ايجاد مقرات حديثه للعمد في كل حي " • فقد اختار معظم أفراد عينة البحث أن يضعوه في أعلى القائمة بنسبة

تقدر بـ (٣٧,٦٪) ووضعه بعضهم في المستوى الثالث بنسبة تقدر بـ(٢١,٨٪) وفريق آخر وضعه في المستوى الرابع بنسبة تقدر بـ (١٣,٧٪) وفئة من عينة السكان وضعت هذا العنصر في المستوى الثاني بنسبة تقدر بـ(١١,٩٪) وفريق آخر وضعه في المستوى الخامس بنسبة تقدر بـ(٢,٤٪) وامتنع ما نسبته (١٢,٥٪) من عينة السكان عن تحديد الاجابة ، وفقا للفقرة (د)من الجدول رقم (٣٠) .

هـ - العنصر الخامس : وهو " تزويد العمد بالأجهزة الحديثة التي تساعد في تنظيم العمل مثل " الحاسب الآلي " . فقد رأى معظم عينة السكان عدم أهمية مثل ذلك ووضعوا هذا العنصر في الدرجة الخامسة. من حيث الأهمية بنسبة تقدر بـ(٣٢,٨٪) . وفريق آخر وضعه في الدرجة الرابعة بنسبة تقدر بـ(١٢,٥٪) . وفريق آخر اختار لهذا العنصر الدرجة الثالثة بنسبة تقدر بـ (١١,٣٪) وهناك من وضعه في الدرجة الثانية بنسبة تقدر بـ(٩٪) ونسبة ضئيلة تقدر بـ(٤,٥٪) وضعته في الدرجة الأولى على رأس القائمة . ونسبة تقدر بـ(٣٠,٩٪) لم تحدد اجاباتها في هذا العنصر وربما اختارت عنصرا آخر وكان لها رأي آخر . وفقا للفقره هـ من الجدول رقم (٣٠).

و - العنصر السادس : ويتعلق بأي رأي تراه عينة السكان في هذا البحث حول العناصر التي تدفع بأداء العمد إلى الأفضل . وقد امتنع الأغلبية بنسبة تقدر بـ(٨٦,٦٪) من عينة السكان عن الادلاء بأي راي أو اجابة ، وهذه الغالبية هم ممن اختاروا أحد العناصر الموضحة في الفقرات السابقة ، وتبقى نسب بسيطة كما هي موضحة في الجدول.

وهناك نسبة تقدر بـ(٥,٧%) لها اقتراحات وآراء أخرى منها:-

١- تزويد العمد بسيارات وسائقين •

٢- اختيار العمد من أصحاب المؤهلات العلمية العالية •

٣- إعطاء صلاحية ونوع من الاستقلال الإداري للعمد •

وبهذا فإن جميع هذه العناصر مهمة جدا لمساعدة العمد في أداء أدوارهم ويبقى ترتيب أهميتها وفقا لاختيارات عينة السكان كما هو موضح بالجدول رقم (٣٠) • ولكن الجميع يتفق على أهميتها لتحسين وتطوير أداء العمد •

جدول رقم (٣٠)

يوضح ترتيب العناصر حسب أهميتها والتي تساعد على أداء الدور الذي يقوم به العمد

الرقم	العناصر	درجة * الاهمية	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
أ	زيادة الرواتب	١	٨٠	٪٢٣,٩	
		٥	٦٣	٪١٨,٨	
		٤	٣٦	٪١٠,٧	
		٢	٣٥	٪١٠,٤	
		٣	٢٤	٪٧,٢	
	عدم تحديد اجابة	—	٩٧	٪٢٩	
	المجموع		٣٣٥	٪١٠٠	
ب	تحسين الوضع الوظيفي للعمد	١	٨٦	٪٢٥,٧	
		٢	٦٩	٪٢٠,٦	
		٤	٥٤	٪١٦,١	
		٣	٤٥	٪١٣,٤	
		٥	٩	٪٢,٧	
	عدم تحديد اجابة	—	٧٢	٪٢١,٥	
	المجموع		٣٣٥	٪١٠٠	
ج	تعيين مساعدين ومحضرين للعمد	٢	١٠٣	٪٣٠,٧	
		٣	٧٦	٪٢٢,٧	
		٤	٤٨	٪١٤,٣	
		١	٢٦	٪٤,٨	
		٥	١٤	٪٤,٢	
		—	٦٨	٪٢٠,٣	
	عدم تحديد إجابة				
	المجموع		٣٣٥	٪١٠٠	

(*) درجة الأهمية تعني الأسبقية في الترتيب (من ١ إلى ٦).

يتبع

تابع الجدول رقم (٣٠)

الرقم	العناصر	درجة * الاهمية	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
د	ايجاد مقرات حديثه للعمد في كل حي	١	١٢٦	%٣٧,٦	
		٣	٧٣	%٢١,٨	
		٤	٤٦	%١٣,٧	
		٢	٤٠	%١١,٩	
		٥	٨	%٢,٤	
	عدم تحديد اجابة	—	٤٢	%١٢,٥	
	المجموع		٣٣٥	%١٠٠	
هـ	تزويد العمد بالأجهزة الحديثة التي تساعد في تنظيم العمل مثل " الحاسب الآلي " .	٥	١١٠	%٣٢,٨	
		٤	٤٢	%١٢,٥	
		٣	٣٨	%١١,٣	
		٢	٣٠	%٩	
		١	١٥	%٤,٥	
	عدم تحديد اجابة	—	١٠٠	%٣٠,٩	
	المجموع		٣٣٥	%١٠٠	
و	رأي آخر - يذكر	١	١٦	%٤,٨	
		٥	٧	%٢,١	
		٢	١	%٠,٣	
		٣	١	%٠,٣	
		٤	١	%٠,٣	
		٦	١٩	%٥,٧	
		—	٢٩٠	%٨٦,٦	
	المجموع		٣٣٥	%١٠٠	

(*) درجة الأهمية تعني الأسبقية في الترتيب (من ١ إلى ٦) .

١٦- رأي المواطنين في منطقة عسير عن أهمية وظائف العمد في الوقت الحاضر .

يرى معظم أفراد العينة أن هناك أهمية لوظائف العمد في الوقت الحاضر . وبلغت النسبة (٨٥,١%) بينما يرى فريق عكس ذلك . أي عدم وجود أهمية لهذه الوظائف في الوقت الحاضر . وهم أقلية ونسبة ذلك (٩%) بينما أبدى فريق ثالث عدم علمه عن أهمية وظائف العمد من عدمها في الوقت الحاضر ونسبة هؤلاء بلغت (٤,٨%) وامتنع أربعة أفراد عن تحديد إجاباتهم وفقا للجدول رقم (٣١) .

وهكذا فقد أبدى معظم أفراد العينة رأيهم بأهمية وظائف العمد في وقتنا الحاضر . وبأنهم يؤدون دورا مهما من خلال وظيفة العمودية .

جدول رقم (٣١)
يوضح رأي المواطن عن أهمية وظائف العمد في الوقت الحاضر

الرقم	هل تعتقد بأهمية وظيفة العمدة في وقتنا الحاضر ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٢٨٥	%٨٥,١	
٢	لا	٣٠	%٩	
٣	لا أعلم	١٦	%٤,٨	
٤	عدم تحديد اجابة	٤	%١,٢	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

١٧- مدى اطلاع المواطنين على أنظمة العمد وخصوصا نظام عام ١٤٠٦هـ .

أبدى معظم أفراد عينة البحث عدم اطلاعهم على نظام العمد ونسبة ذلك تقدر بـ (٩٠,٤%) في حين أبدى فريق آخر أنه اطلع على ذلك النظام بنسبة تقدر بـ (٧,٢%) وامتنع ثمانية أفراد عن تحديد اجاباتهم كما هو موضح في الجدول رقم (٣٢) .

ويعتمد اطلاع المواطنين على نظام العمد من خلال البدء في تطبيق ذلك النظام وخصوصا ما يتعلق منها بتكوين لجنة تختص بتنمية وتطوير خدمات العمد وتشجيع سكان الحي على التعاون لمساعدة العمدة في القيام بواجباته المنصوص عليها في هذا النظام[١] .

جدول رقم (٣٢)

يوضح مدى اطلاع المواطنين على نظام العمد

الرقم	هل اطلعت على نظام العمد الجديد الصادر عام ١٤٠٦هـ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٢٤	%٧,٢	
٢	لا	٣٠٣	%٩٠,٤	
٣	عدم تحديد اجابة	٨	%٢,٤	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

---

(١) نظام العمد لعام ١٤٠٦هـ ، المادة الخامسة عشرة . انظر الملحق رقم (٥).

١٨- رأي المواطنين الذين اطلعوا على هذا النظام والذين أجابوا بـ(نعم) على السؤال السابق ٠

أجاب ما نسبته (٣%) أن هذا النظام جيد ٠ وفريق آخر يرى أنه ممتاز بنسبة تقدر بـ(٢,٧%) ٠ والبعض يرى أنه لا بأس به ونسبة هؤلاء هي (٢,١%) والبعض يرى أنه غير واف بنسبة تقدر بـ(١,٥%) والنسبة العظمى وهي (٩٠,٧%) لم تشترك في الاجابة على هذا السؤال لارتباطه بالسؤال السابق ٠ انظر جدول رقم (٣٣)٠

ويعني عدم اجابة افراد عينة البحث على هذا السؤال الخاص بنظام العمد ٠ انهم لم يطلعوا عليه وينطبق على ذلك ما ذكرناه عن هذاالنظام في السؤال السابق اضافة إلى تنفيذ المادة العشرين من نظام العمد الخاصة باصدار اللائحة التنفيذية لهذا النظام ٠

جدول رقم (٣٣)

يوضح رأي المواطن في نظام العمد

الرقم	إذا كان الجواب على السؤال السابق " نعم " فما هو رأيك في هذا النظام ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	ممتاز	٩	%٢,٧	
٢	جيد	١٠	%٣	
٣	لا بأس به	٧	%٢,١	
٤	غير واف	٥	%١,٥	
٥	عدم الاجابة	٣٠٤	%٩٠,٧	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

١٩- مدى تلبية هذا النظام لطموحات المواطنين في تحقيق توقعاتهم من العمد •

اجاب بـ(نعم) ما نسبته (١١,٦%) وأجاب بـ(لا) ما نسبته (٦,٩%) وأغلبية عينة السكان لم يجيبوا على هذا السؤال لعدم اطلاعهم في الأصل على نظام العمد • ونسبة هؤلاء تقدر بـ(٨١,٥%) وفقا للجدول رقم (٣٤) •

وحتى تصدر اللائحة التنفيذية لنظام العمد وتنفذ جميع مواده فإن أغلب المواطنين لن يستطيعوا تقييم هذا النظام الذي لم يطبق حتى الآن • ولن يستطيعوا الافصاح عن توقعاتهم عن العمد ومدى تحقيقهم لها •

جدول رقم (٣٤)

يوضح مدى تلبية نظام العمد لطموحات المواطنين

الرقم	هل يلبي هذا النظام طموحاتك في تحقيق توقعاتك من العمد ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	نعم	٣٩	١١,٦%	
٢	لا	٢٣	٦,٩%	
٣	رأي آخر • أذكره :	-	-	
٤	عدم تحديد اجابة	٢٧٣	٨١,٥%	
	المجموع	٣٣٥	١٠٠%	

٢٠- رأي المواطن في منطقة عسير عن الأداء العام للعمد في المملكة وأي المناطق يمتاز عمدها عن غيرهم • من ناحية الأداء الجيد ٠؟

يرى معظم أفراد عينة السكان أن المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية تتميز بأداء عمدها لأدوارهم بصورة تفوق مثيلاتها من بقية مناطق المملكة • ونسبة هؤلاء تمثل (٥٦,٤%) ثم يليهم فئة ترى أن عمد المنطقة الجنوبية يؤدون دورهم بصورة جيدة ونسبة ذلك (٩,٦%) وهناك من اختار عمد المنطقة الوسطى من المملكة بنسبة تقدر بـ(٥,٧%) • واختار ثلاثة أفراد المنطقة الشرقية بنسبة تقدر بـ(٠,٩%) واختار اثنان المنطقة الشمالية للمملكة بنسبة تقدر بـ (٠,٦%) وهناك من لم يحدد اجابته وبلغت نسبة ذلك (٢٦,٩%) كما هو موضح بالجدول رقم (٣٥) •

ويعود السبب في عدم تحديد الإجابة الى قلة التعريف بالعمد وما يقومون به من مهام، إضافة إلى ضعف دورهم وعدم تطويره، والبطء في تطبيق الأنظمة الصادرة بحقهم • ونوصي بالبدء في تطبيق تلك الأنظمة وما تلاها وسيضمن ذلك في التوصيات العامة للبحث • أما عن اختيار معظم أفراد عينة البحث عمد المنطقة الغربية في تميز أدائهم الجيد عن غيرهم من عمد المناطق الأخرى فيعود ذلك إلى عدة أسباب ذكرنا بعضا منها في مقدمة الدراسة[١] • ومن الأسباب أيضا أن عمد المنطقة الغربية هم أقدم عمد المملكة وأكثرهم خبرة وامكانياتهم التعليمية والمادية أفضل وكذلك تعاون سكان المنطقة معهم • مما جعلهم يشتهرون في مجال العمودية كوظيفة، ومكانة اجتماعية مرموقة في الأحياء •

---

(١) راجع ص ٤ •

جدول رقم (٣٥)

يوضح المنطقة التي يؤدي عمدها دورهم بصورة جيدة داخل المملكة

الرقم	أي المناطق في المملكة العربية السعودية ترى أن العمدة يؤدي دوره فيها بصورة جيدة ؟	التكرار	النسبة المئوية	ملاحظات
١	المنطقة الجنوبية	٣٢	%٩,٦	
٢	المنطقة الشمالية	٢	%٠,٦	
٣	المنطقة الوسطى	١٩	%٥,٧	
٤	المنطقة الغربية	١٨٩	%٥٦,٤	
٥	المنطقة الشرقية	٣	%٠,٩	
٦	عدم تحديد اجابة	٩٠	%٢٦,٩	
	المجموع	٣٣٥	%١٠٠	

٢١- اقتراحات وآراء المواطنين في منطقة عسير حول العمد والتي يرون أنها قد تساعد في رفع مستوى وتحسين كفاءة وفاعلية أداء العمد.

ويمكن تلخيصها فيمايلي :-

أ - تحسين الوضع الوظيفي للعمد وزيادة رواتبهم .

ب - ايجاد مقرات حديثة للعمد داخل الأحياء وتجهيزها بالأجهزة الحديثة التي تساعد في تنظيم العمل مثل أجهزة الحاسب الآلي وأجهزة الاتصالات الحديثة .

ج - ايجاد وظائف معاونين للعمد ومحضرين وسائقين .

د - تزويد العمد بسيارات .

هـ - اختيار العمد من أصحاب المؤهلات العلمية العالية .

و - أن يكون العمدة من أصحاب الخبرات السابقة وله علاقاته الرسمية والاجتماعية لانجاح عمله .

ز - أن يكون العمدة على معرفة واطلاع بكافة شئون الحي أو الأحياء التي يتولى عموديتها . وأن يكون محبا للخير والنفع العام.

ح - أن يكون للمواطن داخل الحي رأي في عملية اختيار العمدة من بين عدد من الأشخاص المرشحين .

ط - أن يتعاون أصحاب المكاتب العقارية مع عمد الأحياء في حصر ومعرفة المساكن والساكنين ، وتزويد العمد بصورة من عقود الإيجار .

ملخص بأهم نتائج الاستبانة رقم "٢" الخاصة بعينة السكان في منطقة عسير

١- معظم أفراد عينة السكان أعمارهم من ٣٠ إلى ٣٥ سنة •

٢- معظم أفراد العينة ممن يحمل مؤهلا جامعيا •

٣- معظم أفراد العينة متزوجون •

٤- معظم أفراد العينة يعرفون عمد أحيائهم ومقراتهم •

٥- لا توجد علاقة بين أكثرية المواطنين والعمد في منطقة عسير •

٦- يرى أغلبية عينة الدراسة أن الدور الذي يقوم به العمد في منطقة عسير متوسط الأهمية •

٧- أكثرية أفراد العينة لا يلجؤون إلى العمد لحل مشكلات تواجههم •

٨- هناك بعض التعاون من قبل المواطنين مع العمد بنسب متفاوتة تميل في معظمها إلى عدم وجود مجالات محددة من التعاون المطلوب وذلك يعود لتضاؤل دور العمد وضعف مؤهلاتهم وتقدم السن بأكثريتهم وضعف امكانياتهم وكذلك ضعف الاتصال بأدواته المختلفة فيما بينهم •

٩- يرى معظم أفراد العينة أن هناك قصورا لدى المواطن في علاقته بالعمد •

١٠- يرى البعض من عينة السكان في منطقة عسير أن العمد يقومون بدورهم كما ينبغي في بعض الأحيان •

١١- يرى البعض من السكان أن هناك دورا للعمد في خدمة الأحياء التي يشرفون عليها في النواحي الإجتماعية والخدمية •

١٢- معظم أفراد العينة لا علم لهم بأي دور للعمد في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها ، علما بأن دور العمد في هذا المجال دورا هاما وحيويا بل وجزء هام من وظيفته التي رسخها النظام ،

١٣- يرى معظم السكان أن العمد لا يحققون توقعات أهالي الأحياء التي يشرفون عليها ،

١٤- أبدى معظم أفراد العينة عدم علمهم عن وجود عوائق تنظيمية أو إدارية وبنائية يمكن أن يكون لها دور في اعاقة تحقيق العمد لأدوارهم المستهدفة وهناك من يرى وجود تلك العوائق ويقر بها وإن كان هناك من يعتقد بوجود عوائق أخرى ذات صلة ومنها :-

أ - عدم وضوح الصلاحيات والسلطات الممنوحة للعمد والتي تتناسب مع وظائفهم ،

ب - ضعف الهياكل التنظيمية والوظيفية لتشكيلات العمد ،

ج - ضعف المستويات التعليمية والمؤهلات المطلوبة ،

د - ضعف الثقة لدى المواطن في الدور الذي يقوم به العمد ،

هـ - عدم وجود دوائر تنظيمية وادارية للعمد تساعدهم على أداء الدور ،

و - عدم وجود مكاتب مستقلة للعمد وعدم دعمهم بموظفين وأجهزة حديثة في مجال عملهم ،

١٥- هناك فجوة ومسافة في علاقة العمد بالمواطنين وفي ظل الأوضاع الحالية للعمد فإن هذه الفجوة ما تزال قائمة ويمكن ردمها من خلال التعاون المشترك وتعزيز دور العمد وتفهم كل من المواطنين والعمد لدور كل منهم تجاه الآخر ،

١٦- هناك ثقة لدى المواطن في الدور الذي يقوم به العمد كما أن هناك عدم علم لدى الأكثرية بهذه الثقة التي يوليها المواطنون في الدور الذي يقوم به العمد ، وهناك أيضا من لا يثق من المواطنين في العمد ، والثقةتتطلب بناء جسورامن التعاون الصادق والدعم والمؤازرة للعمد، تهيأت الفرص وتسخير الامكانات لانجاح الدور وبناء الثقة ،

١٧- هناك الكثير من العوائق والمصاعب التي تحول دون أداء العمد لأدوراهم ولكنها في مجملها تتكون من بعض العناصر التالية وفقا لترتيبها:

أ - ضعف الامكانيات المتاحة للعمد ،

وتدخل ضمن هذا العنصر فقرات عديده منها : ضعف المستويات التعليمية للعمد - وتقدم السن بأكثريتهم ، وضعف هياكلهم الوظيفية وصلاحياتهم ،

ب - عدم وجود موظفين ومساعدين يعاونون العمد في مهامهم ،

ج - عدم قيام العمد بأداء دورهم كما ينبغي ،

د - عدم تعاون السكان مع العمد ،

هـ - عدم وجود أجهزة حديثة مثل الحاسب الحالي ،

أسباب أخرى مثل عدم وجود استقلال إداري للعمد وعدم وجود آليات نقل مثل السيارات التي تساعد العمد على التنقل والتجوال المستمرة ،

١٨- أثبتت الدراسة أن العمد يحتلون مكانة متواضعة وان كان هناك من يرى أنها مكانة متوسطة ، وقلة من يعتقدون بعلوها ،

١٩- يلجأ معظم السكان إلى العمد لتوقيع الأوراق والمشاهد والتعاريف والبعض يلجأ إلى جهة عمله لأخذ التعاريف والمشاهد اللازمة ،

٢٠- معظم السكان لا يقدمون أي مبالغ مالية للعمد مقابل توقيع أو تصديق المشاهد ، وإن كان هناك من يدفع اذا طلب منه أو بمبادرة ذاتية ، ودفع مثل هذه المبالغ لا ضرورة له على الاطلاق ، فالعمد موظفون رسميون يتقاضون رواتب من الحكومة مقابل ما يقومون به من أعمال ومن ضمنها توقيع الأوراق والمشاهد مجانا ،

٢١- جميع السكان في منطقة عسير يتعاملون مع شيوخ الشمل ومع النواب ومع العمد ، ومعظم السكان ينحدرون من قبائل عريقة ولكل قبيلة عدد من المشائخ والنواب وقد اقتصرت أعمال العمد في الماضي على الحواضر وفي المدن الرئيسية مثل أبها وخميس مشيط ، والمشائخ والنواب يقومون بأداء أعمال متشابهة إلى حد كبير مع الأعمال التي يقوم بأدائها العمد في الوقت الحاضر ، وكثير من سكان المدن يعودون إلى مشائخهم ونوابهم لأخذ التعاريف وتصديق المشاهد من قبلهم ،

٢٢- أغلبية السكان لا يوجهون الدعوة إلى العمدة في المناسبات التي يقيمونها وهذا دلالة على ضعف العلاقة بين الطرفين ،

٢٣- يرى معظم أفراد العينة انه لا يوجد للعمد دور في تنمية وخدمة الأحياء التي يشرفون عليها ، والحقيقة أن للعمد دور هام وكبير في هذا المجال وذلك عندما يعزز دوره وتهيأ له الإمكانيات اللازمة لانجاح دوره ،

٢٤- هناك دور للعمد في مجال البحث والإبلاغ عن مستحقي معاشات الضمان الإجتماعي ودعم المؤسسات الخيرية وفقا لنماذج واجراءات تقوم عليها تلك الهيئات ، ودور العمد هام وحيوي في الإبلاغ عن المستحقين

لهذه المساعدات وهم أقدر الناس على البحث عن المحتاجين من الفقراء والأيتام الذين لا عائل لهم . وتلمس الحالات المستترة التي تستحق مزيد العون والمساعدة . وهذا جزء من عملهم داخل الأحياء التي يشرفون عليها .

٢٥- لا يوجد دور للعمد في طلب الخدمات الصحية أو التعليمية أو الهاتفية أو الكهربائية والطرق في الأحياء التي يشرفون عليها ومرد ذلك أن هذه الهيئات والمصالح الحكومية تقوم بواجباتها وفقا لسياسات وخطط التنمية على مستوى المملكة ووفقا لميزانيات محددة لكل مصلحة ولكل هيئة ودور العمد يبقى في تصديق طلبات ايصال الخدمات الى المنازل في حالات فردية . ولو أن النظام يلزمهم بمثل هذا الدور . بحكم قربهم والتصاقهم بأهالي الأحياء . وتلمس احتياجات هذه الأحياء من الخدمات .

٢٦- هناك دور للعمد في ابلاغ الجهات المختصة عن أي عبث وسوء استخدام للمرافق العامة . ولكن معظم أفراد عينة السكان لا يعلمون بمثل هذا الدور . ودور المواطن مكمل لدور العمد في مثل هذا الأمر . فحماية منجزات الوطن ومكتسباته من مرافق وخلافه مهمة كل مواطن شريف يغار على وطنه ويطمح في رقي وازدهار خدماتها وكافة مرافقها .

٢٧- معظم أفراد عينة السكان لا يعلمون بأي دور للعمد في التعاون مع موظفي الدولة الموفدين في مهام رسمية . والحقيقة أن العمد يتعاونون مع هؤلاء الموفدين عندما يطلب منهم ذلك وهذا ضمن واجباتهم الوظيفية وكذلك في مرافقتهم عندما يطلب منهم ذلك .

٢٨- معظم أفراد العينة لا يعلمون بأي دور أمني يقوم به العمد في الأحياء التي يشرفون عليها . والعمد هم من رجال الأمن ولكن قيام

أجهزة الأمن المختلفة بأدوارها قلل من دور العمد في الناحية الأمنية اضافة إلى ما سبق وذكرناه عن ضعف المؤهلات والامكانيات الخاصة بالعمد مما ينعكس أثره على الأداء في كل المجالات وخصوصا المجال الأمني . ولهم اهميتهم ودورهم المشهود في محاربة المخدرات من خلال معرفتهم واهتمامهم المستمر بسكان أحيائهم . وكذلك دورهم في الإبلاغ عن تجار السلاح وحامليه بدون ترخيص وفي تتبع الظواهر الاجرامية والإبلاغ عنها وكذلك مراقبة المنحرفين وأصحاب الجرائم الأخلاقية والهاربين من وجه العدالة والمقيمين بصورة غير نظامية . والابلاغ عن من يتستر عليهم أو يؤويهم .

كذلك فإن العمد يقومون بدور في مساعدة دوريات الأمن والشرطة الراجلة وكل ما ذكرناه يدخل ضمن اختصاصات العمد والواجبات التي شرعها النظام بحقهم سواء قاموا بأدائها بصورة جيدة أو عكس ذلك فإن هذه واجباتهم الملقاه على عاتقهم .

٢٩- ان وسيلة الاتصال التي يرى المواطنون انها تحقق أداء فعالا للدور الذي يقوم به العمد هو أن يكون الاتصال مباشرة في مكاتب العمد الرسمية .

٣٠- معظم المواطنين لا يقومون بإبلاغ العمد عند تأجيرهم منازلهم لساكنين جدد وذلك لأنه لا أحد يطلب منهم ذلك ، سواء مكاتب العقار أو حتى العمد أنفسهم ولو طلب ذلك بصورة الزامية عن طريق مكاتب العقار فسيتم تعاون المواطنين في هذا الأمر لاعتقاد أكثريتهم بأهمية مثل هذا التبليغ .

٣١- يتفق جميع أفراد عينةالدراسة على أهمية كل العناصر الموضحة أدناه

ومدى تأثيرها على مستوى أداء الدور الذي يقوم به العمد ، ولكن لبعض منها درجة تسبق الأخرى من حيث الأهمية وفقا للترتيب التالي حسب الأهمية :-

أ - المؤهل التعليمي ،

ب - مجموعة العناصر الموضحة في هذه الفقرات ،

ج - المكانة الإجتماعية والخبرة ،

د - العمر ،

هـ - الإمكانيات المادية ،

و - وجود سائق وسيارة لكل عمدة ، وتزويد العمد بمحضرين وموظفين وانشاء مكاتب حديثة للعمد داخل الأحياء ،

٣٢- يرى المواطنون في منطقة عسير أن الدور الذي يقوم به عمد المنطقة في الوقت الحاضر بأنه دور ضعيف ،

٣٣- أيد معظم أفراد عينة السكان بنسبة عالية جدا أن يكون لكل عمدة مقرا ثابتا داخل الحي الذي يتولى الاشراف عليه ، ليصبح عنوانا ومقرا ثابتا يعرفه كافة السكان ويقصده من يرغب في مقابلته من موظفي الدولة ورجال الأمن ،

٣٤- أجمع أفراد عينة السكان على أهمية بعض العناصر التي طرحت عليهم والتي لها أثر مباشر في مساعدة العمد على أداء دورهم ، وقد تم ترتيبها وفقا لآراء عينة السكان ونوجزها فيمايلي :-

أ - زيادة رواتب العمد ،

ب - تحسين الوضع الوظيفي للعمد ،

ج - تعيين مساعدين ومحضرين للعمد ،

د - ايجاد مقرات حديثة للعمد في كل حي وتزويدها بالأجهزة الحديثة ٠

٣٥- يرى معظم أفراد عينة الدراسة أن هناك أهمية لوظائف العمد في الوقت الحاضر بنسبة عالية بلغت(٨٥,١%)وفقا للجدول رقم(٣١)ص ٢٠٣ ٠

٣٦- لم يطلع معظم أفراد عينة الدراسة على أنظمة العمد ، وبالتالي لا يستطيعون تقييمها ، إذ أنه حتى الآن لم يطبق أحدث ما صدر بحقهم من أنظمة ٠ وعند البدأ في تطبيقه يمكن معرفة مدى تحقيقه لطموحاتهم أم لا ٠

٣٧- يتفق معظم أفراد العينة على تميز الأداء لعمد المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية ٠ ويعود ذلك لبعض الأسباب ذكرنا بعضا منها في مقدمة الدراسة وبإعتبار أقدمية العمودية كوظيفة في المنطقة الغربية ٠ وامكانياتهم التعليمية والمادية الجيدة وكذلك لتعاون السكان معهم ٠

٣٨- يرى معظم أفراد العينة السكانية عدد من الإقتراحات التي قد تساعد في رفع مستوى وتحسين كفاءة أداء العمد ٠ ومنها :-

أ - تحسين الوضع الوظيفي للعمد وزيادة رواتبهم ٠

ب - ايجاد مقرات حديثة للعمد داخل الأحياء وتجهيزها بالأجهزة الحديثة التي تساعد في تنظيم العمل مثل أجهزة الحاسب الآلي وأجهزة الاتصالات الحديثة ٠

ج - إيجاد وظائف معاونين للعمد ومحضرين وسائقي سيارات وتأمين السيارات ٠

د- اختيار العمد من أصحاب المؤهلات العلمية العالية ٠

و - أن يكون العمدة من أصحاب الخبرات وله علاقاته الجيدة بالسكان وكافة المسئولين ٠

ز - أن يكون العمدة على دراية ومعرفة بالحي الذي يتولى الاشراف عليه ٠

ح - اشراك المواطن داخل الحي في عملية اختيار العمدة ٠

ط - تعاون أصحاب المكاتب العقارية مع العمد وتزويدهم بصور من عقود البيع أو الإيجار للمواطن والمقيم على حد سواء ٠

— ٠٠ — ٠٠ —

ثانيا : التوصيات العامة للدراسة :

كما ذكرنا سابقا فإن عدد العمد في الوقت الحاضر لا يتناسب مع التوسع الذي تشهده المدن بأحيائها الجديدة مما يستدعي دعم الوظائف والامكانيات . وفيما يلي بعض التوصيات التي خرجت بها الدراسة :-

١- يحتاج العمد في منطقة عسير الى معاونين ومحضرين يساعدونهم في أداء أعمالهم . وبعض العمد كان لديه محضر أو محضرون ولكنهم تقلصوا الى حد بعيد فلا يوجد إلا القليل من المحضرين .

٢- ذكر بعض العمد أنهم في حاجة ماسة إلى سائق وسيارة رسمية لكل منهم تساعده في أداء عمله .

وقد اتضح للباحث أهمية ذلك من خلال مطالعته وما عايشه في الواقع أثناء أجرائه للمقابلة مع العمد.

٣- يوصي الباحث بايجاد مقرات حديثة ومهيئة داخل الأحياء وذلك يساعد في تطوير علاقات العمد بسكان مجتمعاتهم وخصوصا عندما يكون هناك مقر رسمي لكل عمدة يقصده من يرغب من السكان ويكون وسيلة اقتراب وتعارف وتعاون بين العمد وسكان المجتمع المحلي ومندوبي الدولة الموفدين في مهام رسمية ورجال الأمن والدوريات الراجلة داخل الأحياء .

٤- ضرورة تعاون أصحاب المكاتب العقارية مع العمد في تزويدهم بعقود الإيجار والسكن لكل وافد ومقيم .

٥- تزويد العمد بموظفين أكفاء وأجهزة حديثة في مجال الاتصالات والتخزين كأجهزة الهاتف والفاكس والحاسب الآلي •

٦- تعاون البلديات في المدن والقرى مع العمد وذلك بتحديد نطاق الاشراف لكل عمدة من خلال ترقيم الشوارع والمساكن وكذلك الأحياء وتزويد كل عمدة بخريطة عن الحي أو الأحياء المسئول عنها •

٧- عقد ندوات في الجامعات وفروعها عن أهمية أعمال العمد يدعى اليها عمد كل منطقة ويحاضر فيها عدد من المختصين لتوضيح الدور الحقيقي للعمد وضرورة التعاون معه من قبل كل مواطن لما فيه من خير ومصلحة عامة مشتركة •

٨- وضع الضوابط والشروط اللازمة لشغل وظائف العمد موضع التنفيذ• ونوصي أن يكون شاغل وظيفة العمدة من أصحاب المؤهلات العليا ومن أصحاب الخبرات الادارية والأمنية كما حدد ذلك النظام الصادر لعام ١٤٠٦هـ •

٩- الاسراع في إصدار لائحة العمد التنفيذية ووضعها موضع التنفيذ •

١٠- تحقيق التعاون التام بين المواطنين والعمد من خلال اقامة الندوات واللقاءات بين الجانبين وشرح وظيفة ومهام العمد للمواطن حتى يكون فهما صحيحا عن دور العمد • وذلك من خلال وسائل الإعلام •

١١- اقامة حفل تكريمي لعمد المنطقة الحاليين وذلك عند البدء في تطبيق نظام العمد بوظائفه ومراتبه الجديدة • وتسوية أوضاعهم بطريقة كريمة والأخذ في الاعتبار الجهود المضنية التي بذلوها اثناء فترة عملهم •

١٢- اعداد دراسة مستقلة عن النواب ومشائخ القبائل في المنطقة أو على مستوى المملكة لتقديم هذه الفئة من المسئولين القبليين والجهود التي يبذلونها في سبيل الرفع من مستويات جماعاتهم خصوصا في وجود تشابه للدور الذي يقوم به العمد مع دور هؤلاء النواب والمشائخ.

١٣- اقتراح صدور نظام يرتب أوضاعهم ويحدد مسئولياتهم ويكافيء الخدمات الجليلة التي قاموا وما زالوا يقومون بها .

١٤- يجب طبع اللوائح والتعليمات الخاصة بالعمد وتزويد كل عمدة بنسخة منها .

١٥- مراعات السن في عملية اشغال وظائف العمد بحيث يكون سن المتقدم مناسب للقيام بأعباء ومسئوليات الوظيفة .

١٦- إعطاء العمد زيا موحدا يكون مخصصا لهم حتى يعطيهم نوعا من التمييز والهيبة لدى السكان .

١٧- ضرورة التنسيق المستمر بين العمد وبين الادارات والأجهزة المعنية بالأمن في تعقب المجرمين ورصد تحركاتهم وحصر المخالفين والمنحرفين وكل ما له علاقة بالناحية الأمنية .

١٨- ضرورة التنسيق المستمر بين أجهزة الخدمة المحلية وعمد الأحياء في النواحي البلدية والصحية والكهرباء والهاتف والطرق. وأن يكون العمدة على اطلاع بكل مشروع ينفذ أو يطلب تنفيذه .

١٩- يرى الباحث أن يكون هناك علاقة بين العمد ومجالس المناطق التي احدثت بموجب الأمر الملكي الكريم رقم أ/٩٢ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ ومن الأفضل أن يكون المجلس هيئة اشرافية أو رقابية على أعمال

العمد ومشاركتهم في الاجتماعات التي تعقدها عند تنفيذ نظام العمد لعام ١٤٠٦هـ وقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٢٣٨/١ وتاريخ ١٤١٢/١/٢٣هـ الخاص بالفئات والمكافآت بفئاتهم المختلفة .

٢٠- زيادة صلاحيات العمد بما يمكنهم من ادارة المكاتب الخاصة بهم . وضرورة التوجه نحو اللامركزية فيما لهم به علاقة من مهام وواجبات يقومون بأدائها .

٢١- القيام بحملات إعلامية للسكان والمقيمين وحثهم على تفهم أعمال العمد والإقبال على التعاون معهم ودعمهم في تأدية دورهم على أكمل وجه .

٢٢- ضرورة أن يكون في كل حي هيئة مختارة من الأعيان يكونون عونا للعمدة ويقدمون الاستشارة والرأي والعون ويدعمون دوره داخل الحي ويحثون بقية السكان على التعاون معه .

— .. — .. —

ثالثا : الملحقات في هذا البحث

١- نظام العمد الصادر بالإرادة العالية رقم (٤٠١) وتاريخ ١٣٤٦/٦/١٩هـ بناء على قرار مجلس الشورى رقم (٨٢) وتاريخ ١٣٤٦/٦/١٢هـ .

٢- مجموعة وثائق صادرة عن مجلس الشورى وتشتمل على :
خطاب وقرار مجلس الشورى رقم (٤٣) في ١٣٤٩/٣/٢٩هـ بشأن وضع ملحق لنظام العمد وبحث عن منع السرقات بمكة ووسائل ذلك ومرتبات العسس . وهو صادر في عهد الحكومة العربية الحجازية . وبها وثائق صادرة عن بعض أعضاء المجلس وجميعها بخط اليد وأعيدت طباعتها ومصدرها ادارة الوثائق الحكومية بمعهد الإدارة العامة بالرياض .

٣ - الباب السابع عشر من نظام مديرية الأمن العام الصادر بالأمر السامي رقم (١٢٤٢١) وتاريخ ١٣٦٣/١١/٢٩هـ .

٤ - الفصل الثلاثون من نظام مديرية الأمن العام الصادر بالارادة الملكية رقم ٦٩١/٢٨/٢٨١٧/٨/١٠ المبلغ بالأمر السامي رقم ٣٥٩٤ وتاريخ ١٣٦٩/٣/٢٩هـ .

٥- نظام العمد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١٤٠٦/٤/١٠هـ.

٦- قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٢٣٨/١) وتاريخ ١٤١٢/١/٢٣هـ .

٧- تقرير اللجنة المشكلة من الامارة والشرطة والشئون البلدية والقروية في منطقة عسير بشأن تحديد احتياجات منطقة عسير من العمد والنواب وفئاتهم وتحديد المواقع المقترحة . للعمل على وضع نظام العمد موضع التنفيذ .

٨- استبانة رقم (١) خاصة بمقابلة العمد في مدينتي أبها وخميس مشيط بمنطقة عسير .

٩- استبانة رقم (٢) خاصة بعينة السكان في مدينتي ابها وخميس مشيط بمنطقة عسير .

١٠- نماذج شهادات وتعاريف وكفالات خاصة بمكتب عمدة الزاهر بمكة المكرمة الشيخ / سلامة حميد المحمادي .

— .. — .. —

الملحق رقم (١)

النظام الأول للعمد ، صدر بناء على قرار مجلس الشورى رقم(٨٢) وتاريخ ١٣٤٦/٦/٢١هـ وتوج بصدور الإرادة العالية رقم(٤٠١)وتاريخ ١٣٤٦/٦/١٩هـ.

صدر الأمر السامي يوم ١٩ جمادى الثانية بالمصادقة على هذا النظام والعمل بموجبه :

المادة الأولى : تتشكل لكل محلة هيئة مختارة مؤلفة من عمدة ومساعدين له يعاونانه في كافة ما يتعلق بالمحلة من أمور إجرائية وتنفيذية ويوقعان معه في جميع القرارات والمعاملات الرسمية المنوطة بهم والمعهد إليهم أمر تطبيقها ضمن هذا النظام .

المادة الثانية : يشترط أن يكون العمدة ومساعداه من ذوي الاستقامة المشهود لهم بحسن السيرة والسلوك وان لا يكونوا ممن لهم سوابق مخلة بالشرف والجنية وان لا يقل عمر أحدهم عن الخمسة والعشرين سنة وأن يكون لهم العلم بالقراءة والكتابة ودراية وخبرة بأحوال البلاد وأهلها .

المادة الثالثة : العمدة هو رئيس المحلة وله صلاحية تامة في تسوية كافة ما يقع من أبناء محلته من المنازعات وأنواع الخلافات وله أن يبذل مجهوده في حلها صلحا اذا لم تمس الحاجة الموجبة لرفعها إلى الجهة المختصة بها.

المادة الرابعة : الهيئة المختارة مرتبطة من جهة المسائل المتعلقة بالأمن والانضباط وما يحدث من الأمور الموجبة لعدم راحة أهل المحلة ، بإدارة الشرطة، ومن جهة المسائل المتعلقة بالاخلاق ورعاية الآداب الاسلامية بهيئة

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكلتا الدائرتين مكلفة بعرض ما يجب عرضه الى مقام النيابة العامة الأعلى ولهيئة المحلة عندما ترى تأخير أو عدم تنفيذ في مراجعاتها من المراجع المختصة ان ترفع الأمر الى مقام النيابة العامة المشار اليه ٠

وظائف العمد ومعاونيهم :

المادة الخامسة : اتخاذ جميع الاسباب الكافية لمنع ما يحتمل حدوثه من الأمور المخلة بشرف المحلة وحيثيتها ٠

المادة السادسة : تأمين الراحة العامة لأهل المحلة والسهر على حفظ كيانها الاخلاقي والاجتماعي ببذل المستطاع في رفع كافة ما يوجب الاخلال بالمطمأنينة والأمن ومنع حدوث أنواع الفساد وما يخل بالآداب الإسلامية ٠

المادة السابعة : اعلان كافة ما يتبلغونه من الحكومة من أنظمة وأوامر مختصة بمحلتهم ٠

المادة الثامنة : مساعدة الشرطة ومحاضرة المحاكم بإرشادهم إلى الأشخاص المطلوب احضارهم لدى الحكومة ٠

المادة التاسعة : تصديق أوراق الكفالات الشخصية التي تطلبها الحكومة منهم ٠

المادة العاشرة : إخبار الجهة المختصة المصرح عنها في المادة الرابعة بما يقع في محلتهم من قضايا الجرح والقتل والسرقات وجميع ما يحدث من الجرائم على اختلاف أنواعها وما يتعذر عليهم منعه من أنواع المفاسد والمجتمعات المحلية المخلة بالأمن العام ٠

المادة الحادية عشرة : مراقبة التنويرات والتنظيفات واحوال الحجاج وراحتهم وجميع الأمور المخلة بالصحة العامة واذا وقع تقصير في الخصوص المذكور فعليهم اخبار البلدية بالأمور المتعلقة بها والصحية بالأمور التي من خصائصها فإذا تكرر ذلك يرفع الأمر الى مقام النيابة العامة ٠

المادة الثانية عشرة : اخبار الجهات المختصة عن الأماكن المحاولة والانشاءات المغايره لنظم البلدية ٠

المادة الثالثة عشرة : مراجعة الدوائر المختصة عند وقوع حادث حريق أو ردم في المحلة واتخاذ اقرب الوسائط في طلب النجدة الكافية ٠

المادة الرابعة عشرة : حث أبناء المحلة على الاقبال الى تحصيل العلوم في المدارس ٠

المادة الخامسة عشرة : لا يسوغ للعمد ومعاونيهم أن يتجاوزوا حرية المساكن واذا تحقق لديهم مفسدة توجب الحد الشرعي أو تخل بالأمن العام في أي دار كانت فعليهم مراجعة الجهات المختصة "ادارة الشرطة" "هيئة الأمر بالمعروف" والاستعانة بها على الدخول إلى تلك الدار لازالة تلك المفسدة٠

" المجالس المحلية "

المادة السادسة عشرة : ينضم إلى العمد ومساعديهم في كل محلة اربعة أشخاص فخريين من أعيان المحلة ووجهائها المتحلين بالصفات الحميدة ويسمى هذا المجلس بالمجلس المحلي .

المادة السابعة عشرة : ينعقد المجلس في الأسبوع مرة للنظر في مقررات الهيئة المختارة وما يعود بالمصلحة على المحلة وله أن يعقد جلسات فوق العادة إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة الثامنة عشرة : تعين غرفة خاصة في كل محلة لاجتماع الهيئة المختارة والمجلس المحلي .

" الحرس "

المادة التاسعة عشرة : يعين لكل محلة عسس بقدر الكفاية .

المادة العشرون : العسس مرتبطون بالهيئة المختارة وعليها أن تستخدمهم في الليل كما ان لها أن تستخدمهم لدى الحاجة في النهار .

المادة الواحدة والعشرون : يعين للعمد ومعاونيهم والحرس مرتب شهري لقاء اتعابهم وما يلقى على عاتقهم من الوظائف والواجبات .

١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٦هـ .

جريدة أم القرى . العدد رقم (١٥٨) وتاريخ ١٣٤٦/٦/٢٩هـ .

الملحق رقم (٢)
خطاب وقرار مجلس الوزراء رقم ٤٣ في ١٣٤٩/٣/٢٩هـ

الحكومة العربية الحجازية :

مجلس الشورى .　　　　　　　　الموضوع .

عدد	لفه	
٦٧	١٠	"وضع ملحق لنظام العمد وبحث عن منع السرقات " بمكة ووسائل ذلك ومرتبات العسس .(١)

بخط اليد

حضرة صاحب السمو الملكي النائب العام لجلالة الملك المعظم حفظه الله وتولاه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد فاني اتشرف ان ارفع الى سموكم برفقه قرار مجلس الشورى عدد ٤٣ في ٢٩ ربيع الأول لعام ١٣٤٩ . ملحق (نظام العمد): حسبما ارتآه المجلس في موضوع منع حدوث السرقات ووضع الوسائل الكافلة بذلك. مقتضى الإرادة السنية الشفاهية المبلغة اليه بواسطة لجنة من تشرفت بالمثول بين يدي حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ايده الله ونصره . تتألف من:

١- النائب الثاني ،　　السيد صالح شطا

٢- العضو -　　الشيخ عبدالله الجفالي

٣- العضو -　　السيد عبدالوهاب نائب الحرم .

وبحضور سعادة فؤاد بك حمزه . وحضرة خالد بكر القرقني : راجيا التفضل باشعار المجلس بما يتم في ذلك : والله يديم عزكم مولاي .

٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٤٩هـ

وردت وقيدت　　　　　　رئيس مجلس الشورى

بعدد

٣٣٤٦ في ٢٩ منه　　　　　　عبدالله الفضل

يعرض للانظار العاليه .

---

(١) معهد الإدارة العامة - ادارة الوثائق الحكومية - الرياض : رقم الملف رقم ١/ز/٣ .
وقد قام الباحث بنقلها . ويلاحظ أنه أعيد طباعتها دون أدنى تغيير وبعض الأسماء التي وردت غير واضحة ونوهنا عنها لاحقا كما أن مسمى الحكومة على الوثيقة الأصلية كان "الحكومة العربية الحجازية" . وكان الإسم قبل توحيد المملكة هو " مملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها " .

الحكومة العربية الحجازية ٠

مجلس الشورى

عدد   لفه

" قرار " (١)

بناء على الارادة السنيه الملوكية الشفاهية المبلغة الى مجلس الشورى بواسطة اللجنة التي تشرفت بالمثول بين يدي حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ايده الله ونصره ٠ المؤلفة من :ـ

١ـ النائب الثاني : السيد صالح شطا

٢ـ العضو ـ : السيد عبدالوهاب نائب الحرم ٠

٣ـ العضو ـ : الشيخ عبدالله الجفالي ٠

القاضية بالنظر في موضوع السرقات التي تقع بالعاصمة واتخاذ الوسائل اللازمة الكافلة بمنعها وتأمين عدم وقوعها : قد تناول المجلس في هذا الموضوع بحضور كل من سعادة وكيل الشئون الخارجية فؤاد بك حمزة ٠ وحضرة خالد بك القرقني ٠ المنتدبين من قبل حضرة صاحب الجلالة :ـ وبعد اعادة النظر في " نظام العمد " الموضوع سابقا والمنشور بجريدة أم القرى بعددها الصادر في /٢٩/ جمادى الثانية سنة ١٣٤٦هـ (١٥٨) وبتتبع مواده عموما ـ ارتأى المجلس بالاجماع مايأتي :ـ

---

(١) معهد الإدارة العامة ، ادارة الوثائق الحكومية ٠ الرياض : رقم الملف ١/ز/٣ ٠

أولا - أن يلحق بالنظام المذكور ذيل يحتوي على ما دعت المصلحة إلى درجه فيه من المواد اللازمة وقد وضع المجلس النيل المذكور مؤلفا من تسع مواد حسبما هو مدون في البيان المربوط بهذا القرار .

ثانيا - يرى المجلس فيما يختص برواتب العمد ونقبائهم ومعاونيهم وجهة صرفها أن يستمر صرف مرتباتهم من موازنة ادارة الشرطة حسبما هو جار الآن .

ثالثا - يرى المجلس فيما يختص برواتب الحرس (العسس) أن يكون حيث المقدار ، وعدد الحراس كما كانت سابقا قبل أن يلغى الحراس المذكورون في السنة السابقة ١٣٤٨ - وتصرف أيضا ضمن موازنة شرطة العاصمة كما كانت سابقا قبل إلغائهم في السنة السابقة ١٣٤٨ .

رابعا - بما أنه حضى الغاء الحرس في السنة السابقة قد جرى استبدالهم بعدد من الشرطة على أمل أن تقوم ادارة الشرطة بوظائف الحراسة التي كان يقوم بها العسس المذكورون . فان المجلس يرى انه من المناسب ان أمكن أن يستغنى الآن عن عدد من الشرطة الذين جرى اضافتهم سابقا بسبب الغاء الحرس المذكورين . كما أنه من الأوفق أن ينوه المجلس بما أرتآه بالإجماع من جهة عدم الاستفادة . من وجود الأمناء الذين يتقاضون راتبا شهريا يبلغ نحو ٦٥٠٠ غراوش[١] عدا اللوازم

---

(١) اسم العملة غير واضح في الصحيفة الأصلية . وربما كان " قروش " .

الأخرى كغرفة وتلفون وفراش ونحو ذلك من التكاليف • نظرا لأن نظام العمد يكفل قيام العمد انفسهم بالواجبات التي كانت معهودا بها إلى الأمناء كملاحظة عدم وقوع الفساد في المحلات وضبط الفاسدين والمحافظة على الآداب حسبما تقتضيه الشريعة السمحاء• خصوصا ان للعمد بموجب نظامهم معاونين يشتركون معهم في مراقبة هذه الأمور •

ومن الضروري • التأكيد عليهم بلزوم تطبيق نظامهم وذيله بدون أقل تهاون أو اهمال وان تكون لدى كل واحد منهم صورة مطبوعة للنظام أو ملحقه يجعلها نصب عينه ويتدبر الاحكام الواردة فيها ويسهر على تنفيذ واجباته بكل تدقيق واهتمام •

فإذا توفر هذا المبلغ شهريا من هذه الجهة بالاستغناء عن الأمناء الذين يقومون في الوقت الحاضر بمهمة تضطر الحكومة إلى استمرار بقاء وظائفهم بتكليف العمد ومعاونيهم بالواجبات المذكورة•

وتوفر المبلغ الأول من جهة الاستغناء عن عدد من الذين زيدوا في الشرطة بالغاء العسس في السنه السابقة بصفة انهم بدل عن العسس ، فان المرتبات الضئيلة اللازمة لاولئك الحراس تتأمن هذه التوفيرات التي لا تدعو لها الضرورة وتستدعيها المصلحة •

خامسا: على أنه في حالة عدم موافقة الرأي العالي الملوكي على ما سبق بيانه من جهة التوفيرات المذكورة لتأمين مرتبات الحراس الذين كلفوا بالحراسة ليلا وينتظر من وجودهم فوائد كبيرة

فيما يختص بالسرقات ومنعها ومراقبتها . فان المجلس يوافق بالأكثرية على ان تكلف امانة العاصمة بالقيام بسداد مرتبات هؤلاء الحراس من صندوقها نظرا لأن في امكانها ان تؤدي تلك المرتبات في الحالة الراهنة لما لها من وجوه الايراد المتنوع التي خولت لها بقرار من المجلس مصدقة .

سادسا : يلفت المجلس النظر العالي الملوكي ان واجب النصح والاخلاص لصاحب الجلالة المفدى وحكومته المحبوبة العادلة قد حملا المجلس ان يعرض بقراره هذا ان ما يلحظه المجلس من ضرورة مراعاة الأحوال العامة في البلاد من جهة اليسر والعسر وفقر غالب الأهالي وما وضح من الرسوم خلال السنة الفائتة للتنظيفات والتنويرات والتعميرات للجمارك والبلديات : وما هو معروف لدى الدوائر الحكومية المختصة من عدم التوفق للحصول على رسوم التنوير والتنظيف حتى بالوسائط التكليفية من دوائر الاجراء . وما يعتقده المجلس من أن المصلحة تدعو لعدم وضع رسم آخر في الوقت الحاضر بالنسبة للمضايقات التي يعالجها جمهور الناس وعامتهم في هذه السنة . علاوة على ما رفعه البعض من أهالي جدة من الاسترحام في هذه الآونة برفع رسم التنويرات والتنظيفات ورسم الطرود وعدم موافقة المجلس على طلبهم في قرار صادر في شهرنا هذا .

لكل هذه الأسباب فكر المجلس في اتخاذ وسيلة تؤمن نفقات العسس المذكورين عن طريق التوفير في نفس موازنة ادارة الشرطة العامة التي يلتحق بها الأمناء .

وفي الواقع أن ادارة الشرطة هي الأصل في موضوع توطيد الأمن العام ومنع السرقات وهؤلاء الحراس انما هم تابعون لها ومساعدون في اداء مهمتها . وقد ضمن المجلس " العمدة " قيمة ما يقع من السرقات في محلته حسبما جاء في النيل المربوط في حالة عجزه عن احضار السارق خلال مدة معينة .

وعلى كل حال فالنظرالعالي والأمر النافذ لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله وتولاه برعايته . ١٣٤٩/٣/٢٩هـ .

عضو	عضو	عضو	النائب الثاني	النائب الأول	رئيس مجلس الشورى
مصطفى خطيب	محمدعلي قابل	محمد طيب	صالح شطا	عبدالله الفضل	عبدالله الفضل

عضو	عضو	عضو	عضو
عبدالوهاب عطار	ذياب	عبدالله الشيبي	موافق ما عدى ما نصت به المادة التي بخصوص النفقات فانني مخالف والمخالفة مرفوقه . محمد علي القفيدي

عنوان.

—

نوافق على بند النفقات العائدة للتشكيلات المحلية

وملاحظاتنا مرفوقه .

صوره طبق الأصل ٢٩

عضو	عضو
عبدالله الجفالي	محمد عبدالقادر مغيربي

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة عامة الى نظام العمد المسنون في عام ١٣٤٦ ، وموجبات العوائق التي حالت دون تطبيقه بحذافيره منذ وضعه ، ثم نظره امعان أخرى الى تشكيلات العمد في بعض البلدان المتمدنه ومقابلة ذلك بما جرت به العوائد المتمشية مع روحية بلادنا وقابليتها والمنطبق معظمها على تلك القواعد التي تضمنتها التجربة وسهلت تطبيقها الألفة والمرانة ،

يرى الخادمان أن خير طريقه توصل الى تحقيق الغرض المقصود من وضع النظام المرفوق وتأمين الراحة والطمأنينة المرجوتين من تطبيقه دون أن يمس ذلك بكرامة الحكومة أو يوجب تصديها وضجر سكان المحلة معا ، هو أن نلاحظ أولا عبء المسئولية الخطيرة التي أثقل بموجب النظام المسنون ، كاهل العمدة بها وعلى نسبة ذلك تؤمن لهم مصالحهم طبيعة العوائد والقواعد المألوفة وعليه بالنظر الى ان ما يمكن استيفاءه من الطبقات الثلاث من العمد في كل محلة مباشرة لابد أن يكون اعظم سبب يحث أهل المحلة على اختلاف طبقاتهم الى رقابة العمد مقابل ما يدفعونه لهم ، ومؤاخذتهم وتنبيه الحكومة لأي تقصير يتحمل وقوعه منهم وبناء على أن الحرس المراد اختيارهم بنظر العمد ايضا لابد وأن تكون نفقاتهم مضمونه على عين الطريقة لا يتخللها فيما سبق وقوعه من سوء استعمال الواسطة في الرواتب التي كانت مخصصة لهم من صندوق الحكومة ولم يصل الى يد الفرد منهم الا فضالة يعف عنه الواسطة المنوه عنها ، وحيث أن الجهود المطلوب بذلها في قوام تشكيلات العمد من كل محلة لابد وان تتناسب مع سعة المحلة بكثرة سكانها ومختلف تعاريجها ، وأن الخادمين يريان الراتب

المخصص لعمد المحلات ونقبائهم (معاونوهم) والمطلوب تخصيصه (للعسس) والحرس على رأي المجلس لا يفي بتأمين المصلحة . المرجو بالمقابلة . ابتغاء عشراتها[1] من العمد ومعاونيهم والحرس الذين يعهد خصيصا أمر انتخابهم وارتباطهم . فمن ابتغاء تسهيل أداء المهمة الشاقة الملقى بها على عاتقهم جميعا . وعليه والذي يراه الخادمان انه مع اقرار العمد على رواتبهم التي يتقاضونها في مساعدة لهم . ان يترك حق استيفاء العوائد التي اعتادوا تقاضيها باسم الحراسة . من ذوي الشخصيات البارزة في كل محلة . فبرشكا[2] رسم أو ضريبة بحيث لا يكون للحكومة أي رأي في تخصيص المقدار المعتاد واستيفائه ويشترط أن يكون المقدار المستوفى بهذا الإسم عن طريق الشيمة ويتوزعه الحراس والعمد ومعاونوهم في كل محلة على التساوي المألوف . هذا ما رأيناه . وثاقب النظر وبعيده لمولاي صاحب الجلالة . وسمو نائبه الأكرم ايدهما الله بعيني عنايته وتوفيقاته .. ٢٩ ربيع الأول ١٣٤٩هـ .[3]

الخادم | الخادم
عبدالله الجفالي | محمد المغيربي آل فتيح

---

(١)+(٢) كلمتان غير واضحتين في الوثيقة الأصلية .

(٣) معهد الإدارة العامة ، ادارة الوثائق الحكومية رقم الملف ١/ز/٣ - الرياض .

الحكومة العربية الحجازية

مجلس الشورى

عدد لفه " ذيل ملحق بنظام عمد المحلات "(١)

مادة ١ : عمد المحلات ونقباؤهم مسئول كل منهم عن كل ما يقع ضمن نطاق المحلة من السرقات في الدور والدكاكين ، وغير ذلك ، وعن اظهارها وتتبع اثر فاعلها ،

٢ - تجري التحقيقات الأصولية مجراها في تتبع أثر السرقة ، وفي حالة ثبوت وقوعها من غير سكان الدور يكون المسئول في الدرجة الأولى عمدة المحلة عن احضار السارق خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام ،

٣- يضمن كل عمدة يثبت عجزه عن احضار السارق خلال المدة المعينة في المادة السابقة قيمة جميع ما ثبت سرقته من الأشياء ،

٤- السرقات التي تثبت وقوعها داخل الدور من احد افراد سكانها يتبين أن التعدي فيها واقع من الداخل دون أي تجاوز أجنبي خارج الدار فجهة اجراء التحقيق فيها واظهارها ادارة الشرطة والأمن العام حسب الأصول المتبعة بالاشتراك مع العمدة في التحقيق ،

٥- على الحرس حين عثورهم على حادث سرقة أن يبلغوا عمد المحلات وأقرب مركز شرطي بكيفية الواقع باسرع ما يمكن ، وفي حالة ثبوت إهمال الحرس ذلك يجازى المهمل للاخبار بالسجن من عشرة ايام الى شهر واحد ،

٦- ينتخب العمد ونقباؤهم واعضاء المجلس المحلي من نفس اهل المحلة

---

(١) معهد الإدارة العامة بالرياض - ادارة الوثائق الحكومية - رقم الملف ١/ز/٣ مخطوط باليد ،

مباشرة كما ينتخب أفراد الحرس بنظر عمد المحلات من نفس سكان المحلة ويكون ارتباطهم بالعمدة حسب الوظيفة .

٧- على عموم مراكز الشرطة مد يد المساعدة لعمد المحلات والحرس المربوطين بهم عند الحاجة واللزوم . واذا تأخرت مراكز الشرطة عن مساعدة العمد والحرس عن الاشعار بما يحدث حسبما نوه بالمادة (٤) والمادة (٥) من هذا الملحق فيكونون مسئولين ويجازون بالجزاء القانوني .

٨- ان مسئولية العمد والحراس في خصوص السرقات واظهارها لا تخلي ادارة الشرطة من مسئوليتها في الدرجة الأولى من عموم ذلك بموجب نظامها ووظائفها الأصلية .

٩- كل ما يتعارض في نظام العمد مع مضمون هذا الملحق فالمعول فيه على ماحتوى هذا الملحق .

٢٧ ربيع الأول لعام ١٣٤٩هـ

عضو	عضو	النائب الثاني	النائب الأول	رئيس مجلس الشورى
محمدعلي قابل	عبدالله الشيبي	صالح شطا	عبدالله الفضل	عبدالله الفضل

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
محمد طيب	ذياب	عبدالوهاب عطار	عبدالوهاب نائب الحرم (١)	محمد علي القفيدي

نوافق ويرى الخادمان أن يكون تطبيق مطوياتها متوقف على ما سيجري توضيحه من قبل الخادمين في لائحة . مخالفتها المرفوقة .

محمد عبدالقادر مغيربي عبدالله الجفالي

" مخالفه "

انني أرى من المناسبة والطريقة الأصولية ان يكون تقاضي رواتب هؤلاء العمد والحرس من قبل البلدية بطريقة رسمية ، واذا عجزت البلدية عن المخصصات للمذكورين فللبلدية الحق بجعل رسما مناسبا على البيوت وعموم الحوانيت وغيرها باسم الحراسة ليتسنى للبلدية تسديد النفقات المذكورة على حسب الأصول وذلك موجود في جميع الأقطار ولم يستنكر أو يستغرب فلهذا رأيت من الموافقة ، وحسما للتشويشات التمشي على موجب ما ذكره الخادم ، والرأي الأتم لمولاي الأجل حفظه الله ، (١)

١٣٤٩/٣/٢٩هـ

الخادم

محمد علي القفيدي

---

(١) مخطوط باليد ومصدرها - معهد الإدارة العامة / ادارة الوثائق الحكومية - الرياض رقم الملف الوثيقة ١/ز/٣ .

الملحق رقم (٣)

نظام مديرية الأمن العام لعام ١٣٦٣هـ

الباب السابع عشر [(١)]

عمد المحلات - رؤساء الحرس - واجباتهم ووظائفهم :

٩٥ - العمدة هو رئيس المحلة وهو أحد رجال الأمن المسؤولين عن حفظ النظام ودوام استتباب الأمن والراحة العمومية في محلته .

٩٦- يعاون العمدة ويساعده في المحلة مساعد يطلق عليه (رئيس الحرس)

٩٧- يقوم رئيس الحرس بتأدية واجباته الرسمية التي يكلفه بها العمدة أو رئيس المنطقة كترتيب العسس وجلب أو تبليغ من يراد إحضاره إلى مراكز الأمن العام في العاصمة وهو مسئول امام العمدة مباشرة وعليه تنفيذ ما يتلقاه منه أو من رئيس المنطقة من أوامر وتعليمات .

٩٨- على العمدة اتخاذ جميع الأسباب الكافية لمنع وقوع ما يحتمل وقوعه من الحوادث التي تعكر صفو الأمن العام والامور المخلة بشرف الأخلاق والآداب الاسلامية في محلته .

٩٩- العمدة مسئول مباشرة عن تبليغ الجهة المرتبط بها عن جميع ما يحدث في محلته من الجرائم على اختلاف انواعها فورا .

---

(١) معهد الإدارة العامة - ادارة الوثائق الحكومية مأخوذ من نظام مديرية الأمن العام الصادر بالأمر السامي رقم (١٢٤٢١) وتاريخ ١٣٦٣/١١/٢٩هـ . الرياض - رقم الملف ١/أ/٣ .

١٠٠- على العمدة ان يخبر مرجعه عن أي شخص يحمل أو يقتني سلاحا ضمن نطاق محلته ممن يشتبه في انهم ممن لا يحق لهم حمل السلاح ٠

١٠١- على العمدة إبلاغ مرجعه فورا عن كل اجتماع سري يعقد في محلته للوقوف على أسبابه ٠

١٠٢- على العمده أن يخبر مرجعه عن كل وفاة يحصل الاشتباه فيها وان لا يصدق على شهادة الوفاه إلا بعد التأكد من أسبابها ٠

١٠٣- لا يسوغ للعمدة الدخول الى المساكن أو هتك حرمتها ٠ أما إذا كان قد تحقق لديه وجود مفاسد أخلاقية أو امور تخل بالأمن العام فان عليه ان يخبر مرجعه فورا لاتخاذ ما تقتضيه مواد هذا النظام ٠

١٠٤- العمدة مسئول عن كافة السرقات التي تحدث في محلته ليلا واستعمل فيها الكسر من خارج المحل وهذا لا يخلي كلا من العسس الرسميين ورؤساء الحرس من المسؤولين كل ضمن نطاق واجباته ٠

١٠٥- على العمدة مراقبة المقاهي والأندية والمحال العمومية وخاصة في الأوقات المتأخرة من الليل لمنع جلوس الغلمان والأحداث بها ولمكافحة استعمال الممنوعات والمحرمات فيها ٠

١٠٦- العمد مكلفون باخبار مرجعهم عن الدجالين والمشعوذين الذين يغرون الجهلاء من الناس ويضلونهم ٠

١٠٧- عمد المحلات مسئولون امام مدير الأمن العام في العاصمة والمديرين بالملحقات من جهة الأمن العام لارتباطهم بها من هذه الوجهة حسب نظامهم المخصوص ٠

١٠٨ـ ينتخب عمد المحلات طبق نظامهم المخصوص على أن يرجح من ترجحه الشرطة لهذه الوظيفة ٠

١٠٩ـ يجب على كل عمدة ان يبادر باشعار رئيس المنطقة وفي البلدان التي لا مناطق فيها يخبر مدير الشرطة عن كل حادثه تقع في محلته حالا وان يقدم في كل اربعة وعشرين ساعة تقريرا بخلاصة ما حدث بمحلته من المسائل التي لها ارتباط بالأمن العام ٠

— ·· — ·· —

الملحق رقم (٤)
نظام مديرية الأمن العام لعام ١٣٦٩هـ

الفصل الثلاثون

عمد المحلات (١)

٣٩١- العمده هو رئيس المحلة المعين عليها من قبل الحكومة وهو أحد رجال الأمن العام المسئولين عن حفظ النظام ودوام استتباب الأمن والراحة العمومية في محلتهم .

٣٩٢- يعاون العمد ويساعده في المحلة نقيب يطلق عليه رئيس الحرس المحلي وهو المسئول عن ترتيب رجال العسة واخراجهم في الأوقات المقررة ووضعهم في المواقع المخصصة ويقوم رئيس الحرس المحلي بتأدية واجباته الرسمية وفيما يكلف به ويكون مرؤوسا للعمدة مباشرة وينفذ الأوامر التي تصدر اليه من رئيس المنطقة التابع لها .

٣٩٣- يعين العمدة بانتخاب المحلة وترجيح مدير الأمن العام في العاصمة ومديري الشرطة في الملحقات من بين الأشخاص الذين ينتخبهم أعيان المحلة متى توفرت فيه الشروط الآتية :

١- أن يكون من ذوي الاستقامة والأمانة مشهودا له بالسيرة الطيبة وحسن السلوك .

٢- أن لا يكون محكوما عليه بأي جرم أو افلاس أو محجوزا عليه .

---

(١) نظام مديرية الأمن العام الصادر بالارادة الملكية رقم ٦٩١/٢٨/٢٨١٧/٨/١٠ المبلغ بالأمر السامي رقم ٣٥٩٤ وتاريخ ١٣٦٩/٧/٢٩هـ .

٣- أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة ٠

٤- أن يكون قادرا على العمل وله خبرة ودراية بأحوال المحلة وسكانها ٠

٥- أن يكون ملما بالقراءة والكتابة ٠

٣٩٤- يرفع عمن وقع عليه الاختيار من قبل الشرطة لهذه الوظيفة للمقام السامي في العاصمة وللحكام الاداريين في الملحقات بطلب الموافقة والتصديق على تعيينهم ٠

٣٩٥- ان جميع عمد المحلات مرتبطون بادارة الأمن العام في العاصمة ومديرية الشرطة والملحقات ولا يسوغ للعمدة أن يتلقى أي أمر من الأمور المتعلقة بالأمن العام ما لم يكن عن طريق ادارة الشرطة المرتبط بها ٠

٣٩٦- على العمدة اتخاذ جميع الأسباب الكافية لمنع ما يحتمل وقوعه من الحوادث التي تعكر صفو الأمن العام والأمور المخلة بالشرف والاخلاق والآداب الإسلامية ٠

٣٩٧- يجب عليه تأمين الراحة العامة لأهل محلته والسهر على حفظ حسن السمعة الأخلاقية فيها ٠

٣٩٨- العمدة مسئول مباشرة عن كافة المسائل المختصة بالأمن العام ٠ وعن كل ما يقع في محلته من حوادث وعن تبليغ الجهة المرتبط بها فورا عن جميع ما يحدث في محلته من الجرائم على اختلاف أنواعها وأن يكون هذا التبليغ هاتفيا حين علمه بوقوع كل الحوادث المستعجلة كالسرقة والقتل وسائر الجنايات الهامة حتى يتيسر

للمحققين سرعة الانتقال والوصول الى محل الحادث ومباشرة التحقيق قبل ضياع آثار الجريمة ٠

٣٩٩- على العمدة متى علم عن وقوع حادث هام في محلته بعد ابلاغه مرجعه أن ينتقل فورا إلى محل وقوعه والمحافظة على الوضعية وأن يلقى القبض على الجاني وشركاه في حالة تلبسه بالجريمة وعلى كل من توجد على اتهامه دلائل قوية ٠

٤٠٠- يجب عليه بذل العناية في تهذيب النفوس بالنصائح والارشاد بما يفيد محلته ماديا ومعنويا ٠

٤٠١- يجب أن يكون العمدة عارفا بكل ما في محلته من مساكن ومساجد وأربطة ومقاهي وشوارع وأزقة وبالمحلات التي يحتمل اختفاء الاشقياء بها فرارا من وجه العدالة وأن يبذل الهمة في ضبط المجرمين وعدم التستر عليهم ومن أهم أعماله بالإضافة الى ذلك ما يأتي :-

أ - أن يبلغ الجهة المختصة في حالة وقوع حادث حريق أو هدم أو غرق واتخاذ أقرب الطرق لطلب النجدة والمعاونة ٠

ب - ان يترصد باعتناء تام عودة الأشخاص المحكوم عليهم بالنفي والابعاد وإخبار مرجعه عنهم حالا ٠ وأن يراقب كل شخص غير معروف في محلته وكل عاطل ويقف وقوفا تاما على طرق معيشته ان كانت مشروعه وابلاغ المرجع عنه بلا هواده ٠

ج - ان يراقب منع حمل واحراز الأسلحة بجميع أنواعها لغير المرخص لهم بها من قبل الحكومة طبق النظام المخصوص ويخبر مرجعه ٠

د - أن يساعد الأشخاص العاطلين بارشادهم الى أعمال مشروعه لهم ويرتزقون منها ٠

هـ - أن يبلغ مرجعه فورا عن كل اجتماع سري يعقد في محلته للوقوف على أسبابه •

و - أن يخبر مرجعه عن كل وفاة يحصل الاشتباه فيها وان لا يصدق على شهادة الوفاه الا بعد التأكد •

ز - أن يعتني بالمرور على الأربطة والحمامات والمقاهي وسائر المحلات العمومية التي تقع ضمن حدود محلته وهو مسئول عن مراقبة المشبوهين وذوي السوابق والمتشردين وذوي الاخلاق الفاسدة •

ج - أن يقدم في كل أربع وعشرين ساعة تقريرا بكل الحوادث والمسائل التي لها ارتباط بالأمن العام لرئاسة المنطقة المرتبط بها •

ط - أن يحافظ على جميع الخطوط الهاتفية والأسلاك وسائر الأشياء الحكومية الموجودة في محلته ومنع أي تلف أو ضرر يلحق بها واخبار مرجعها المختص بكل ما يطرأ عليها من حوادث •

ى - أن يساعد المحضرين في إعلان أوراق القضايا الخاصة بالجلب والإحضار وغيرها من المحاكم الشرعية والدوائر الرسمية الأخرى اذا كلف بها •

ك - أن يراقب اضاءة المحلة ونظافتها من قبل الجهة المختصة والابلاغ عن كل قصور ينتج عن ذلك •

ل - ان يصدق أوراق الكفالات وشهادات الوفاة والشهادات القانونية التي تطلبها الدوائر الرسمية وفق الأنظمة والتعليمات المخصوصة مجانا (بدون مقابل) بعد التثبت من صحتها •

٤٠٢- لا يسوغ للعمدة الدخول في المساكن والتجاوز على هتك حرمتها واذا تحقق لديه وجود مفاسد اخلاقية أو أي أمر يخل بالأمن العام عليه ابلاغ مرجعه فورا بذلك لاتخاذ ما يراه وفق النظام •

٤٠٣- يجوز للعمدة الدخول في جميع المحال العمومية بدون إذن لمراقبة المشبوهين وذوي السوابق والبحث عن الاشخاص الهاربيين والمعقبين أو المطلوبين .

٤٠٤- العمدة ورئيس حرسه وعسس المحلة مسئولون عن كافة السرقات التي تحدث في محلته اذا وقعت ليلا واستعمل فيها الكسر من خارج المحل المسروق ومسئول[1] عن ترتيب رجال العسس في محلته على قدر أهميتها .

٤٠٥- على العمدة أن يراقب ويمنع عدم وقوع شيء في محلته من المخالفات الممنوعة شرعا والتي تخل بالآداب الإسلامية وإذا وقع شيء من هذه الأمور فيجب عليه أن يخبر رئاسة هيئة الآمر بالمعروف فورا عن ذلك.

٤٠٦- العمد مسئولون عموما عن تنفيذ ما صدر أو يصدر اليهم من تعليمات مصدقة من قبل رئاسة القضاة وهيئة الأمر بالمعروف شريطة أن يكون تبليغها عن طريق مرجعه المختص .

٤٠٧- العمدة هو المسئول الوحيد أمام مديرية الأمن العام في العاصمة ومديري الشرطة في الملحقات إذا تهاون في تنفيذ أي مادة من المواد المختصة به في هذا النظام .

٤٠٨- يسري مفعول وتطبيق كافة العقوبات التي نص عليها هذا النظام على عمد المحلات ورؤساء الحرس باعتبارهم من موظفي الأمن العام وكل اهمال أو قصور يحدث منهم يحاكمون عليه في المجالس التأديبية وفق مقتضيات النظام .

---

(١) يعني العمدة أو رئيس الحرس .

الملحق رقم (٥)
نظام العمد لعام ١٤٠٦هـ

المادة الأولى :-

العمد ونوابهم هم من رجال الأمن الذين يساهمون في حفظ النظام واستتباب الأمن ويقومون بتنفيذ أوامر اجهزة الأمن ومعالجة مصالح السكان ضمن الاختصاصات المحددة في هذا النظام والأنظمة الأخرى .

المادة الثانية :-

تحدد بقرار من أمير المنطقة بناء على اقتراح لجنة تشكل من الامارة والشرطةوالبلدية والأحياء في المدن وكذلك الأماكن التي يجب أن يكون لكل منها عمدة ويمكن أن يكون لكل عمدة نائب أو أكثر وذلك وفقا لمقتضيات الحاجة.

اختيار العمد ونوابهم

المادة الثالثة : يتم اختيار العمدة وفقا لمايلي :-

١- تعلن ادارة الشرطة في المكان المراد شغل وظيفة العمدة فيه عن الوظيفة الشاغرة لديها ومرتبتها ومكان شغلها والشروط الواجب توفرها في شاغلها وذلك في صحيفة محلية أو أكثر وتلصق صورة من الاعلان على مقر الامارة والشرطة والبلدية ومسجد أو مساجد المكان المراد شغل وظيفة العمدة فيه.

٢- يحق لمن تتوفر فيه شروط شغل الوظيفة ان يتقدم بطلب إلى إدارة الشرطة لترشيح نفسه مرفقا بطلبه المستندات اللازمة .

كما يجوز لعدد من سكان الحي لا يقل عن عشرة ترشيح شخص أو اكثر لشغل وظيفة العمدة في حيهم على أن يرفقوا بطلبهم المستندات الدالة

على توفر الشروط النظامية لديه والأسباب التي دعتهم لترشيحه ٠

٣- تشكل الامارة لجنة من مندوبين عن المحكمة والامارة والشرطة والأحوال المدنية والبلدية لدراسة الطلبات وترشيح ثلاثة أشخاص من بين المتقدمين ما لم يكن عدد المرشحين أقل من ذلك ٠

٤- ترفع الاماره جميع الطلبات المستوفية للشروط الى أمير المنطقة أو من يفوضه مع توصية اللجنة بتعيين واحد من الأشخاص المرشحين منها ٠ ويجوز لأمير المنطقة أو من يفوضه اختيار العمدة من بين المرشحين من اللجنة أو من بين اصحاب الطلبات الأخرى المستوفية للشروط على أن يراعى تفضيل حملة الشهادات العليا ٠

٥- يجوز لوزير الداخلية عند الضرورة ولأسباب يقدرها اعفاء المرشح من شرط المؤهل ، طبقا لضوابط يتفق عليها بين وزارة الداخلية وديوان الخدمة المدنية ٠

المادة الرابعة :-

يتم اختيار نائب العمدة بالطريقة التي يتم بها اختيار العمدة ٠

المادة الخامسة :-

إذا تم اختيار العمدة أو نائبه يصدر مدير الأمن العام أو من يفوضه قرار تعيينه ٠

شروط اختيار العمد ونوابهم

المادة السادسة :-

يشترط فيمن يرشح لوظيفة عمدة أو نائب عمدة الشروط التالية :-

١) أن يكون سعوديا بالأصل ٠

٢) أن لا يقل عمره عن ثلاثين عاما ٠

٣) أن يكون من سكان الحي أو المكان ومقيما فيه بصورة مستمرة ولمدة لا تقل عن خمس سنوات قبل الاختيار ، ومن العارفين باحوال السكان فيه على أن تستمر اقامته فيه طيلة شغل وظيفة العمدة ، أما الاحياء التي لم يمض على قيامها خمس سنوات فيتم الاختيار من بين اقدم المقيمين فيها ممن تتوفر فيهم الشروط ٠

٤) ان لا يكون قد سبق الحكم عليه بحد شرعي أو بالسجن في جريمة مخلة بالشرف أو بالامانة ٠

٥) ان لا يكون قد سبق فصله تأديبيا من وظيفة عمدة أو من أي وظيفة عامة أخرى ٠

٦) ان يكون سالما من العاهات التي لا يستطيع معها القيام بمهام وظيفته على أن تثبت لياقته بتقرير طبي صادر من جهة طبية رسمية ٠

٧) أن يكون حسن السيرة والسلوك ومن ذوي الأخلاق الفاضلة المشهود لهم بالامانة والاستقامة وحسن الخلق ٠

٨) ان تتوفر لديه شروط شغل الوظيفة العامة ٠

اختصاصات العمد ونوابهم

المادة السابعة :ـ

مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة يكون العمدة مسئولا عن اداء الواجبات والاختصاصات التالية :ـ

١) الاهتمام بالامور والمسائل المتعلقة بالامن وما يقع في دائرة اختصاصه من حوادث وجرائم وتصرفات مشبوهه وتبليغ الجهة المختصة بها فورا

وتقديم كل ما من شأنه تسهيل مهمة رجال الأمن والمحققين • والتحري عن مجهولي الهوية والموجودين بصفة غير نظامية والفارين من وجه العدالة واخبار مرجعه عنهم ومحال اقامتهم والجهات التي تساعدهم او تؤويهم •

٢) مراقبة احراز وحمل الأسلحة بجميع انواعها للتأكد من الترخيص باحرازها وحملها ومراقبة ذوي السوابق والمنحرفين ومساعدة السلطات المختصة بمكافحة المخدرات وتبليغ الجهات المختصة • وذلك وفق قواعد يضعها وزير الداخلية •

٣) مرافقة ممثلي السلطة المكلفين بدخول المنازل وتفتيشها والتأكد من استنادهم إلى اوامر صادرة من جهات الاختصاص •

٤) تقديم المساعدة اللازمة للدوريات بانواعها ، وللموظفين الموفدين في مهمات رسمية كموظفي الاحصاء وغيرهم •

٥) مساعدة المحضرين ومندوبي الدوائر الرسمية في تنفيذ ما يكلفون به من أوامر كاوراق الاحضار والتبليغ ونحوها •

٦) تصديق الاوراق التي تطلبها الدوائر الرسمية مثل أوراق الكفالات والشهادات وغيرها •

٧) التبليغ عن المستحقين في دائرة اختصاصه لمعاشات الضمان الإجتماعي أو جمعيات البر من الأرامل والقصر والمسنين وغيرهم ومتابعة ذلك لدى الجهات المختصة •

٨) تقديم المساعدات الممكنة لجهات الاختصاص ولسكان الحي بالابلاغ عن الحريق وانقطاع الماء والكهرباء وغيرها من المرافق العامة •

٩) التعقيب على الحراس الليليين (العسس) للتأكد من وجود كل منهم في مكان عمله وقيامه باداء واجبه •

١٠) التبليغ عن العبث بالمرافق العامة ، أو اساءة الانتفاع بها في دائرة اختصاصه .

١١) القيام بما يكلفه به وفقا لهذا النظام مرجعه المباشر من مهام تتعلق بالامن في دائرة اختصاصه وفي هذه الحالة يزود العمدة بالموظفين اللازمين لمساعدته .

١٢) يجب على العمدة رفع تقرير يومى الى مرجعه المباشر بالحوادث والمسائل المهمة التي لها ارتباط بالامن في دائرة اختصاصه وذلك وفقا لنموذج تحدده اللائحة التنفيذية .

المادة الثامنة :

تحدد اللائحة التنفيذية كيفية اداء العمد ونوابهم لواجباتهم واختصاصاتهم .

المادة التاسعة :

نائب العمدة يساعد العمدة في اداء واجباته في حالة حضوره وينوب عنه في ادائها في حالة غيابه .

المحظورات

المادة العاشرة :- يحظر على العمدة ونائبه مايلي :-

١) اساءة استعمال سلطة وظيفته ، أو استغلال نفوذها .

٢) قبول الرشوة أو طلبها بكافة الصور المنصوص عليها في نظام مكافحة الرشوة .

٣) قبول الهدايا أو الاكراميات أو طلب ذلك بأي صورة من الصور .

٤) تقاضي أي اجر أو مكافأة نقدية أو عينية من ارباب المصالح أو وسطائهم.

٥) الاشتغال بالتجارة بطريق مباشر أو غير مباشر أو الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس ادارتها ، أو أي عمل فيها أو في محل تجاري كما يحظر عليه تولي وظيفة عامة أو خاصة أخرى ، أو الجمع بين منصبه وعضوية أي لجنة حكومية أو أهلية ما لم يكن مكلفا بذلك من مرجعه في المشاركة في هذه اللجان ٠

٦) افشاء الأسرار العامة أو الخاصة التي يطلع عليها بحكم وظيفته حتى بعد تركه الخدمة ٠

٧) منح أو تصديق شهادات قبل التثبت من صحة محتوياتها واختصاصه في تصديقها ٠

٨) الامتناع عن تصديق أو منح الوثائق والشهادات التي ينص عليها هذا النظام والأنظمة المرعية الأخرى ٠

٩) معاملة السكان معاملة غير لائقة ، أو التسبب في تعطيل مصالحهم ، أو دخول المنازل بدون اذن أو المساس بحرمتها ٠

١٠) الاهمال في أداء الوظيفة ، أو التهاون في القيام بها أو الغياب عن العمل بدون عذر مشروع ٠

١١) جميع الامور الأخرى المحظورة على الموظفين ٠

المادة الحادية عشره :

يكون للعمدة ختم باسمه واسم الحي أو المكان المسئول عنه وفقا للنموذج المعتمد من مدير الأمن العام ٠ ويرسل نموذج مصدق عن هذا الختم وعن توقيع العمدة الشخصي الى الجهات والدوائر ذات العلاقة لحفظه في ملف خاص للرجوع اليه عند الحاجة ٠

المادة الثانية عشرة :

يكون لنائب العمدة ختم باسمه واسم الحي أو المكان الذي يعمل فيه وتسري عليه الأحكام المقرره لختم العمدة ٠

المادة الثالثة عشرة :

يختم العمدة أو نائبه حسب الأحوال بختمه وتوقيعه المعتمدين الأوراق المكلف بتصديقها وفقا لاختصاصه ، ويكون كل منهما مسئولا عن ختمه وتوقيعه ٠

المادة الرابعة عشرة :

يصدر مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح وزير الداخلية قرارا يحدد فئات العمد ونوابهم ومكافآتهم ٠

المادة الخامسة عشرة :

يصدر مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ٠ قرارا بتكوين لجنة تختص بتنمية وتطوير خدمات العمد وتشجيع سكان الحي على التعاون لمساعدة العمدة في القيام بواجباته المنصوص عليها في هذا النظام ٠

المادة السادسة عشرة :

يحال العمدة ونائبه على التقاعد عند بلوغ أي منهما سن الستين ولوزير الداخلية تمديد الخدمة الى الخامسة والستين ، ويجوز بقرار من مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح وزير الداخلية مد خدمة أي منهما حتى بلوغ سن السبعين ٠

المادة السابعة عشرة :

يجوز لوزير الداخلية بناء على توصية اللجنة المشار اليها في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من هذا النظام اختيار العمدة ونائبه من بين المؤهلين

من الموظفين المتقاعدين من مدنيين وعسكريين • وفي هذه الحالة يحق الجمع بين المعاش التقاعدي وما تستحقه وظيفة العمدة أو نائبه من راتب وبدل مكافأة ويصرف هذا الاستحقاق كمكافأة •

المادة الثامنة عشرة :

تسري احكام نظام الخدمة المدنية ولوائحه ونظام التقاعد المدني على العمد ونوابهم الا ما استثنى بموجب هذا النظام •

المادة التاسعة عشرة :

يجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب انهاء خدمة العمدة أو نائبه في الحالات التي يراها ضرورية •

المادة العشرون :

يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا النظام •

المادة الحادية والعشرون :

يلغى هذا النظام ماورد بشأن العمد في نظام مديرية الأمن العام الصادر بالإرادة الملكية رقم ٢٨١٧/٨/١٠/ ٢٨ /٦٩١ والمبلغ بالأمر السامي رقم ٣٥٩٤ وتاريخ ١٣٦٩/٣/٢٩هـ وكذلك كل حكم يتعارض معه •

المادة الثانية والعشرون :

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مضي تسعون يوما من تاريخ نشره كما تنشر في الجريدة الرسمية أيضا اللوائح الصادرة تنفيذا له •

ــ ٠٠ ــ ٠٠ ــ

الملحق رقم (٦)

قرار مجلس الخدمة المدنية الخاص بتحديد فئات العمد ونوابهم ومكافآتهم [(١)]

الموضوع : الموافقة على تحديد فئات العمد ونوابهم ومكافآتهم •

مكتب الأمين العام

صاحب المعالي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :ـ

تتشرف الأمانة العامة لمجلس الخدمة المدنية ان تعرض لأنظار معاليكم القرار الذي اتخذه مجلس الخدمة المدنية خلال جلسته بتاريخ ١٤١٢/١/٢٣هـ وهو كمايلي :

القرار رقم (٢٣٨/١) وتاريخ ١٤١٢/١/٢٣هـ:

ان مجلس الخدمة المدنية •

بعد الأطلاع على المعاملة المحالة لمجلس الخدمة المدنية بموجب خطاب معالي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم (٨/٧٧١) وتاريخ ١٤١١/١١/٢٩هـ المبني على قرار اللجنه العامة بمجلس الوزراء خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٤١١/١١/١٨هـ والمتضمن الموافقة على ما انتهت اليه شعبة الخبراء بموجب مذكرتها رقم (١٤٧) وتاريخ ١٤١١/١١/١٤هـ حيث أوصت باحالة الموضوع الخاص بتحديد فئات العمد ونوابهم ومكافآتهم الى مجلس الخدمة المدنية لتنفيذ ما ورد في المادة (الرابعة عشرة) من نظام العمد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١٤٠٦/٤/١٠هـ ، والتي تنص على مايلي : " يصدر مجلس الخدمة المدنية بناء على اقتراح وزير الداخلية قرارا يحدد فئات العمد ونوابهم ومكافآتهم " •

---

(١) حصل الباحث على هذه الوثيقة من قبل امارة منطقة عسير •

وكانت اللجنه العامة لمجلس الوزراء قد بحثت الموضوع خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٤١١/٧/٢٠هـ وقررت تشكيل فريق عمل يضم كلا من معالي رئيس شعبة الخبراء ومعالي نائب وزير المالية والإقتصاد الوطني ومعالي وكيل وزارة الداخلية وسعادة نائب رئيس الديوان العام للخدمة المدنية لدراسة الموضوع، وقد نظم فريق العمل في ختام اجتماعاته محضرا تضمن توصيات محددة حول الموضوع ٠

وبعد الاطلاع على محضر فريق العمل المشار اليه رقم (١٤٥) وتاريخ ١٤١١/١٠/٣٠هـ المرفوع للجنة العامة لمجلس الوزراء بموجب مذكرة شعبة الخبراء رقم (١٤٧) وتاريخ ١٤١١/١١/١٤هـ والمتضمن التوصيات التالية :

أولا : تقسم وظائف العمد إلى ثلاث فئات هي :

الفئة الأولى : عمدة (أ) ويعين بالمرتبة السابعة بالاضافة الى مكافأة شهرية مقدارها الفا (٢٠٠٠) ريال ٠

الفئة الثانية : نائب عمدة (أ) أو عمدة (ب) ويعين بالمرتبة السادسة بالإضافة إلى مكافأة شهرية مقدارها الف وخمسمائة (١٥٠٠)ريال ٠

الفئة الثالثة: نائب عمدة (ب) أو عمدة (ج) ويعين بالمرتبة الخامسة بالأضافةإلى مكافأة شهرية مقدراها الف (١٠٠٠)ريال٠

ثانيا: تشمل المكافأة الشهرية المشار اليها في البند (أولا) أعلاه بدل طبيعة العمل والتعويض عن العمل الأضافي سواء تم خلال أيام الأسبوع أو في عطلته أو الإجازات والأعياد ٠

ثالثا : يطبق هذا الترتيب بالتدريج على مراحل خلال فترة ثلاث سنوات على أن تعطى الأولوية في إحداث الوظائف للمدن الكبيرة ٠

رابعا : تشكل لجنة من وزارة الداخلية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني والديوان العام للخدمة المدنية لتطبيق الخطوات التي تضمنها هذا الترتيب ٠

خامسا : تقوم اللجنه المشار اليها في البند (رابعا) أعلاه ببحث أوضاع العمد القائمين على رأس العمل حاليا واقتراح كيفية معاملتهم ٠

سادسا : تشكل لجنة على مستوى وكيل وزارة من وزارة الداخلية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني والديوان العام للخدمة المدنية لتقييم تطبيق هذا الترتيب خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذه وترفع ما تراه من توصيات الى مجلس الخدمة المدنية ٠

وبعد الاطلاع على المادة (الرابعة عشرة) من نظام العمد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١٤٠٦/٤/١٠هـ الوارد نصها في ديباجة هذا القرار ، وعلى مذكرة الأمانة العامة لمجلس الخدمة المدنية رقم (٢٢٥١) وتاريخ ١٤١٢/١/٦هـ المعدة حول الموضوع يقرر مايلي :-

" الموافقة على ما تضمنه محضر الفريق المشترك المكلف بدراسة أوضاع العمد ونوابهم وتحديد مكافآتهم ، بالصيغة الواردة في ديباجة هذا القرار"٠

وقد وافق خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الخدمة المدنية - أيده الله - على محضر الجلسة رقم (٤١٢/٢٣٨) وتاريخ ١٤١٢/١/٢٣هـ المتضمن لهذا القرار واعتمد بالتوقيع السامي ٠

أرجو تفضل معاليكم بعد الاطلاع التوجيه باتخاذ اللازم نحو تبليغ القرار لمن يعنيه أمره للعمل بمقتضاه ، ونرفق لمعاليكم نسخة من محضر الجلسة المشتمل على القرار المشار اليه وكامل أوراق المعاملة ٠

وتفضلوا معاليكم بقبول أسمى تحياتي واحترامي ،،،

الأمين العام لمجلس الخدمة المدنية

عبدالرحمن بن محمد السدحان

الملحق رقم (٧)

تقرير اللجنه المشكلة لتحديد احتياج منطقة عسير من العمد والنواب وفئاتهم وتحديد المواقع المقترحة للعمل على وضع نظام العمد موضع التنفيذ .[١]

أولا : الهدف :- العمل على وضع نظام العمد موضع التنفيذ .

ثانيا : الأوامر المستند عليها :-

١- موافقة المقام السامي الكريم المبلغ من رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣١٣٠ في ١٤١٣/٣/١٦هـ .

٢- قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٢٣٨/١ في ١٤١٣/١/٢٣هـ المتضمن الموافقة على ما تضمنه محضر الفريق المشترك المكلف بدراسة الموضوع والديباجة الملحقة به .

٣- برقية صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ٢٣٤٨٥ في ١٤١٣/٣/٢٩هـ الموجهة إلى صاحب السمو الملكي أمير منطقة عسير .

٤- نظام العمد الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧ في ١٤٠٦/٤/١٠هـ .

٥- خطاب صاحب السمو الملكي رقم ٢٢٥٩٤ في ١٤١٣/٤/٢٣هـ الموجه إلى سعادة مدير شرطة منطقة عسير .

٦- خطاب سعادة وكيل امارة منطقة عسير لمكلف رقم ٢٨٤٣١ المتضمن موافقة سمو أمير المنطقة على قيام اللجنه بجولة على الطبيعة لتحصر المتطلبات والمواقع .

ثالثا : موضوع التقرير :-

انفاذ أمر صاحب السمو الملكي أمير منطقة عسير المتضمن قيام اللجنة

---

(١) حصل الباحث على هذا التقرير من إدارة التطوير الإداري بإمارة منطقة عسير .

المشكله منا نحن كل من :-

(أ) مندوب امارة منطقة عسير السيد / علي ابراهيم الحربي مدير شئون الموظفين المكلف •

(ب) مندوب شرطة منطقة عسير الرائد / محمد صالح الشهري مدير شعبة التنظيم •

(ج) مندوب الشئون البلدية والقروية بمنطقة عسير المهندس / عوضه الشهراني مساعد مدير التخطيط العمراني •• لدراسة السبل الكفيلة بتطبيق نظام العمد وفق الأطر التي زودت في خطاب سموه والمتضمن التالي :-

١- تحديد الاحتياج الفعلي من العمد ونوابهم لكل منطقة عسير مع تحديد فئاتهم وفق مستوى الحي أو البلدة أو المدينة •

٢- تحديد التكلفة الاجمالية الشهرية والسنوية للفئات المقترحة •

٣- تحديد مراحل الاعتماد وفق خطة تبلغ لوزارة الداخلية / الأمن العام لاعتماد الوظائف المطلوبة وفق اللائحة المشار اليها •

رابعا : الدراسة والتحليل :-

قام المجتمعون بدراسة نظام العمد ومحضر الفريق المشترك المكلف بدراسة تحديد فئات العمد ونوابهم ومكافآتهم والأوامر والتعليمات الصادرة بهذا الشأن وتم على ضوء ذلك حصر المهام الموكلة على اللجنه وما هو مطلوب منها وفق المتطلبات المنوه عنها أدناه •

خامسا : المتطلبات وبرنامج العمل :-

١- قامت اللجنة بجمع المعلومات اللازمة عن الاحياء في كل مدينة من مدن المنطقة على الطبيعة وحصر الاحياء السكنية والقرى والتجمعات السكانية ومعرفة اتساعها وحاجة كل منها لا سيما وأن منطقة عسير منطقة متسعة وبها كثافة سكانية كبيرة في مدنها وقراها وبواديها •

٢- كلفت الشئون البلدية والقروية بمنطقة عسير البلديات التابعة لها والمجمعات القروية ومراكز الخدمات بحصر الاحياء السكنية حسب مسمياتها المعتمدة وحسب حدودها - المعروفة ، حيث هيأت تلك المعلومات وقدمتها للجنة اثناء انتقالها الى تلك المواقع مع مراعاة تحديد النطاق العمراني لكل مدينة إن وجد ٠

٣- قامت اللجنة بعد الجوله وبناء على ما تم جمعه من معلومات بيانية وميدانية بتحليل تلك المعلومات وفرزها ٠

٤- تم تصنيف الاحياء والقرى وفق ضوابط الكثافة السكانية والمساحية ٠

٥- تم الاستعانة بدراسة المسح الميداني المحدثة كمصدر معلومات موثق في تحديد عدد السكان في كل موقع ٠

نتائج الجولة الميدانية :-

١- اتضح للجهة وفق البيانات المرفقه والموضح فيها أسماء المدن والاحياء والقرى التابعة لها حاجة المنطقة إلى إحداث عدد (٢٥١ وظيفة عمدة) (وعدد ١٨٧ وظيفة نائب عمدة) منها عدد (١٦٥) على المرتبة السابعة (١٨٥) على المرتبة السادسة (٨٨) على المرتبة الخامسة ٠ حيث تم توزيعها على النحو التالي :-

(أ) مدينة أبها وما يتبعها عدد ٤٦ عمدة
٣٠ نائب عمدة

(ب) مدينة خميس مشيط وما يتبعها عدد ٤٩ عمدة
٤٤ نائب عمدة

(ج) مدينة بيشه وما يتبعها عدد ٣١ عمدة
١٤ نائب عمدة

(د)	النماص وما يتبعها عدد	٢٧ عمدة
		٢٠ نائب عمدة
(هـ)	ظهران الجنوب ومايتبعها عدد	١٥ عمدة
		٨ نائب عمدة
(و)	سراة عبيده وما يتبعها عدد	١٦ عمدة
		١٣ نائب عمدة
(ز)	تثليث وما يتبعها عدد	١٢ عمدة
		٨ نائب عمدة
(ح)	مدينة رجال المع وما يتبعها عدد	٨ عمدة
		١٠ نائب عمدة
(ط)	مدينة محائل وما يتبعها عدد	٣١ عمدة
		٢٩ نائب عمدة
(ي)	منطقة بالقرن وما يتبعها عدد	١٦ عمدة
		١١ نائب عمدة

الخلاصة :-

١- نظراً لاتساع منطقة عسير والكثافة السكانية التي تتمتع بها والتي تتوزع على حوالي ٤٠٠٠ قرية فلقد تم احتساب الحد الأدنى من الوظائف المطلوبة للعمد وتم كذلك الاستفادة من وظيفة نائب عمدة عند التوزيع على مستويات سكانية دنيا في كل مدينة بحيث شكلت هذه الدراسة هرما وظيفيا يتناسب بما يحقق الارتباط المكاني والعملي لكل مدينة ويحقق الارتباط المطلوب للاشراف والمتابعة •

٢- من خلال دراسات المسح الميداني وكذلك الخرائط الجوية بالنسبة للمساحة

وجدنا بأن الدراسة قد حققت خدمة عمدة أو نائب عمدة لكل ٢٧٤٠ نسمة تقريبا في منطقة عسير تنقص النسبة أو تزيد حسب الموقع ٠
وكذلك عمدة أو نائب عمدة لكل ١٨٣/كم٢ تقريبا في منطقة عسير وذلك كمعدل عام تختلف المساحة زيادة أو نقصا من موقع لآخر ٠

٣- قدرت الكلفة اللازمة لتلك الوظائف بمبلغ (٢٩,٦٨٩,٧٤٠ سنويا) ريالا ٠ لجميع الوظائف المقترحة وفق البيان المرفق ٠

٤- ترى اللجنه في حالة تعذر توفر جميع المراتب الشاغرة لشغل تلك الوظائف أن يتم توزيع احداثها على ثلاث ميزانيات انفاذا لمنطوق فقرات النظام وما لحق به من ملاحق بحيث يتم إحداث عدد :-

عدد ٩١ وظيفة عمدة ٠

٦٧ وظيفة نائب عمدة للسنه الأولى ٠

عدد ٨٠ عمدة

٦٠ نائب عمدة للسنه الثانية ومثلها للسنة الثالثة ٠

٥- ضرورة اعتماد المبالغ اللازمة على البند المخصص لشرطة منطقة عسير لاستئجار مباني كمكاتب للعمدة في كل موقع ٠

٦- ينبغي دراسة وضع العمد الحاليين والذين لا يتمكنون بالتأكيد من اشغال الوظائف على المراتب المقترحة لافتقارهم للمؤهلات العلمية ٠ نرى أن تتم دراسة وضعهم من قبل لجنة عليا تحقق تسوية أوضاعهم بالطريقة الملائمة مع الأخذ في الاعتبار ما قاموا به من جهود جليلة في مجال اعمالهم التي استقطبت منهم تلك الاعمال سنوات طويلة من اعمارهم افنوها في خدمة صرح الأمن في جميع ربوع مملكتنا الحبيبة ٠

٧- نرى كذلك دراسة امكانية انخراط اعداد مختارة من النواب والمشائخ في

المنطقة للعمل في نظام العمد وفق ترشيحات يراها صاحب السمو الملكي أمير المنطقة يتم رفعها الى مقام وزارة الداخلية تأخذ في الاعتبار وقوفهم الى جانب الدولة في سنوات خلت وفي اوقات قدموا فيها جزءا كبيرا من اعمارهم واموالهم دون مقابل وكانوا خلال تلك الفترة جزءا من الاجهزة التنفيذية التي اسندت اليهم الكثير من المهام والواجبات ٠

هذا ما تراه اللجنه وترى الرفع به الى صاحب السمو الملكي أمير منطقة عسير والى سعادة مدير الأمن العام ٠

والله الموفق ،،،

اعضاء اللجنه

مندوب البلديات	مندوب الشرطة	مندوب الاماره
مهندس/	رائد	
عوضه الشهراني	محمد بن صالح الشهري	علي ابراهيم الحربي

الملحق رقم (٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
المعهد العالي للعلوم الأمنية
قسم العلوم الإدارية

استبانة مقابلة رقم (١)

لعمد مدينتي أبها وخميس مشيط بمنطقة عسير حول :

" دور العمد في خدمة المجتمع المحلي "

" دراسة مسحية خاصة بمنطقة عسير "

إعداد الطالب
سعيد بن عبدالله بن علي آل حموض

إشراف
سعادة الأستاذ الدكتور / عبدالرحمن بن إبراهيم الضحيان
عميد القبول وشئون الطلاب بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالجنوب
وأستاذ الإدارة المشارك بقسم العلوم الإدارية

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة مقابلة مع العمد في مدينتي " أبها " " وخميس مشيط " بمنطقة عسير

أولا : بيانات شخصية عامة :

س١ : الإسم : (اختياري) ....

س٢ : العمر :

( ) من ٢٠ إلى أقل من ٢٥ ( ) من ٢٦ إلى أقل من ٣٠

( ) من ٣٠ إلى أقل من ٣٥ ( ) من ٣٦ إلى أقل من ٤٠

( ) من ٤٠ إلى أقل من ٤٥ ( ) من ٤٦ فأكثر .

س٣ : المؤهل التعليمي ؟

( ) لا يقرأ ولا يكتب ( ) يقرأ ويكتب ( ) ابتدائي

( ) متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي

س٤ : الحالة الإجتماعية :

( ) أعزب ( ) متزوج

ثانيا : رأي العمد في الدور الذي يؤدونه وعلاقتهم بالمواطنين .

س١ : كيف ترى أهمية الدور الذي تقوم به كعمدة ؟

( ) مهم ( ) متوسط الأهمية ( ) قليل الأهمية

س٢ : كيف هي علاقتك بسكان الحي الذي تتولى عموديته ؟

( ) علاقة جيدة ( ) علاقة متوسطة ( ) علاقة ضعيفة

س٣ : هل تحظى كعمدة بالمكانة الإجتماعية التي تتناسب ووظيفة العمدة ؟

(   ) مكانة عالية　　(   ) مكانة متوسطة　　(   ) مكانة متواضعة

س٤ : ما مدى تعاون السكان معك في الحي الذي تشرف عليه ؟

(   ) متعاونون　　(   ) غير متعاونين　　(   ) البعض يتعاون

س٥ : كيف تكون علاقتك كعمدة بالجهات الحكومية التالية

أ ـ الضمان الاجتماعي　(   ) ممتازة　(   ) جيدة　(   ) ضعيفة

ب ـ الشرطة　(   ) ممتازة　(   ) جيدة　(   ) ضعيفة

ج ـ الحقوق المدنية　(   ) ممتازة　(   ) جيدة　(   ) ضعيفة

س٦ : ما مدى التعاون بينك وبين الأجهزة الحكومية الأخرى في منطقة عسير ؟

(   ) تعاون ممتاز　　(   ) تعاون جيد　　(   ) تعاون ضعيف

(   ) تعاون محدود ٠

س٧ : هل يدعوك السكان في المناسبات الإجتماعية أو الخاصة بهم ؟

(   ) نعم　　(   ) لا　　(   ) البعض منهم

س٨ : هل تقوم بتلبية الدعوة عندما توجه لك ؟

(   ) نعم　　(   ) لا　　(   ) احيانا　　(   ) حسب الظروف

س٩ : كيف يتم تصديقك على الأوراق والشهادات التي تطلبها جهات رسمية ؟

(   ) بعد التأكد من صحة المعلومات ٠

(   ) بالسؤال عن صاحب الطلب قبل التصديق ٠

(   ) بسؤاله عن بطاقة الأحوال المدنية ٠

(   ) بالرجوع الى السجلات الخاصة بسكان الحي ٠

(   ) طرق أخرى :ـ

ـ

س١٠: هل تتقاضى مبالغ مالية عند تصديقك على أوراق أو مشاهد لأفراد الحي الذي تشرف عليه ؟

(   ) نعم (   ) لا (   ) أحيانا

(   ) عندما يبادر أحد بالدفع .

س١١: هل تقد مساعدة لرجال الأمن عند الطلب لأحد سكان الحي الذي تشرف عليه ؟

(   ) نعم (   ) لا (   ) أحيانا

س١٢: هل تقوم بتسجيل معلومات عن سكان الحي الذي تشرف عليه ؟

(   ) نعم (   ) لا (   ) اجابة أخرى . أذكرها :

-

-

س١٣: هل تستعين بأجهزة أو تقنيات خاصة كأجهزة الحاسب الآلي أو هاتف الرسائل (الفاكس) لأداء العمل ؟

(   ) نعم (   ) لا (   ) اجابة أخرى . أذكرها :

-

-

س١٤: هل تقوم بمزاولة أعمال العمودية خارج أوقات العمل الرسمي ؟

(   ) نعم (   ) لا (   ) عندما يتطلب أمر ما ذلك.

س١٥: هل تقوم بدور في تنمية وخدمة الحي الذي تشرف عليه ؟

(   ) نعم أقوم بذلك وفق الامكانات المتاحه .

(   ) أقوم بذلك عندما يطلب مني أحد السكان .

(   ) اجابة أخرى : تذكر .

-

س١٦: أرجو التكرم بذكر أمثلة لهذه الخدمات التي تقدمها ؟

-

-

-

-

س١٧: رتب الصعوبات والعوائق التي تواجهك في عدم أداء الدور المسند اليك على الوجه المطلوب واضعا رقم (١) للأصعب حتى رقم (٦) للأقل صعوبة ؟

( ) صعوبات من قبل السكان بعدم التعاون مع العمدة ٠

( ) صعوبات إدارية وتنظيمية ٠

( ) صعوبات من قبل الجهات الرسمية ٠

( ) صعوبات مالية ٠ نظرا لقلة الراتب ٠

( ) عدم وجود معاون ومساعدين للعمدة ٠

( ) عدم وجود مقر رسمي للعمدة ٠

س١٨: كيف تتعرف على الساكن الجديد في الحي الذي تشرف عليه ؟

( ) بمبادرة منه ٠

( ) بمبادرة مني الى سكنه والتعرف به ٠

( ) من خلال مكاتب العقار ٠

( ) من خلال مسجد الحي ٠

( ) من خلال حضور الساكن الى مقر العمدة لتوقيع أوراق أو مشاهد٠

س١٩: هل أنت راض عن دورك كعمدة في الوقت الحاضر ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) بدرجة متوسطة

س٢٠: ما دورك كعمدة في البحث والإبلاغ عن مستحقي معاشات الضمان الإجتماعي ضمن سكان الحي الذي تتولى عموديته ؟

(   ) أقوم بذلك دائما   (   ) أقوم بذلك أحيانا

(   ) أعتمد في ذلك على ما يردني من بلاغات ومعلومات ٠

(   ) إجابة أخرى ٠ أذكرها :-

س٢١:ما دورك في البحث والإبلاغ عن الحالات المحتاجة للمساعدة من الهيئات والجمعيات الخيرية ٠ مثل " الفقراء والمعوزين والأيتام والأرامل والعجزة الذين لا عائل لهم " ؟

(   ) أقوم بالبحث بصفة دائمة عن هذه الفئات والرفع عنها لهذه الهيئات ٠

(   ) أقوم بالبحث بصورة متقطعة وأبلاغ الهيئات والجمعيات الخيرية بهذه الحالات ٠

(   ) أعتمد على ما يردني من معلومات أو بلاغات وأبادر للرفع عنها لهذه الهيئات ٠

(   ) إجابة أخرى تذكر :-

—

س٢٢: هل تقوم بالإبلاغ عن العابثين بأجهزة الخدمة والمرافق العامة في الحي الذي تشرف عليه ٠ والرفع عن ذلك للجهات المختصة ؟

(   ) أقوم بذلك فور تأكدي من حدوثه ٠

(   ) أقوم بذلك عندما أشاهده شخصيا ٠

(   ) أقوم بذلك عند ابلاغي مباشرة بأي طريقة ٠

(   ) إجابة أخرى تذكر :

—

س٢٣: كيف تنظر إلى دورك كعمدة في مقابل توقعات سكان الحي الذي تشرف عليه؟

( ) أقوم بدوري على الوجه المطلوب .

( ) أقوم بدوري وفق الإمكانات المتاحة .

( ) أقوم بدوري بدرجة متوسطة .

( ) إجابة أخرى : تذكر

-

-

س٢٤: ما السبل التي تراها تمكن العمد من أداء دورهم في خدمة المجتمع المحلي . على الوجه المطلوب ؟

- -

- -

- -

على ضوء واجباتك كعمدة في مكافحة الجريمة والوقاية منها .

س٢٥: حدد الإجابة التي تراها مناسبة فيمايلي :

أ - الإبلاغ عن مهربي ومروجي ومتعاطي المخدرات .

( ) أقوم بذلك دائما . ( ) أقوم به أحيانا .

( ) أقوم به عند إبلاغي بذلك ( ) اجابة أخرى تذكر :

-

ب - الإبلاغ عن مرتكبي الجرائم الأخلاقية والمفاسد .

( ) أقوم بذلك دائما . ( ) أقوم به أحيانا .

( ) أقوم به عند إبلاغي بذلك ( ) اجابة أخرى تذكر :

-

ج - الإبلاغ عن الظواهر الإجرامية منذ بدايتها .

( ) أقوم بذلك دائما .　　　( ) أقوم به أحيانا .

( ) أقوم به عند إبلاغي بذلك　　( ) اجابة أخرى تذكر :

-

د - الإبلاغ عن المتخلفين بصورة غير نظامية والفارين من وجه العدالة وتتبعهم .

( ) أقوم بذلك دائما .　　　( ) أقوم به أحيانا .

( ) أقوم به عند إبلاغي بذلك　　( ) اجابة أخرى تذكر :

-

هـ - الإبلاغ عن العابثين ومثيري المشاكل والمراقبة الدائمة لهم .

( ) أقوم بذلك دائما .　　　( ) أقوم به أحيانا .

( ) أقوم به عند إبلاغي بذلك　　( ) اجابة أخرى تذكر :

-

س٢٦: هل لك دور في مساعدة رجال الأمن ومندوبي الجهات الرسمية في تنفيذ مهامهم ؟

( ) نعم أقوم بدور في مساعدتهم .

( ) أقوم بدوري عندما يطلب مني ذلك .

( ) أجابة أخرى تذكر :

-

-

-

س٢٧: ما دورك في حل الخلافات الفردية والجماعية في الحي الذي تشرف عليه؟

(   ) أقوم بمحاولة الإصلاح بمبادرة شخصية ٠

(   ) أقوم بمحاولة الإصلاح عندما يطلب مني ذلك أصحاب الشأن ٠

(   ) أقوم بمحاولة الإصلاح عندما يطلب أهل الخير في ذلك ٠

(   ) أقوم بمحاولة الإصلاح عندما تطلب مني ذلك جهة رسمية ٠

(   ) إجابة أخرى ٠ تذكر :

-

-

-

س٢٨: هل قرأت أو اطلعت على آخر نظام للعمد والصادر عام ١٤٠٦هـ ؟

(   ) نعم   (   ) لا

س٢٩: اذا كانت الإجابة بـ" نعم " فما رأيك في هذا النظام ؟

(   ) ممتاز ٠

(   ) جيد ٠

(   ) لا بأس به ٠

س٣٠: هل يلبي طموحاتكم كعمد ؟

(   ) نعم   (   ) لا

س٣١: هل تعتقد بأن أوضاع العمد ستتغير إلى الأفضل بعد البدأ في تنفيذه وتطبيق هذا النظام ؟

(   ) نعم   (   ) لا   (   ) يمكن أن تتغير ٠

س٣٢: اذا كانت إجابة السؤال السابق بـ (نعم) فما الأسباب ؟

-

-

س٣٣: ما اقتراحاتك التي تراها مناسبة لتطوير أداء العمد وزيادة كفاءتهم وفاعليتهم :-

-

-

-

-

س٣٤: هل تلتقي بعمد الأحياء الأخرى ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) احيانا

س٣٥: إذا كانت الإجابة بـ " نعم " أين يتم اللقاء ؟

س٣٦: هل تؤيد عقد دورة (لقاء) لعمد الاحياء لتعريفهم بمهامهم وأدوارهم كما وردت في نظام العمد ؟

( ) نعم ( ) لا

س٣٧: هل يمكن القول أن أداء العمد يتشابه ويتساوى في كافة مناطق المملكة العربية السعودية ؟

( ) نعم ( ) لا

س٣٨: اذا كانت الإجابة بـ (لا) رتب أي المناطق يتميز عمدها بالأداء الجيد حسب رأيك ؟

( ) المنطقة الجنوبية ( ) المنطقة الشمالية.

( ) المنطقة الوسطى . ( ) المنطقة الغربية .

( ) المنطقة الشرقية .

الملحق رقم (٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

المعهد العالي للعلوم الأمنية

قسم العلوم الإدارية

استبانة مقابلة رقم (٢)

خاصة بعينة من سكان منطقة عسير حول :

" دور العمد في خدمة المجتمع المحلي "

" دراسة مسحية خاصة بمنطقة عسير "

إعداد الطالب

سعيد بن عبدالله بن علي آل حموض

إشراف

سعادة الأستاذ الدكتور / عبدالرحمن بن إبراهيم الضحيان

عميد القبول وشئون الطلاب بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالجنوب

وأستاذ الإدارة المشارك بقسم العلوم الإدارية

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الفاضل / مواطن منطقة عسير **سلمه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

حيث انني أقوم حاليا بإعداد بحث علمي عن " **دور العمد في خدمة المجتمع المحلي** " دراسة مسحية خاصة بمنطقة عسير استكمالا لنيل درجة الماجستير من المعهد العالي للعلوم الأمنية التابع للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض برنامج (**مكافحة الجريمة**). ومن متطلبات البحث معرفة رأي المواطن في منطقة عسير عن الدور الذي يقوم به عمد المنطقة ومعرفة العلاقة بين المواطن والعمدة .

أرجو تكرمكم بالإجابة على الأسئلة الموضحة بالاستبانة المرفقة بكل صدق وموضوعية بعيدا عن أي مؤثرات ، حيث أن تعاونك هذا سيساعد ان شاء الله على الخروج بنتائج مفيدة لموضوع بحثنا. وتحقيق أهدافه ، خدمة لوطننا العزيز ومواطنيه الكرام.

أخي الكريم : تذكر أن هذه الإجابات تخضع للسرية ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي من قبل الباحث فقط ، ولك الحرية في كتابة الإسم أو عدم ذكره كما هو موضح في الإستبانة .

كما أرجو اعادة الاستبانة بعد تعبئتها وكافة الزملاء إلى إمارة منطقة عسير - إدارة شئون الموظفين - ، أو عند حضوري شخصيا لاستلامها .

شاكرا ومقدرا حسن التعاون والتجاوب الكريم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أخوك الباحث

سعيد بن عبدالله بن علي بن حموض

أبها / إمارة منطقة عسير

تعليمات تعبئة الاستبانة الخاصة بعينة من سكان منطقة عسير

أولا : هناك بعض المعلومات العامة أرجو استيفاءها ، وهي موضحة في أول صفحة من الاستبانة ، " وذكر الإسم اختياريا " .

ثانيا : هناك مجموعة من الأسئلة ، ذات أجوبة مكتوبة أمام السؤال عن علاقة المواطن بالعمدة في منطقة عسير ، وما عليك زميلي العزيز سوى التأشير بعلامة (√) بين القوسين أو المربع المحاذي للإجابة التي تتفق مع رأيك .

ثالثا : هناك مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تستلزم الإجابة المباشرة لبعض الآراء من قبلك وحبذا أن تكون مختصرة ما أمكن ذلك .

رابعا : أرجو من أخي وزميلي قراءة كل سؤال والإجابات المكتوبة أمام السؤال ، ثم اختيار الجواب الذي تراه مناسبا والتأكد من الإجابة على كافة الأسئلة .

شاكرا ومقدرا لأخي العزيز تعاونه بمنحي جزءا من وقته الثمين لتعبئة هذه الاستبانة .

الباحث

سعيد بن عبدالله بن حموض

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة خاصة بعينة من مواطني منطقة عسير

أولا : بيانات شخصية عامة :

الإســـم : (اختياري) ....

س١ : العمـــر :

( ) من ٢٠ إلى أقل من ٢٥ ( ) من ٢٦ إلى أقل من ٣٠

( ) من ٣٠ إلى أقل من ٣٥ ( ) من ٣٦ إلى أقل من ٤٠

( ) من ٤٠ إلى أقل من ٤٥ ( ) من ٤٦ فأكثر .

س٢ : المؤهل التعليمي ؟

( ) الابتدائي ( ) المتوسط ( )الثانوي

( ) الجامعي ( ) ماجستير ( ) دكتوراه

س٣ : الحالة الإجتماعية :

( ) أعزب ( ) متزوج

ثانيا : رأي المواطن عن دور العمد في منطقة عسير.

س١ : هل تعرف العمدة المشرف على الحي الذي تقطنه ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) اسمع به

أرجو ذكر الأسباب في حالةالإجابة بـ (لا) :

-

-

-

س٢: هل للعمدة مقر ثابت في الحي الذي تسكنه ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) لا أعلم ( ) عدم تحديد اجابة

س٣: هل تعرف مقر العمدة ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) لا أعلم ( ) عدم تحديد اجابة

س٤: هل لك علاقة بالعمدة في الحي الذي تسكنه ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) حسب الحاجة

س٥: كيف ترى الدور الذي يقوم به العمد في منطقة عسير ؟

( ) جور مهم ( ) متوسط الأهمية ( ) لا أهمية له

س٦: هل تلجأ للعمدة لحل مشكلة تواجهك ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) أحيانا

س٧: هل تعتقد كمواطن أنك متعاون مع العمدة في الحي الذي تسكنه ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) لا أعلم ( ) عدم تحديد اجابة

س٨: اذكر نماذج لتعاونك مع العمدة إذا كان جواب السؤال السابق بـ(نعم) .

-

-

-

س٩ : هل يوجد قصور لدى المواطن في علاقته بالعمد ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) لا أعلم ( ) عدم تحديد اجابة

س١٠: هل العمدة يقوم بأداء دوره كما ينبغي ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) لا أعلم ( ) عدم تحديد اجابة

س١١: هل هناك أسباب أخرى لها دور في علاقة المواطن بالعمد سلبا أو إيجابا ؟

أرجو ذكرها :

-

-

-

س١٢: هل يقوم العمدة بخدمة الحي الذي يمثله في النواحي الإجتماعية والخدمية؟

( ) نعم ( ) لا ( ) أحيانا ( ) لا أعلم

( ) عدم تحديد اجابة .

س١٣: هل يقوم العمدة بمهمة أمنية في مكافحة الجريمة والوقاية منها ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) أحيانا ( ) لا أعلم

( ) عدم تحديد اجابة .

س١٤: هل يحقق العمدة في الحي الذي تسكنه توقعات أهل الحي ؟

( ) يحققها ( ) يحقق بعضا منها ( ) لا يحقق شيء منها

س١٥: هل تعتقد بوجود عوائق تنظيمية أو إدارية وبنائية يمكن أن يكون لهـا دور في إعاقة تحقيق العمد لأدوارهم المستهدفة على النحو الذي يتوقعه الجمهور منهم ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) لا أعلم ( ) عدم تحديد اجابة

س١٦: اذا كانت الإجابة بنعم . فارجو ذكر بعض هذه العوائق :

-

-

-

-

س١٧: هل تعتقد بوجود فجوة أو مسافة في علاقة العمدة والمواطن ؟

(   ) نعم   (   ) لا   (   ) لا أعلم   (   ) عدم تحديد اجابة

س١٨: هل يشق المواطن في الدور الذي يقوم به العمد ؟

(   ) نعم   (   ) لا   (   ) لا أعلم   (   ) عدم تحديد اجابة

س١٩: هل تعتقد أن العوائق والمصاعب التي تحول دون أداء العمد لأدوارهم هي :

" اختر ما تراه مناسبا " :

(   ) عدم قيام العمد بأداء دورهم كما ينبغي ٠

(   ) ضعف الإمكانيات المتاحة للعمد ٠

(   ) عدم تعاون السكان مع العمد ٠

(   ) عدم وجود مساعدين وموظفين يعاونون العمد في مهامهم ٠

(   ) عدم وجود أجهزة حديثة مثل " الحاسب الآلي ٠ لتنظيم أعمالهم٠

(   ) كل ما سبق ذكره ٠

(   ) أسباب أخرى ٠ أرجو ذكرها :

-

-

-

س٢٠: كيف ترى المكانة الإجتماعية للعمدة في وقتنا الحاضر ؟

(   ) ذو مكانة عالية   (   ) ذو مكانة متوسطة   (   ) ذو مكانة متواضعة

(   ) عدم تحديد اجابه ٠

س٢١: هل تلجأ للعمدة لتصديق أوراق أو شهادات أو تعاريف مطلوبة ؟

(   ) نعم   (   ) لا   (   ) أحيانا   (   ) عندما اضطر إلى ذلك

(   ) عدم تحديد اجابه٠

س٢٢: هل تقدم للعمدة مبلغ مالي مقابل تصديقه الأوراق ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) عندما يطلب مني ذلك

( ) عدم تحديد اجابه.

س٢٣: هل تتعامل مع العمدة أم مع شيخ الشمل أم مع النائب عند توقيع الأوراق أو الشهادات والأوراق التي تطلبها الجهات الرسمية ؟

( ) مع العمدة ( ) مع شيخ الشمل ( ) مع النائب

( ) أتعامل معهم جميعا وحسب الظروف ( ) لا أتعامل مع أي منهم

( ) عدم تحديد اجابه .

س٢٤: هل تقوم بتوجيه الدعوة إلى عمدة الحي الذي تسكنه في المناسبات التي تقيمها ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) أحيانا ( ) عدم تحديد اجابة

ثالثا : الدور الإجتماعي والخدمي للعمدة في المجتمع المحلي .

س١: هل ترى أن للعمد دورا في تنمية وخدمة الأحياء التي يشرفون عليها ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) دور متوسط ( ) لا أعلم

( ) عدم تحديد اجابة .

س٢: هل يقوم العمد بالإبلاغ عن السكان المستحقيق لمعاشات الضمان الإجتماعي والمؤسسات والجمعيات الخيرية في الأحياء التي يشرف عليها ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) البعض يقوم بذلك ( ) لا أعلم

( ) عدم تحديد اجابه .

س٣: هل يقوم العمد بطلب خدمات صحية أو تعليمية أو هاتفية أو كهربائية أو مواصلات وطرق للأحياء التي يشرفون عليها ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) البعض يقوم بذلك

( ) لا أعلم ( ) عدم تحديد اجابة

س٤: هل يقوم العمد بالإبلاغ عن العبث وسوء الإستخدام للمرافق العامة للجهات المسئولة ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) البعض يقوم بذلك

( ) لا أعلم ( ) عدم تحديد اجابة

س٥: هل يقوم العمد بإبلاغ الجهات المختصة عن حالات سكان أحيائهم من الفقراء والمعوزين والأرامل والقصر والأيتام والمسنين اللذين لا عائل لهم ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) يقوم به البعض ( ) لا أعلم

( ) عدم تحديد اجابه ٠

س٦: هل يقوم العمد بالتعاون مع موظفي الدولة الموفدين في مهام رسمية ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) البعض منهم ( ) لا أعلم

( ) عدم تحديد اجابه ٠

س٧: هل يقوم العمدة بمرافقة مسئولي الأجهزة الرسمية الموفدين بمبادرة منه ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) عندما يطلب منه ذلك( ) لا أعلم

( ) عدم تحديد اجابه ٠

رابعا : الدور الأمني للعمد :

س١: هل تعتقد بوجود دور أمني يقوم به العمد في الأحياء التي يتولون الاشراف عليها ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) لا أعلم ( ) عدم تحديد اجابة

س٢: هل هناك دور للعمد في محاربة المخدرات عن طريق الإبلاغ عن مهربي ومروجي ومتعاطي المخدرات ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) يقوم به البعض ( ) لا أعلم

( ) عدم تحديد اجابه ٠

س٣: هل هناك دور للعمد في الإبلاغ عن تجار السلاح وحامليه بدون ترخيص ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) يقوم به البعض ( ) لا أعلم

( ) عدم تحديد اجابه ٠

س٤: هل يقوم العمد بتتبع الظواهر الإجرامية والإبلاغ عنها ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) البعض يقوم بذلك

( ) لا أعلم ( ) عدم تحديد اجابة

س٥: هل يقوم العمد بالإبلاغ عن المنحرفين والجرائم الأخلاقية ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) يقوم به البعض ( ) لا أعلم

( ) عدم تحديد اجابه ٠

س٦: هل يقوم العمد بالإبلاغ عن المقيمين بصورة غير نظامية ومن يتستر عليهم ويؤويهم ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) يقوم به البعض ( ) لا أعلم

( ) عدم تحديد اجابه ٠

س٧: هل للعمد دور في مساعدة دوريات الأمن والشرطة الراجلة في أداء أعمالهم ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) يقوم به البعض ( ) لا أعلم

( ) عدم تحديد اجابه ٠

س٨: هل يقوم العمد بالإبلاغ عن الهاربين من وجه العدالة ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) عدم تحديد اجابة ٠

س٩: ما وسيلة الاتصال الفاعلة التي ترى أنها تحقق أداءا فعالا للدور الذي يقوم به العمد ؟

( ) الاتصال المباشر بين الساكن والعمدة في مكتب العمدة الرسمي.

( ) الاتصال هاتفيا بين الساكن والعمدة .

( ) في اثناء اللقاءات الاجتماعية والمناسبات .

( ) في مسجد الحي .

( ) وسائل أخرى . اذكرها :

-

-

-

س١٠: اذا قمت بتأجير منزل أو شقة لديك . هل تقوم بإبلاغ العمدة بذلك الساكن؟

( ) نعم ( ) لا ( ) جواب آخر أذكره:

-

س١١: إذا كانت الإجابة بـ(لا) . هل تعتقد بأهمية هذا التبليغ ؟

( ) نعم ( ) لا ( ) لا أعلم

س١٢: هل ترى أن أي من هذه العناصر أو كلها ذات أثر في تحسين أداء العمد لدورهم؟

( ) المؤهل التعليمي ( ) الامكانيات المالية للعمدة

( ) العمر ( ) المكانة الاجتماعية والخبرة

( ) كل ما سبق .

( ) عناصر أخرى . أذكرها :.

-

-

س١٣: كيف تنظر إلى الدور الذي يقوم به العمد ؟

(   ) دور ممتاز (   ) دور جيد (   ) دور مقبول

(   ) دور ضعيف (   ) عدم تحديد اجابه

(   ) رأي آخر ، اذكره ،

-

-

س١٤: هل تؤيد أن يكون للعمدة مقرا ثابتا ومعروفا لكافة سكان الحي ؟

(   ) نعم (   ) لا (   ) اقتراح آخر ، أذكره:

-

-

س١٥: رتب بالأرقام أي من العناصر التالية يساعد على أداء الدور الذي يقوم به العمد أكثر من غيره ؟

(   ) (   ) زيادة الرواتب ،

(   ) (   ) تحسين الوضع الوظيفي للعمد ،

(   ) (   ) تعيين مساعدين ومحضرين للعمد ،

(   ) (   ) إيجاد مقرات حديثة للعمد في كل حي ،

(   ) (   ) تزويد العمد بالأجهزة الحديثة التي تساعد في تنظيم العمل مثل الحاسب الآلي ،

(   ) (   ) رأي آخر اذكره :

-

-

س١٦: هل تعتقد بأهمية وظيفة العمدة في وقتنا الحاضر ؟

(   ) نعم   (   ) لا   (   ) لا أعلم

س١٧: هل اطلعت على نظام العمد الجديد الصادر عام ١٤٠٦هـ؟

(   ) نعم   (   ) لا

س١٨: اذا كان الجواب " نعم " فما هو رأيك في هذا النظام ؟

(   ) ممتاز   (   ) جيد   (   ) لا بأس به   (   ) غير واف

س١٩: هل يلبي هذا النظام طموحاتك في تحقيق توقعاتك من العمدة ؟

(   ) نعم   (   ) لا   (   ) رأي آخر ، أذكره.

س٢٠: أي المناطق في المملكة العربية السعودية ترى أن العمدة يؤدي دوره فيها بصورة جيدة ؟

(   ) المنطقة الجنوبية   (   ) المنطقة الشمالية

(   ) المنطقة الوسطى   (   ) المنطقة الغربية

(   ) المنطقة الشرقية .

س٢١: ما هي اقتراحاتك وآرائك الخاصة حول العمد التي تعتقد أنها قد تساعد في رفع مستوى وتحسين وزيادة كفاءة وفاعلية أداء العمد ؟

-

-

-

-

-

-

الملحق رقم (١٠)

نماذج لبعض الأوراق والمشاهد التي يستخدمها الشيخ / سلامة حميد المحمادي ، عمدة حي الزاهر بمكة المكرمة .[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

سلامة حميد المحمادي

عمدة محلة الزاهر

مكة المكرمة

ورقة تعريف خاصة بالأجانب

الاسم :

رقم الإقامه :

تاريخها :

صادر من جوازات:

العمل :

السكن :

تحت كفالة المدعو:

الساكن :

ان المذكور اسمه بعاليه من سكان محلتي في الوقت الحاضر ومعروف لدينا وحسب طلبه جرى تزويده بهذه الورقة ، علما بأن هذه الورقة لا تعتبر تعريف كفالة :

والله ولي التوفيق ، ،،،

عمدة محلة الزاهر

سلامة حميد المحمادي

الختم الرسمي

حرر في (/ / ١٤هـ .

---

(١) حصل الباحث على هذه النماذج من عمدة حي الزاهر بمكة المكرمة وقد قضى الباحث معه يوما كاملا.

بسم الله الرحمن الرحيم

اقر أنا الموقع اسمي ادناه /

السعودي الجنسية بموجب الحفيظة رقم وتاريخ / / هـ:

سجل الساكن بمحلة : ومهنته :

بانني اكفل احضار المدعو :

السعودي الجنسية بموجب الحفيظة رقم وتاريخ / / هـ

سجل كفالة حضورية وقت الطلب ومستعد باحضاره لاية جهة حكومية تتطلب ذلك واذا لم احضره فانني مستعد بكل ما يترتب عليه من حقوق إدارية وجزاءات رسمية ، وعليه أوقع ،،،،

المكفول :	الكفيل :
الاسم :	الاسم :
التوقيع :	التوقيع :

المذكور اسمه بعاليه هو من سكان محلة الزاهر ومعروف وحسب طلبه جرى تزويده بهذه الورقة ،،،،

عمدة محلة الزاهر

سلامة حميد المحمادي

الختم الرسمي

حرر في (/ / ١٤هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم :

التاريخ:

نشهد نحن الموقعين ادناه بأن المدعو /

الساكن بمحلة الزاهر في

انه حسن السيرة والسلوك والاستقامة ، ولم يصدر بحقه أي حد شرعي وحسب طلبه جرى تزويده بهذه الشهادة ، واذا ظهر خلاف ما ذكر فنحن مسئولون أمام الجهات المختصة وعلى مسئوليتنا جرى التوقيع ٠

والله ولي التوفيق ٠ ،،،

شاهد :	شاهد :
الاسم :	الاسم :
رقم الحفيظه:	رقم الحفيظه:
تاريخها :	تاريخها :
مصدرها :	مصدرها :
التوقيع :	التوقيع :

اصادق على شهادة الشهود

الختم — عمدة محلة الزاهر

سلامة حميد المحمادي

بسم الله الرحمن الرحيم

عمدة محلة الزاهر

مكة المكرمة

نشهد لله تعالى نحن الموقعين ادناه بأن المدعو /

حامل الحفيظة رقم (   ) في (/   /   ١٤)هـ: سجل :

الساكن بمحلة الزاهر في مكة المكرمة :

العمل :

وانه

واذا ظهر خلاف ما ذكر فنحن مسئولون امام الجهات المختصة للجزاء الرادع وعلى قرارنا جرى التوقيع ٠

شاهد :	شاهد :
اسمه :	اسمه :
رقم الحفيظة:	رقم الحفيظة:
تاريخها :	تاريخها :
سجلها :	سجلها :
العمل :	العمل :
السكن :	السكن :
التوقيع :	التوقيع :

أصادق على شهادة الشهود

عمدة محلة الزاهر

سلامه حميد المحمادي

بسم الله الرحمن الرحيم

عمدة محلة الزاهر

سلامة حميد المحمادي

مكة المكرمة

شهادة تعريف بالاجانب

نشهد نحن الموقعين ادناه بأن المدعو /

حامل الاقامة رقم وتاريخ (/ /) سجل

والذي يعمل من سكان محلة الزاهر بحي

وانه معروف لدينا المعرفة التامة ، وحسب طلبه جرى تزويده

بهذه الشهادة .

وعلى مسئوليتنا جرى التوقيع . ....

شاهد :	شاهد :
اسمه :	اسمه :
رقم الحفيظة:	رقم الحفيظة:
تاريخها :	تاريخها :
سجلها :	سجلها :
العمل :	العمل :
السكن :	السكن :
التوقيع :	التوقيع :

اصادق على شهادة الشهود

الختم

عمدة محلة الزاهر

سلامه حميد المحمادي

حرر في (/ / ١٤هـ) .

وزارة الداخلية

مديرية الامن العام

شرطة العاصمة

عمدة محلة الزاهر

سلامه حميد الحمادي

مكة المكرمة– ☎ مكتب ٥٤٢٢٥٦٠

الرقم ....

التاريخ ....

((تعريف كفالة))

اسم الكفيل .... رقم التليفون (........................)

رقم الحفيظة .... تاريخها / / هـ سجل ....

العمل ....

السكن ....

الدار ....

المذكور اسمه أعلاه من سكان محلة الزاهر ومعروف الشخصية .

المكفول ....

الساكن ....

عمدة محلة الزاهر

....

سلامه حميد الحمادي

وزارة الداخلية
مديرية الامن العام
شرطة العاصمة

عمدة محلة الزاهر
سلامه حميد المحمادي
مكة المكرمة – ☎ مكتب ٥٤٢٢٥٦٠

« ورقة تعريف »

الاســـم ....

رقم الحفيظه ....

تاريخها ....

سجلها ....

العمـــل ....

السكن ....

أن المذكور اسمه بعاليه من سكان محلتي في الوقت الحاضر ومعروف لدينا حسب طلبه جرى تزويده بهذه الورقة .

علماً بأن الورقة لاتعتبر تعريف كفالة .

والله ولي التوفيق ، ، ،

الختم الرسمي　　　　عمدة محلة الزاهر – بمكة المكرمة

حرر　/　/　١٤هـ　　　　سلامه حميد المحمادي

«(كفالة حضورية ومستمره)»

اقر انا المدعو

حامل حفيظة نفوس رقم   وتاريخ (/   /   )هـ سجل

العمل

السكن

بأنني اكفل المدعو

حامل الاقامه رقم   وتاريخ (/   /   )هـ صادرة من

كفالة حضورية ومستمرة ، وفي اي وقت مستعد باحضارة ، ، ،

المكفول	الكفيل	التوقيع	الختم

خاتمة

وهكذا خلصنا الى معرفة آراء شريحة مهمة من سكان منطقة عسير عن العمد ودورهم في خدمة المجتمع المحلي . وتعرفنا على مختلف الآراء وتباين الاجابات حول هذا الدور ، وكيفية أدائه والاقتراحات والآراء التي يراها المواطنون تساهم في تطويره وترفع من معدلات الآداء العام للعمد . ولا شك أن الدراسة خرجت بقناعة أن هناك فئات كثيرة من المواطنين لديهم فهما بالأعمال التي يؤديها العمد والدور المناط بهم كما أن هناك فئات كثيرة أيضا لديهم سوء فهم عن تلك الأعمال وعن الدور الحقيقي الذي يقوم به العمد . والدراسة بينت الكثير من أدوار العمد وآراء المواطنين عن هذه الأدوار . وكذلك معرفة دور المواطنين أنفسهم الذي يكمل دور العمد وعلاقة المواطنين بالعمد تبدو غير مستقرة وتميل إلى الضعف لعدة أسباب تناولناها في الدراسة المسحية ومنها ضعف دور العمد لقلة امكانياتهم وقلة عددهم أيضا . وقيام العديد من المواطنين في عسير باللجوء إلى مشائخ ونواب القبائل . وقد خرجنا من هذه الدراسة وما سبقها ببعض التوصيات التي نأمل أن تكون مفيدة . وكذلك خلصنا إلى فهم شامل للدور الذي يقوم به العمد ، سواء ما حددته الأنظمة والتعليمات في هذا الشأن أو ما وجدناه ماثلا على أرض الواقع . وتعرفنا عن كثب على هذه الفئة من الرسميين العاملين في مجال " العمودية " وما تعنيه كوظيفة ذات طابع مميز وفريد في المهام والواجبات التي يقوم بأدائها من يشغل مثل هذه الوظيفة والأهمية التي تعنيها في مجالات كثيرة وعلى الأخص في مجالي الأمن والخدمة الإجتماعية .

واتضح لنا من خلال هذه الدراسة أهمية وظائف العمد وفقا لرأي غالبية السكان الذين أبدوا ذلك من خلال ما ورد في الفقرة رابعا ، السؤال رقم (١٦) من صحيفة الاستبانة رقم (٢) في الدراسة المسحية ، مما يعطي دلالة على هذه الأهمية لوظائف العمد وما يقومون به من أعمال .

وكان هناك أيضا رايا لأغلبية السكان من خلال ما أبدوه بعدم علمهم بأي دور للعمد في النواحي الأمنية والإجتماعية وذلك لوجود خلل في علاقة الطرفين وعدم وجود اتصال فاعل ومتين ما بين الطرفين .

وكان للأوضاع التي يعيشها العمد من ضعف الامكانيات والمؤهلات وتقدم السن لدى البعض منهم دورا في اضعاف صورتهم وغياب أنشطتهم لدى السكان .

وقد استعرضنا كثير من النتائج الهامة فيما سبق وكذلك بعض التوصيات التي يراها الباحث من خلال ما عاينه ولمسه بصفة شخصية ومن خلال ملاحظاته ومقابلاته مع العمد ومن خلال استعراضه للوثائق التاريخية المضمنة ضمن ملاحق هذا البحث والتي يعود تاريخ البعض منها إلى أكثر من نصف قرن من الزمان .

وختاما نسأل المولى عزوجل أن يكلل الجهود الخيرة بالنجاح والتوفيق وأن يكون عونا وسندا لطلاب العلم . والحمد لله رب العالمين .

تمت

الباحث

سعيد بن عبدالله بن حموض

قائمة بأهم المراجع في هذا البحث

(١) ابن منظور ، **لسان العرب** ، دار المعارف ، القاهرة ، (د.ت).

(٢) أبو زيد ، محمد عبدالحميد ، **نظام العمد بين الابقاء والإلغاء**، القاهرة: دار الثقافة العربية ، ١٩٨٤م .

(٣) الجوهري ، محمد ، الخريجي ، عبدالله ، **طرق البحث الاجتماعي**، القاهرة: دار الكتاب للتوزيع ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(٤) الجوهري ، محمد ، **المدخل الى علم الاجتماع** ، القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤م .

(٥) الجندي ، مصطفى ، **المرجع في الإدارة المحلية** ، الاسكندرية: منشأة المعارف ، ١٩٧١م .

(٦) الحبيبي ، علي ، **الإدارة العامة**، القاهرة : مكتبة عين شمس، الطبعة الأولى ، ١٩٧١م .

(٧) حجازي ، محمد ، **البناء الاجتماعي** ، القاهرة : مكتبة وهبه ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

(٨) خاشقجي ، هاني يوسف ، وعساف ، عبدالمعطي محمد ، **مبادىء في الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية** ، مطبعة النور النموذجية " الطبعة الثانية " ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .

(٩) دحلان ، أحمد حسن أحمد ، **دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية** ، جدة : دار الشروق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ.

(١٠) رشيد ، أحمد ، **الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية**. جدة: شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ١٩٨١م.

(١١) الزركلي ، خير الدين ، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز** ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٩٢ .

(١٢) سراج الدين ، كمال ، **القواعد العامة للتحقيق الجنائي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية** . الطبعة الثانية ، (د.ت).

(١٣) سيدهم ، عزيز بشاي ، عماشه ، محمد صالح ، **شرح أحكام قانون العمد والمشائخ وقانون مباشرة الحقوق السياسية** . القاهرة : دار نهضة مصر، (د.ت) .

(١٤) شلبي ، حلمي أحمد ، **الحكم المحلي والمجالس البلدية في مصر** ، القاهرة : عالم الكتب ، (د.ت) .

(١٥) الشيخلي ، عبدالقادر ، **ادارة العواصم العربية** ، المؤسسة العربية للدرسات والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .

(١٦) صادق ، محمد توفيق ، **تطور الحكم والإدارة العربية السعودية** ، الرياض : مطبوعات معهد الإدارة العامة ١٣٨٠هـ .

(١٧) الضحيان ، عبدالرحمن ، **الإدارة والحكم في الإسلام الفكر والتطبيق**. جدة : دار العلم للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ، ١٤١١هـ ١٩٩١م.

(١٨) الضحيان ، عبدالرحمن ، **الاصلاح الإداري ، المنظور الاسلامي والمعاصر**. جدة : دار العلم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .

(١٩) العثمان ، عبدالله سالم . **الدليل الاداري لرجل الأمن** . مطابع الكاتب التجارية . (د.ت) .

(٢٠) عساف ، عبدالمعطي . شيخه ، نادر أحمد . **تنظيم الإدارة المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية**. عمان : منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية . مطابع الدستور التجارية ١٩٨٥م .

(٢١) عساف ، عبدالمعطي محمد . **مبادىء في الإدارة العامة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية** . الرياض : دار عالم الكتب للنشر والتوزيع . ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

(٢٢) عشماوي ، سعد الدين . **أسس الادارة** . القاهرة : مكتبة عين شمس (د.ت) .

(٢٣) علاقي ، مدني عبدالقادر . **الإدارة** . دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الادارية الناشر . تهامة ، جدة ، المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى . ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

(٢٤) عواضه ، حسن محمد ، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية**، دراسة مقارنة . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٨٣م.

(٢٥) محمد ، محمود حسن . **ممارسة خدمة الفرد**. بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر . (د.ت) .

(٢٦) المراكشي ، إدريس . **مجالس الجماعات الحضرية والقروية اتجاهاتها واحتياجاتها** . المغرب : مطبعة الرسالة . ١٩٨٣م .

(٢٧) المصري ، أحمد محمد . **الإدارة المحلية** . الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٦م .

(٢٨) مصطفى ، مسعود أحمد . **أقاليم الدولة الإسلامية بين اللامركزية الادارية** . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠م .

(٢٩) المطيري ، ثامر . وآخرون : **الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية** . بحث ميداني في واقع المديريات العامة للشئون البلدية والقروية . الرياض : مطبوعات معهد الإدارة العامة ١٤١٠هـ .

(٣٠) المعبدي ، مبارك محمد الحرشني . **النظم الإدارية والمالية في تهامة عسير خلال الاشراف السعودي ١٣٤٥هـ - ١٣٥١هـ** . جدة : شركة دار العلم للطباعة والنشر ، ١٤٠٥هـ ١٤٠٦هـ .

— .. — .. —

المجلات والصحف

المجلات :

(١) عبدالنبي ، محمد اسماعيل .. " العمد والخفراء وعلاقتهم بالأمن العام في الأرياف والقرى . مجلة الاسلام العدد ٢٦ جمادى الثانية ١٣٥٧هـ أغسطس ١٩٨٣م .

(٢) اللحياني ، سعد . " جولة صحفية لمراكز العمد في الطائف " "العمدة" أين موقعه في " المجتمع " مجلة الطائف . العدد ٨٦ شعبان ١٤٠٧هـ ، ص ١٢ الى ص ١٦ .

الصحف :

(١) الحارثي ، عبدالله عائض . " الحاسب الآلي يحل مشاكل العمدة " جريدة عكاظ ١٩ جمادى الثانية ١٤١٢هـ ٢٥ ديسمبر ١٩٩١م .

(٢) أبو زيد ، وعبدالعزيز عمر ، مهنة من الأمس " العمودية أصل وتاريخ أكل عليها الدهر وشرب ونام " . جريدة " الرياض " العدد ٨٥٨٠ السبت ١٥ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ .

(٣) مريشد ، سالم . " عمد الأحياء لا يعرفون سكانها " ؟ . هل حان الوقت لتطوير عمل العمد ؟ جريدة " المدينة المنورة " ، العدد ٨٦٢٢ وتاريخ ١٤١١/٨/٦هـ ص ٢ .

(٤) ميرغني ، عثمان . " كرامات حسين أول عمدة مسلم في مدينة بريطانية" جريدة المسلمون العدد ٢٧ رجب ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

محاضرات :

(١) الطويل ، محمد عبدالرحمن ، نحو ايجاد قيادات ادارية محلية للتنمية، محاضرة القيت ضمن مشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربي ، جامعة قطر ، الدوحه : ١٤٠٢/٥/١٥هـ ، الموافق ١٩٨٢/٣/١٠م ،

بحوث :

(١) معهد الإدارة العامة ، ندوة الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية، الرياض من ٤ ـ ٧ شعبان ١٤٠١هـ ،

مراجع حكومية : أنظمة وارشادات :

(١) وزارة الداخلية ـ الادارة العامة للحقوق العامة ، مرشد اجراءات الجنائية " الضبط والتحقيق ـ المحكمة ـ التنفيذ "،

(٢) مرشد الاجراءات الحقوق الخاصة في الحقوق الشخصية ، قضايا الديون والديات ، الجزء الأول ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٩هـ ،

(٣) نظام المناطق : " مجالس المناطق " ، الصادر بالأمر الملكي رقم ٩٢/١ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ ، المنشور بجريدة أم القرى العدد رقم ٣٣٩٧ وتاريخ ١٤١٢/٩/٢هـ ،

ـــ ٠٠ ـــ ٠٠ ـــ